



منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول
أوابك



التقرير الربع السنوي حول

الأوضاع البترولية العالمية

الربع الثالث - تموز / يوليو - أيلول / سبتمبر

2019





منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول
أوابك



التقرير الربع السنوي حول الأوضاع البترولية العالمية

الربع الثالث - تموز / يوليو - أيلول / سبتمبر

2019





تقديم

يسر الأمانة العامة لمنظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول "أوابك" في إطار متابعتها الدورية للمستجدات في السوق البترولية العالمية، أن تقدم لواقعي سياسات الطاقة والعاملين في مجال الصناعة النفطية في الدول الأعضاء التقرير الربع السنوي حول التطورات الرئيسية في السوق البترولية العالمية، والذي يغطي الربع الثالث من عام 2019.

يستعرض الجزء الأول من التقرير الواقع والأفاق المستقبلية للتطورات الاقتصادية العالمية وفق المجموعات الاقتصادية الدولية الرئيسية. أما الجزء الثاني، فيتطرق إلى التطورات في المؤشرات الرئيسية لسوق النفط العالمية، والمتمثلة في أسعار النفط الخام والمنتجات النفطية، والعوامل المؤثرة عليها من عرض وطلب ومستويات المخزون النفطي والعوامل الأخرى، وحركة التجارة النفطية في الأسواق الرئيسية، وتطور صناعة تكرير النفط الخام العالمية. ويتناول الجزء الثالث التطورات في عدد من المؤشرات في أسواق الغاز الطبيعي التي من أهمها الأسعار الفورية للغاز الطبيعي، وأسعار الغاز الطبيعي المسيل في آسيا، والكميات المستوردة من الغاز الطبيعي المسيل ومصادرها. فيما خصص الجزء الرابع لمتابعة آخر التطورات في مجال الطاقات المتجددة. ويستعرض الجزء الخامس أهم الأحداث الاقتصادية والعوامل الجغرافية السياسية والعوامل الأخرى التي شهدتها السوق البترولية العالمية وكانت لها تأثيرات مباشرة أو غير مباشرة على أسعار النفط، أما الجزء السادس فيتناول التطورات الحاصلة في اتفاق باريس لتغير المناخ والأمور المرتبطة به، ويستعرض الجزء السابع والأخير من التقرير الانعكاسات المحتملة للتطورات في أسواق البترول على اقتصادات الدول الأعضاء في منظمة أوابك.

وتأمل الأمانة العامة لمنظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول "أوابك" أن يقدم هذا التقرير دعماً مستمراً لراسمي سياسات الطاقة المستقبلية في دولها الأعضاء، وأن يمثل مصدراً مهماً للتعرف على المستجدات في السوق البترولية العالمية ومدى انعكاساتها على دولنا الأعضاء، وذلك من أجل العمل وفقاً لاتجاهات ورؤية بعيدة المدى للمحافظة على مكانتها في سوق البترول العالمية.

والله ولي التوفيق،،

الأمين العام

عباس علي النقي



رقم الصفحة	قائمة المحتويات
10	أولاً: التطورات الاقتصادية العالمية
14	1. التطورات في اقتصادات الدول الصناعية
34	2. التطورات في اقتصادات الدول النامية والدول الناشئة
47	ثانياً : التطورات في أسواق النفط العالمية
47	1. التطورات في الأسعار الفورية للنفط الخام وبعض المنتجات النفطية
47	1.1 أسعار النفوط الخام المختلفة
54	2.1 أسعار بعض المنتجات النفطية
59	2. العوامل المؤثرة على أسعار النفط خلال الربع الثالث من عام 2019
59	1.2 العوامل ذات العلاقة بأساسيات السوق
59	1.1.2 الإمدادات النفطية العالمية
69	2.1.2 الطلب العالمي على النفط
77	3.1.2 مستويات المخزونات النفطية العالمية المختلفة
83	2.2 العوامل الأخرى المؤثرة على أسعار النفط
85	3. حركة التجارة النفطية في الأسواق الرئيسية
85	1.3 واردات وصادرات الولايات المتحدة من النفط الخام والمنتجات النفطية
93	2.3 واردات وصادرات اليابان من النفط الخام والمنتجات النفطية
93	3.3 واردات وصادرات الصين من النفط الخام والمنتجات النفطية
95	4.3 واردات وصادرات الهند من النفط الخام والمنتجات النفطية
96	5.3 صادرات دول الاتحاد السوفيتي السابق من النفط الخام والمنتجات



رقم الصفحة	قائمة المحتويات
96	4. تطور صناعة تكرير النفط الخام العالمية
103	ثالثاً : التطورات في أسواق الغاز الطبيعي العالمية
103	1. الأسعار الفورية للغاز الطبيعي في السوق الأمريكي
104	2. إنتاج الغاز الصخري في الولايات المتحدة الأمريكية
105	3. أسواق الغاز الطبيعي المسيل في آسيا
109	رابعاً : التطورات في الأسواق العالمية للطاقات المتجددة
116	خامساً : أهم الأحداث التي شهدتها السوق البترولية العالمية
120	سادساً : التطورات في اتفاق باريس لتغير المناخ
121	سابعاً : الانعكاسات المحتملة للتطورات في أسواق البترول على اقتصادات الدول الأعضاء في أوابك
126	الخلاصة



رقم الصفحة	قائمة الأشكال
13	الشكل 1: التوقعات الأولية المتعلقة بمعدل النمو الاقتصادي العالمي، 2019 – 2020
14	الشكل 2: التوقعات الأولية لمعدل النمو الاقتصادي في الدول الصناعية، 2019 – 2020
34	الشكل 3: التوقعات الأولية لمعدل النمو الاقتصادي في الدول النامية والدول الناشئة، 2019 – 2020
50	الشكل 4: المتوسط الربع السنوي للأسعار الفورية لسلة خامات أوبك، 2014 – 2019
53	الشكل 5: المعدلات الربع السنوية لسعر سلة خامات أوبك وخام برنت وخام غرب تكساس، 2018 – 2019
54	الشكل 6: المعدلات الربع السنوية لأسعار خامات بعض الدول الأعضاء، 2018 – 2019
57	الشكل 7: المعدلات الربع السنوية لأسعار الغازولين الممتاز في الأسواق الرئيسية، 2018 – 2019
58	الشكل 8: نسبة الضريبة من أسعار الغازولين الممتاز في بعض الدول الصناعية، شهر سبتمبر 2019
60	الشكل 9: التطورات الربع السنوية لإمدادات العالم من النفط الخام وسوائل الغاز الطبيعي، 2018 – 2019
62	الشكل 10: التطورات الربع السنوية للإمدادات النفطية العالمية وفق المجموعات الرئيسية 2018 – 2019
64	الشكل 11: التغير الربع السنوي في إمدادات العالم من النفط وسوائل الغاز الطبيعي، 2018 – 2019
67	الشكل 12: المتوسط الربع السنوي لإمدادات النفط الصخري في الولايات المتحدة وعدد الحفارات العاملة، 2018 – 2019
68	الشكل 13: تطور إجمالي عدد الآبار المحفورة من النفط والغاز الصخريين في الولايات المتحدة الأمريكية، 2014 – 2019
70	الشكل 14: التطورات الربع السنوية للطلب العالمي على النفط، 2018 – 2019

رقم الصفحة	قائمة الأشكال
72	الشكل 15: التطورات الربع السنوية للطلب على النفط في الدول الصناعية، 2018 – 2019
77	الشكل 16: التطورات الربع السنوية للطلب على النفط في الدول النامية، 2018 – 2019
80	الشكل 17: تطور الزيادة في المخزونات التجارية النفطية في دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية عن متوسط السنوات الخمس السابقة
83	الشكل 18: تطور المخزونات النفطية العالمية في نهاية الربع، 2018 – 2019
88	الشكل 19: مصادر واردات الولايات المتحدة من النفط الخام، 2018 – 2019
88	الشكل 20: مصادر واردات الولايات المتحدة من المنتجات النفطية، 2018 – 2019
91	الشكل 21: وجهة صادرات الولايات المتحدة من النفط الخام، 2018-2019
91	الشكل 22: وجهة صادرات الولايات المتحدة من المنتجات النفطية، 2018 – 2019
100	الشكل 23: التطورات في كميات النفط الخام المستهلك في المصافي العالمية، 2018 – 2019
103	الشكل 24: التطورات في متوسط كميات المنتجات المكررة من المصافي العالمية، 2018 – 2019
105	الشكل 25: متوسط الإمدادات الربع السنوية للغاز الصخري في الولايات المتحدة الأمريكية، 2018 – 2019
122	الشكل 26: مقارنة كمية إنتاج النفط الخام بصادراته المقدره للدول الأعضاء في منظمة أوابك، 2016 – 2019
124	الشكل 27: مقارنة مستويات أسعار النفط بقيمة صادراته المقدره للدول الأعضاء في منظمة أوابك، 2016 – 2019



رقم الصفحة	قائمة الجداول	
12	تطور التوقعات الأولية لمعدلات النمو الاقتصادي العالمية، 2019 – 2020	الجدول 1:
49	متوسط الأسعار الفورية لسلة خامات أوبك وخام برنت وخام غرب تكساس وبعض الخامات العربية، 2018 – 2019	الجدول 2:
56	المتوسط الربع السنوي للأسعار الفورية للمنتجات النفطية في الأسواق الرئيسية، 2018 – 2019	الجدول 3:
60	تطور إمدادات العالم من النفط الخام وسوائل الغاز الطبيعي	الجدول 4:
66	متوسط إمدادات النفط الصخري في الولايات المتحدة وعدد الحفارات العاملة، 2018 – 2019	الجدول 5:
69	تطور الطلب العالمي على النفط وفق المجموعات الدولية، 2018 – 2019	الجدول 6:
72	تطور الطلب على النفط في الدول الصناعية	الجدول 7:
76	تطور الطلب على النفط في دول العالم الأخرى (الاقتصادات النامية والمتحولة)	الجدول 8:
82	تطور المخزونات النفطية العالمية في نهاية الربع	الجدول 9:
87	مصادر واردات الولايات المتحدة الأمريكية من النفط الخام والمنتجات النفطية، 2018 – 2019	الجدول 10:
90	وجهة صادرات الولايات المتحدة الأمريكية من النفط الخام والمنتجات النفطية، 2018 – 2019	الجدول 11:
92	تطور صافي واردات (صادرات) النفط الخام في الولايات المتحدة واليابان والصين والهند	الجدول 12:
92	تطور صافي واردات (صادرات) المنتجات النفطية في الولايات المتحدة واليابان والصين والهند	الجدول 13:
99	تطور كميات النفط الخام المستهلكة في المصافي العالمية، 2018 – 2019	الجدول 14:
101	تطور متوسط معدلات تشغيل مصافي التكرير العالمية، 2018 – 2019	الجدول 15:
102	تطور كميات المنتجات النفطية المكررة في المصافي العالمية	الجدول 16:



رقم الصفحة	قائمة الجداول	
104	تطور متوسط الأسعار الفورية للغاز الطبيعي في السوق الأمريكي	الجدول 17:
108	تطور كميات ومتوسط أسعار الغاز الطبيعي المسيل المستورد في أسواق شمال شرق آسيا	الجدول 18:
113	قدرات توليد الطاقات المتجددة في الدول الأعضاء، 2018	الجدول 19:
114	إنتاج الطاقات المتجددة في الدول الأعضاء، 2017	الجدول 20:
115	الأهداف الاستراتيجية للطاقة المتجددة في الدول الأعضاء في منظمة أوابك	الجدول 21:
121	التطور الربع السنوي في كمية صادرات النفط الخام في الدول الأعضاء، 2018 – 2019	الجدول 22:
123	التطور الربع السنوي في قيمة صادرات النفط الخام في الدول الأعضاء، 2018 – 2019	الجدول 23:



أولاً: التطورات الاقتصادية العالمية

شهد أداء الاقتصاد العالمي تباطؤ في وتيرة نموه خلال الربع الثالث من عام 2019، تزامناً مع تصاعد حدة التوترات حول التجارة والتكنولوجيا بين الولايات المتحدة الأمريكية والصين، والتي أدت إلى تبادل فرض رسوم جمركية جديدة بين الطرفين. إلى جانب ارتفاع مستويات عدم اليقين، مما أدى إلى ضعف الاستثمار وانعكس سلباً على قطاعي الخدمات والاستهلاك. كما تراجع زخم نشاط الصناعات التحويلية إلى حد كبير، لتصل إلى مستويات لم تشهدها منذ الأزمة المالية العالمية. وفي مساعي لمواجهة هذا التباطؤ، استمر كل من مجلس الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي والبنك المركزي الأوروبي وبنك اليابان وبنك إنجلترا إلى إتباع موقف نقدي أكثر تيسيراً¹، كما عززت الصين من إجراءات التنشيط المالي والنقدي لمواجهة التأثير السلبي الناجم عن التعريفات التجارية.

ومن جانب آخر، اتفقت دول أوبك والدول المنتجة للنفط من خارجها (أوبك+) على تمديد إتفاق خفض الإنتاج حتى نهاية شهر مارس 2020، مع التأكيد على ضرورة الالتزام بهذا الإتفاق. كما اتفقت دول (أوبك+) على "ميثاق" تعاون جديد فيما بينها يهدف إلى إقامة "تعاون دائم" الأمر الذي إنعكس بشكل إيجابي على أسواق النفط العالمية وعلى الاقتصاد العالمي ككل، بإعتبار أن النفط الخام هو أحد أهم عوامل حركة الاقتصاد العالمي.

في الوقت ذاته، لا تزال تشير غالبية التوقعات إلى استمرار تأثر أداء الاقتصاد العالمي بالعديد من التحديات كالتأثير الضعيف للحوافز المالية الأمريكية، والقضايا المالية في بعض الدول الأعضاء في الأتحاد الأوروبي، واستمرار حالة عدم اليقين بشأن خروج بريطانيا من الأتحاد الأوروبي (Brexit)، والتوترات الجيوسياسية المتصاعدة التي أثرت على أسعار الطاقة. إلى جانب التحديات التي تواجه الأرجنتين وفنزويلا وغيرهما من الاقتصادات الناشئة والنامية، والقيود المفروضة على الحيز المالي في العديد من الاقتصادات الرئيسية نتيجة مستويات الديون المرتفعة بها والتي من الممكن أن تؤدي إلى مزيد من الترددي في أوضاع التصنيف الائتماني لتلك الاقتصادات.

¹ سياسة التيسير النقدي هي إحدى الآليات التي تلجأ إليها البنوك المركزية من ضمن السياسات النقدية، بهدف تحفيز النمو الاقتصادي. وهي تقضي بضح الأموال وزيادة السيولة في الأسواق خلال فترات الركود، من أجل تحريك عجلة الاقتصاد.

وفي هذا السياق، أشار صندوق النقد الدولي في أحدث توقعاته لحالة الاقتصاد العالمي إلى استمرار ضعف أداء الاقتصاد العالمي خلال الفترة المتبقية من عام 2019، مدفوعاً بتراجع الاستثمار والطلب على السلع الاستهلاكية المعمرة، مما أدى إلى انخفاض التضخم الأساسي على مستوى الاقتصادات المتقدمة إلى دون المستوى المستهدف أو ظل أقل منه بكثير. وكذلك هبوط التضخم الأساسي إلى دون مستوى المتوسطات التاريخية في كثير من اقتصادات الأسواق الصاعدة والنامية.

كما أكد صندوق النقد الدولي على أن أحد المخاطر الرئيسية التي تشوب التوقعات يظل يتمثل في تصاعد التوترات التجارية والتكنولوجية التي يمكن أن تعطل سلاسل العرض العالمية بشكل كبير، وبالتالي فإنه لا بد من الإسراع بإزالة أجواء عدم اليقين حول الاتفاقيات التجارية. إلى جانب المخاوف بشأن ديون الشركات التي استفادت من انخفاض معدلات الفوائد في بعض الدول للحصول على قروض بغرض تمويل عمليات الاندماج والاستحواذ بدلاً من الاستثمار، حيث تشير التوقعات إلى إمكانية ارتفاع تلك الديون إلى 19 تريليون دولار (نحو 40% من إجمالي الديون في ثمان اقتصادات رئيسية وهي ألمانيا والصين وإسبانيا والولايات المتحدة وفرنسا وإيطاليا واليابان والمملكة المتحدة) وهو مستوى أعلى من المسجل خلال الأزمة المالية العالمية.

بينما توقع صندوق النقد الدولي تحسن نمو الاقتصاد العالمي في عام 2020، مدفوعاً بتعافي أداء بعض اقتصادات الدول النامية والناشئة مثل البرازيل والمكسيك وروسيا والمملكة العربية السعودية وتركيا. إلا إنه حذر من أن هذه التوقعات قد تصبح أكثر قتامة إذا ما ظلت التوترات التجارية الحالية دون حل، حيث أن استمرارها سيكلف الاقتصاد العالمي نحو 700 مليار دولار بحلول عام 2020 أي ما يعادل حجم الاقتصاد السويسري.

بشكل عام تشير التوقعات إلى أن استمرار تصاعد حدة التوترات حول التجارة بين الولايات المتحدة الأمريكية والصين قد يؤدي مع تزايد حلة عدم اليقين، إلى مزيد من التراجع في ثقة قطاع الأعمال والمستهلكين، وهو ما يشكل ضغطاً إنخفاضياً متزايداً على توقعات أداء الاقتصاد العالمي. كما أن القيود الحمائية التجارية المكثفة قد تؤثر على الاستثمارات وتدفقات رأس المال والإنفاق الاستهلاكي، وهو ما سينعكس بشكل سلبي على سوق النفط العالمي.



وتتباين التوقعات بشأن النمو الاقتصادي من فترة إلى أخرى – سواء بالنسبة للاقتصاد العالمي أو بالنسبة لاقتصادات الدول فرادى، وذلك بناء على المستجدات التي تطرأ عند فترة إعداد تلك التقديرات. وفي هذا السياق، تشير أحدث التوقعات الأولية إلى نمو الاقتصاد العالمي في عام 2019 بمعدل 3%، وهو مستوى أقل من التوقعات الأولية الصادرة في نهاية الربع الثاني من عام 2019 والبالغة 3.2%. كما تشير التوقعات الأولية في نهاية الربع الثالث من عام 2019 إلى نمو الاقتصاد العالمي بمعدل 3.4% في عام 2020، وهو مستوى أقل من التوقعات الأولية الصادرة في نهاية الربع السابق والبالغة 3.5%، كما يوضح **الجدول (1) والشكل (1)**.

الجدول (1)

تطور التوقعات الأولية لمعدلات النمو الاقتصادي العالمية، (2020-2019)
(%)

التغير في التوقعات الأولية (%)		التوقعات الأولية في نهاية الربع الثاني من عام 2019		التوقعات الأولية في نهاية الربع الثالث من عام 2019		
2020	2019	2020	2019	2020	2019	
(0.1)	(0.2)	3.4	3.0	3.5	3.2	العالم
-	(0.2)	1.7	1.7	1.7	1.9	الدول الصناعية
0.2	(0.2)	2.1	2.4	1.9	2.6	الولايات المتحدة
0.1	-	0.5	0.9	0.4	0.9	اليابان
(0.2)	(0.1)	1.4	1.2	1.6	1.3	منطقة اليورو
(0.2)	(0.1)	5.8	6.1	6.0	6.2	الصين
(0.2)	(0.9)	7.0	6.1	7.2	7.0	الهند
(0.4)	0.1	2.0	0.9	2.4	0.8	البرازيل
-	(0.1)	1.9	1.1	1.9	1.2	روسيا

ملاحظة:

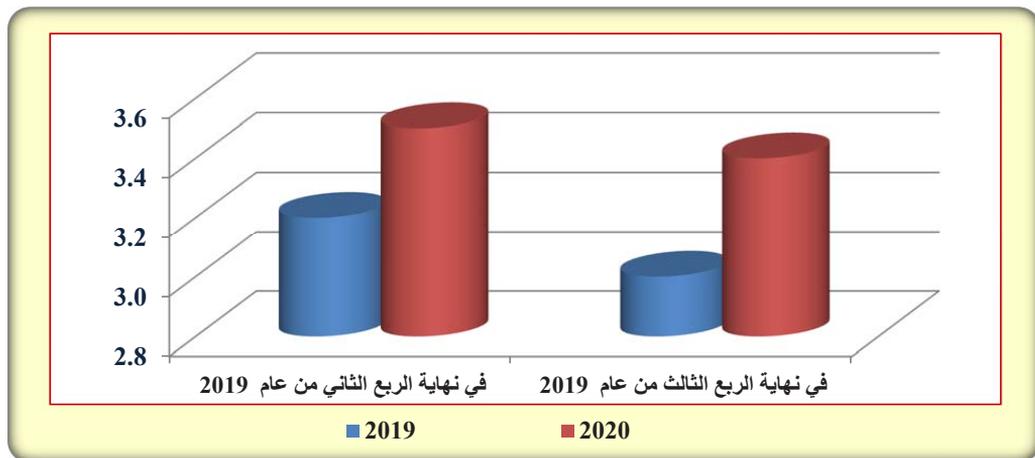
- الأرقام بين قوسين تعني سالبا.

المصادر:

- صندوق النقد الدولي، تقرير آفاق الاقتصاد العالمي، يوليو و أكتوبر 2019.

الشكل (1)

التوقعات الأولية المتعلقة بمعدل النمو الاقتصادي العالمي، 2019 – 2020 (%)



المصدر: صندوق النقد الدولي، تقرير آفاق الاقتصاد العالمي، يوليو و أكتوبر 2019.

ويعود التغيير في توقعات عام 2019 إلى تراجع أداء معظم اقتصادات الدول الصناعية واقتصادات الدول النامية والدول الناشئة خلال الربع الثالث من عام 2019، لتزيد المخاوف بشأن إمكانية تباطؤ وتيرة نمو الاقتصاد العالمي لعام 2019 بشكل عام.

يأتي ذلك تزامناً مع استمرار الالتزام بتعديلات إتفاق خفض الإنتاج الجديدة التي توصلت إليها دول منظمة أوبك وبعض الدول المنتجة للنفط من خارجها (أوبك+) في شهر ديسمبر 2018، بشأن خفض الإنتاج بدء من شهر يناير 2019 والتي تم تمديدتها حتى شهر مارس 2020، بهدف معالجة اختلال التوازن بين العرض والطلب العالمي على النفط. هذا ومن المتوقع أن ينعكس هذا الإتفاق بشكل إيجابي إلى حد ما على أداء اقتصادات الدول المنتجة للنفط، جنباً إلى جنب مع ارتفاع نسبي محدود في حجم الاستثمارات على المدى القريب.

وفي هذا السياق، يجدر الذكر بأن الاستقرار في أسعار السلع الأساسية، ولا سيما أسعار النفط، يُعد أمر ضروري لتحقيق النمو المستدام في أداء الاقتصاد العالمي.



1. التطورات في اقتصادات الدول الصناعية

تشير التوقعات الأولية في نهاية الربع الثالث من عام 2019 إلى نمو الناتج المحلي الإجمالي في الدول الصناعية في عام 2019 بمعدل 1.7%، وهو مستوى أقل من التوقعات الصادرة في نهاية الربع الثاني من عام 2019 والبالغة 1.9%، ويعزى ذلك في الأساس إلى تراجع التوقعات بشأن تحسن نمو الاقتصاد الأمريكي واقتصادات دول منطقة اليورو. كما تشير التوقعات الأولية في نهاية الربع الثالث من عام 2019 إلى نموه بمعدل 1.7% في عام 2020، وهو نفس مستوى التوقعات الصادرة في نهاية الربع السابق، كما يوضح الشكل (2) والجدول (1) المشار إليه سابقاً.

الشكل (2)

التوقعات الأولية لمعدل النمو الاقتصادي في الدول الصناعية، 2019-2020 (%)



المصدر: صندوق النقد الدولي، تقرير آفاق الاقتصاد العالمي، يوليو و أكتوبر 2019.

1.1. اقتصادات دول أمريكا الشمالية

قرر مجلس الاحتياطي الفيدرالي (البنك المركزي الأمريكي) في اجتماعه الذي عُقد في شهر يوليو 2019، خفض سعر الفائدة الرئيسي للإقراض بمقدار 25 نقطة أساس (ربع نقطة مئوية)، وهو أول خفض له منذ الأزمة المالية العالمية وبالتحديد منذ شهر ديسمبر 2008 ليتراوح ما بين 2.0% إلى 2.25%، وقد جاء هذا القرار كخطوة استباقية تعكس تزايد المخاوف بشأن معدلات النمو الاقتصادي العالمي، واستمرار معدلات التضخم المنخفضة.

وفي شهر سبتمبر 2019 إتخذ مجلس الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي قراراً بخفض سعر الفائدة الرئيسي وتيسير تكلفة الاقتراض للمرة الثانية على التوالي خلال عام 2019 بمقدار 25 نقطة أساس (ربع نقطة مئوية) ليتراوح ما بين 1.75% إلى 2.0%، بهدف دعم نمو الاقتصاد الأمريكي، تزامناً مع استمرار المخاوف بشأن الاقتصاد العالمي، وضعف إستثمارات الشركات، وتلاشي الدعم من التحفيز المالي، وتراجع نشاط الصناعات التحويلية، إلى جانب التوترات الجيوسياسية في مجال التجارة وأهمها النزاع التجاري بين الولايات المتحدة الأمريكية والصين والتعريفات الجمركية المؤجلة على السيارات وقطع غيرها والتي من شأنها أن تؤثر على دول الأتحاد الأوروبي واليابان، والعديد من المفاوضات الأخرى المتعلقة بالتجارة التي تجريها الولايات المتحدة حالياً مع مجموعة متنوعة من الدول.

يأتي ذلك ليؤكد على استمرار السياسة النقدية التيسيرية التي يتبناها مجلس الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي منذ بداية عام 2019، ويوقف بذلك حملة تشديد السياسة النقدية التي استمرت على مدى ثلاثة أعوام. في هذا السياق، تجدر الإشارة إلى تدخل مجلس الاحتياطي الفيدرالي في الأسواق وذلك للمرة الأولى منذ أكثر من عقد من الزمن، لضخ ما يصل إلى 75 مليار دولار، بهدف منع أسعار الفائدة القصيرة الأجل من الارتفاع، من خلال إتفاقيات إعادة الشراء "ريبو"²، على خلفية نقص السيولة التي شهدتها الأسواق المالية. كما أشار مجلس الاحتياطي إلى إنه لا يعتزم خفض أسعار الفائدة، لا قبل نهاية العام الحالي ولا في العام المقبل، في ظل بقاء التضخم عند المستوى المستهدف وهو 2%.

بشكل عام، جاء قرار مجلس الاحتياطي الفيدرالي متسقاً مع تباطؤ الأداء الذي شهده الاقتصاد الأمريكي خلال الربع الثالث من عام 2019 عقب الزخم النسبي الذي شهده خلال النصف الأول من نفس العام. حيث ارتفع عدد الوظائف الأمريكية في القطاعات غير الزراعية بنحو 164 ألف وظيفة خلال شهر يوليو 2019، ثم ارتفع بنحو 168 ألف وظيفة خلال شهر أغسطس بدعم من التوظيف المؤقت لحوالي 25 ألف موظف حكومي في التعداد السكاني لعام 2020، وارتفاع الوظائف في قطاعات الرعاية الصحية والأنشطة المالية. قبل أن يتباطئ نمو عدد الوظائف الأمريكية في شهر

² أداة مالية تتيح لمجلس الاحتياطي الفيدرالي إبقاء سعر الفائدة لمدة ليلة واحدة عند أدنى مستواه.



سبتمبر 2019، حيث تم إضافة 136 ألف وظيفة فقط، تزامناً مع انخفاض وظائف قطاع التصنيع بنحو ألفي وظيفة، وذلك للمرة الأولى منذ ستة أشهر، واستمرار تراجع الوظائف في قطاع التجزئة للشهر الثامن على التوالي، وتراجع العمالة في الحكومة الفيدرالية، وفقاً لبيانات مكتب إحصاءات العمل الأمريكي، بسبب التوترات التجارية المتصاعدة بين الولايات المتحدة والصين وانكماش الإنفاق الاستثماري للمشروعات. وهو ما يعزز احتمالية خفض مجلس الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي لسعر الفائدة الرئيسي في إجتماعه القادم خلال شهر أكتوبر 2019.

وبرغم أن وتيرة نمو الوظائف لا تزال أعلى بكثير من المستوى المطلوب شهرياً وهو 100 ألف وظيفة لمواكبة النمو في عدد السكان الذين هم في سن العمل، إلا إنها تُعد أقل مقارنة مع المتوسط الشهري البالغ 161 ألف وظيفة لعام 2019، كما إنها تقل بشكل كبير عن المتوسط البالغ 223 ألف وظيفة شهرياً لعام 2018. يأتي ذلك تزامناً مع تباطؤ نمو الأجور على أساس سنوي، حيث سجل متوسط النمو السنوي في الأجور لكل العاملين في القطاع الخاص غير الزراعي بالولايات المتحدة نحو 3.3% خلال شهر يوليو 2019 مقارنة بالشهر المماثل من العام السابق، قبل أن يتراجع إلى 3.2% و 2.9% على أساس سنوي خلال شهري أغسطس وسبتمبر على التوالي.

وفي الوقت ذاته تراجع معدل البطالة في الولايات المتحدة الأمريكية خلال شهر سبتمبر 2019 إلى 3.5% وهو أدنى مستوى له منذ شهر ديسمبر 1969، عقب استقراره عند مستوى 3.7% خلال شهري يوليو وأغسطس. حيث تراجع عدد العاطلين عن العمل خلال شهر سبتمبر بنحو 275 ألف مقارنة بالشهر السابق، ليصل إلى حوالي 5.8 مليون، كما إنخفض عدد طلبات الحصول على إعانة البطالة، وذلك بالرغم من تراجع عدد الوظائف الجديدة.

من جهة أخرى، استقر معدل التضخم السنوي عند مستوى 1.7% على أساس سنوي خلال شهري أغسطس وسبتمبر 2019، مقارنة بنحو 1.8% على أساس سنوي خلال شهر يوليو، تماشياً مع انخفاض تكاليف الطاقة التي تراجع مؤشرها بنسبة 4.8% على أساس سنوي خلال شهر سبتمبر.

وفي هذا السياق، نشر البنك الفيدرالي الأمريكي بولاية San Francisco تقريراً بحثياً في شهر يوليو 2019 بشأن ضعف التضخم في الدول المتقدمة، وتطرق التقرير إلى التغيير في نظرية العلاقة العكسية بين التضخم ونسبة البطالة، والتي يظهرها منحني Philip، حيث من المفترض إنه

بالمقابل بدأت الصين فرض رسوم جمركية تتراوح نسبتها بين 5% و10% على 1717 سلعة من أصل 5078 منتجاً أميركياً تبلغ قيمتها 75 مليار دولار، تزامناً مع الرسوم الأميركية الجديدة، وبدأت في تحصيل الرسوم الإضافية على بقية السلع في منتصف شهر سبتمبر. ومن ضمن هذه الرسوم نسبة 5% على واردات النفط الخام الأميركي القادم إلى الصين (أكبر مستورد للنفط في العالم)، وهي المرة الأولى التي يُستهدف فيها نفط الولايات المتحدة منذ بدأ التوترات حول التجارة بين أكبر اقتصادين في العالم قبل أكثر من عام. كما أعلنت الصين إنها ستعيد فرض رسوم جمركية بنسبة 25% على السيارات الأميركية، و 5% على قطع غيار السيارات اعتباراً من منتصف شهر ديسمبر، بعد أن كانت ألغتها في وقت سابق من العام الحالي 2019، بهدف إبراز حسن النوايا خلال المفاوضات التجارية بين الطرفين. وأخيراً أعلن الرئيس الأميركي عن تأجيل فرض الرسوم الجمركية على بضائع صينية بقيمة 250 مليار دولار من إلى منتصف شهر أكتوبر 2019، على ضوء الاحتفال بالذكرى السبعين لجمهورية الصين الشعبية، وذلك كبادرة حسن نية. كما تم الإعلان عن استئناف المفاوضات التجارية بين الولايات المتحدة والصين، حيث تم الإتفاق على عقد الجولة الثالثة عشرة منها في بداية شهر أكتوبر 2019.

من جانب آخر، قفز العجز التجاري السلعي الأميركي مع الأتحاد الأوروبي إلى مستوى قياسي مسجلاً 15.3 مليار دولار خلال شهر أغسطس 2019، وذلك تزامناً مع ارتفاع العجز التجاري مع ألمانيا إلى أعلى مستوياته منذ شهر أغسطس 2015. وهنا تجدر الإشارة إلى توقع المفوضية الأوروبية بأن تفرض الولايات المتحدة رسوم جمركية جديدة على المنتجات الواردة من أوروبا، وذلك على خلفية احتمالية حصول الولايات المتحدة الأميركية على إذن رسمي من منظمة التجارة العالمية، بفرض رسوم جمركية استثنائية على وارداتها من الأتحاد الأوروبي، في إطار النزاع بشأن دعم صناعة الطائرات. وتأتي هذه التوقعات عقب صدور حكم من محكمة التحكيم التابعة لمنظمة التجارة العالمية، أفاد بأن شركة إيرباص الأوروبية لصناعة الطائرات قد حصلت على دعم حكومي غير مشروع تقدر قيمته بمليارات اليورو. هذا ويُذكر أن الرئيس الأميركي قد هدد في شهر أغسطس 2019 بانسحاب الولايات المتحدة الأميركية من منظمة التجارة العالمية، في حال لم تتحسن شروط المنظمة.



وفي هذا السياق، يذكر أن مؤشر ثقة المستهلك قد إنخفض من أعلى مستوى له منذ عام 2000 وهو 137.9 نقطة في شهر أكتوبر 2018 ليصل إلى 135.8 نقطة في شهر يوليو 2019، واستمر بعد ذلك في الإنخفاض ليصل إلى 125.1 نقطة في شهر سبتمبر. وهو ما يعكس تزايد مخاوف المستهلكين الأمريكيين بشأن تأثير الرسوم الجمركية التي قد تؤدي إلى استمرار تباطؤ وتيرة النمو الاقتصادي خلال الفترة المتبقية من عام 2019.

وتسببت التوترات حول التجارة بين الولايات المتحدة الأمريكية والصين في تقلبات في العجز التجاري الأمريكي خلال الربع الثالث من عام 2019، حيث إنخفض من 55.5 مليار دولار في شهر يونيو 2019 ليصل إلى نحو 54 مليار دولار في شهر يوليو، إلا أن فجوة التجارة مع الصين، وهي محور اهتمام إدارة الرئيس الأمريكي، قد زادت إلى أعلى مستوياتها في ستة أشهر مسجلة 32.8 مليار دولار، نتيجة إنخفاض الصادرات إلى الصين بنسبة 3.3% مع ارتفاع الواردات بنسبة 6.4%. وفي شهر أغسطس 2019 اتسع العجز التجاري الأمريكي مجدداً تزامناً مع ارتفاع واردات السلع الاستهلاكية إلى مستوى قياسي، ليصل إلى حوالي 54.9 مليار دولار، إلا أن فجوة التجارة مع الصين قد إنخفضت إلى 31.8 مليار دولار، نتيجة ارتفاع الصادرات إلى الصين بنسبة 8% مع إنخفاض الواردات بنسبة 0.8%.

هذا وتجدر الإشارة إلى قرار وزارة الخزانة الأمريكية الصادر في السادس من شهر أغسطس 2019 بتصنيف الصين كدولة تتلاعب بسعر صرف العملة، وتأكيداً على أنها ستعمل مع صندوق النقد الدولي للقضاء على "الميزة غير العادلة" التي اكتسبتها الصين من خلال خفض اليوان مقابل الدولار إلى الحد الأدنى منذ شهر ديسمبر 2018، مع الاحتفاظ بقدر كبير من احتياطات النقد الأجنبي. جاء هذا القرار عقب إعلان الرئيس الأمريكي عن فرض رسوم جمركية إضافية بنسبة 10% على بضائع صينية بقيمة 300 مليار دولار، وارتفعت فيما بعد لتصبح 15% عند دخولها حيز التنفيذ مع بداية شهر سبتمبر 2019، مع تأجيل فرضها على بعض الواردات الصينية حتى منتصف شهر ديسمبر لتفادي إلحاق ضرر بالمستهلكين الأمريكيين قبيل عطلة عيد الميلاد. كما أعلن الرئيس الأمريكي عن زيادة الرسوم الجمركية من 25% إلى 30% على بضائع صينية بقيمة 250 مليار دولار بدءاً من الأول من شهر أكتوبر 2019.

بالمقابل بدأت الصين فرض رسوم جمركية تتراوح نسبتها بين 5% و 10% على 1717 سلعة من أصل 5078 منتجاً أميركياً تبلغ قيمتها 75 مليار دولار، تزامناً مع الرسوم الأميركية الجديدة، وبدأت في تحصيل الرسوم الإضافية على بقية السلع في منتصف شهر سبتمبر. ومن ضمن هذه الرسوم نسبة 5% على واردات النفط الخام الأميركي القادم إلى الصين (أكبر مستورد للنفط في العالم)، وهي المرة الأولى التي يُستهدف فيها نفط الولايات المتحدة منذ بدأ التوترات حول التجارة بين أكبر اقتصادين في العالم قبل أكثر من عام. كما أعلنت الصين إنها ستعيد فرض رسوم جمركية بنسبة 25% على السيارات الأميركية، و 5% على قطع غيار السيارات اعتباراً من منتصف شهر ديسمبر، بعد أن كانت ألغتها في وقت سابق من العام الحالي 2019، بهدف إبراز حسن النوايا خلال المفاوضات التجارية بين الطرفين. وأخيراً أعلن الرئيس الأميركي عن تأجيل فرض الرسوم الجمركية على بضائع صينية بقيمة 250 مليار دولار من إلى منتصف شهر أكتوبر 2019، على ضوء الاحتفال بالذكرى السبعين لجمهورية الصين الشعبية، وذلك كبادرة حسن نية. كما تم الإعلان عن استئناف المفاوضات التجارية بين الولايات المتحدة والصين، حيث تم الإتفاق على عقد الجولة الثالثة عشرة منها في بداية شهر أكتوبر 2019.

من جانب آخر، قفز العجز التجاري السلعي الأميركي مع الأتحاد الأوروبي إلى مستوى قياسي مسجلاً 15.3 مليار دولار خلال شهر أغسطس 2019، وذلك تزامناً مع ارتفاع العجز التجاري مع ألمانيا إلى أعلى مستوياته منذ شهر أغسطس 2015. وهنا تجدر الإشارة إلى توقع المفوضية الأوروبية بأن تفرض الولايات المتحدة رسوم جمركية جديدة على المنتجات الواردة من أوروبا، وذلك على خلفية احتمالية حصول الولايات المتحدة الأميركية على إذن رسمي من منظمة التجارة العالمية، بفرض رسوم جمركية استثنائية على وارداتها من الأتحاد الأوروبي، في إطار النزاع بشأن دعم صناعة الطائرات. وتأتي هذه التوقعات عقب صدور حكم من محكمة التحكيم التابعة لمنظمة التجارة العالمية، أفاد بأن شركة إيرباص الأوروبية لصناعة الطائرات قد حصلت على دعم حكومي غير مشروع تقدر قيمته بمليارات اليورو. هذا ويُذكر أن الرئيس الأميركي قد هدد في شهر أغسطس 2019 بانسحاب الولايات المتحدة الأميركية من منظمة التجارة العالمية، في حال لم تتحسن شروط المنظمة.



وفي هذا السياق، تشير بيانات وزارة التجارة الأمريكية إلى أن العجز التجاري الأمريكي قد بلغ نحو 328.6 مليار دولار خلال الأشهر الثمانية الأولى من عام 2019، كما تشير البيانات إلى استمرار ارتفاع مستويات العجز التجاري السلعي، وذلك برغم سياسة "أمريكا أولاً" التي ينتهجها الرئيس الأمريكي.

وسجلت الأسهم الأمريكية أداء مضطرب خلال الربع الثالث من عام 2019، يأتي ذلك تزامناً مع تزايد العمليات البيعية، على خلفية تصاعد حدة التوترات التجارية بين الولايات المتحدة الأمريكية والصين وعودة لهجة الخطاب التصعيدي وزيادة التعريفات الجمركية إلى الواجهة، إلى جانب المخاوف بشأن النمو العالمي والهبوط الحاد في عوائد السندات، حيث إنخفض العائد على سندات الخزنة الأمريكية لأجل 30 عام إلى أدنى مستوياته على الإطلاق، وإنعكس منحنى عائد السندات الأمريكية³ (الفارق بين عوائد أدونات الخزنة لأجل ثلاثة أشهر عن عوائد السندات لأجل 10 أعوام) مسجلاً أدنى مستوى له منذ عام 2007. وفي هذا السياق، تجدر الإشارة إلى تراجع مؤشرات الأسهم الأمريكية بوتيرة حادة عند نهاية تعاملات اليوم الرابع عشر من شهر أغسطس 2019، حيث فقد مؤشر "داو جونز" أكثر من 800 نقطة في أكبر خسارة يومية له خلال عام 2019، تزامناً مع المخاوف بشأن إمكانية حدوث ركود اقتصادي في الولايات المتحدة الأمريكية.

هذا ولا تزال هناك تحديات سياسية ومالية تواجه أداء الاقتصاد الأمريكي، ويتعين رصد العديد من المؤشرات الرئيسية ومؤشرات الأعمال عن كثب في المستقبل القريب. يأتي في مقدمة هذه التحديات، القضايا المتعلقة بالتجارة، وبخاصة العلاقات التجارية بين الولايات المتحدة والصين، إضافة إلى وجود بعض الخلافات بين إدارة الرئيس الأمريكي ومجلس الإحتياطي الفيدرالي حول السياسات النقدية التي يتبناها، بجانب التوترات السياسية الداخلية التي تأتي تزامناً مع إطلاق الرئيس الأمريكي رسمياً لحملته الإنتخابية الرئاسية لعام 2020.

وفي هذا السياق، تشير التوقعات الأولية في نهاية الربع الثالث من عام 2019 إلى نمو الناتج المحلي الإجمالي في الولايات المتحدة الأمريكية في عام 2019 بمعدل 2.4%، وهو مستوى أقل من

³ يتحول منحنى العائد إلى النطاق السالب أو ما يطلق عليه انعكاس عندما تتجاوز تكاليف الاقتراض قصيرة الأجل نظيرتها على الديون التي يحل موعد استحقاقها على المدى الطويل.

التوقعات الصادرة في نهاية الربع الثاني من عام 2019 والبالغة 2.6%، يأتي ذلك عقب أداء الاقتصاد الأمريكي القوي خلال النصف الأول من العام. في حين تشير التوقعات الأولية في نهاية الربع الثالث من عام 2019 إلى توقع نموه في عام 2020 بمعدل 2.1%، وهو مستوى أعلى من التوقعات الصادرة في نهاية الربع السابق والبالغة 1.9%. كما يوضح الجدول (1) المشار إليه آنفاً.

تباطئ الاقتصاد الكندي خلال الربع الثالث من عام 2019، عقب الأداء القوي وغير المتوقع الذي شهده خلال الربع السابق، عندما سجل أفضل أداء فصلي منذ الربع الثاني من عام 2017. يعزى ذلك بشكل رئيسي إلى ارتفاع العجز التجاري الكندي بشكل ملحوظ، حيث ارتفع من 0.1 مليار دولار خلال شهر يونيو 2019 ليصل إلى 1.4 مليار دولار خلال شهر يوليو 2019، على خلفية ارتفاع الواردات من السلع الاستهلاكية والمعدات، وتراجع الصادرات السلعية وبخاصة صادرات منتجات الطاقة نتيجة انخفاض أسعارها، قبل أن يتقلص العجز التجاري خلال شهر أغسطس مسجلاً 1 مليار دولار، بدعم من ارتفاع صادرات الطائرات ومعدات النقل بنسبة 13.2%. إلى جانب تراجع الإنتاج الصناعي خلال شهر يوليو 2019 بمعدل بلغ 1.7% مقارنة بالشهر المماثل من العام الماضي، ويعد ذلك أقل من مستواه المسجل خلال شهر يونيو 2019 عندما بلغ 0.1% مقارنة بالشهر المماثل من العام السابق، نتيجة تراجع طلبات التصنيع الجديدة بمعدل 4.4% على أساس سنوي.

كما إنخفضت مبيعات السيارات بنحو 0.9% خلال شهر يوليو 2019 مقارنة بالشهر المماثل من العام الماضي، وشهد مؤشر أسعار المستهلك تراجعاً إلى 1.9% على أساس سنوي خلال شهر أغسطس، تزامناً مع تباطؤ وتيرة نمو الطلب المحلي، نتيجة المخاوف بشأن المناخ الاقتصادي المستقبلي. واستقر معدل التضخم في كندا خلال شهر يوليو 2019 عند 2% مقارنة بالشهر المماثل من العام الماضي، وهو نفس المستوى المحقق خلال شهر يونيو، قبل أن يتراجع خلال شهري أغسطس وسبتمبر على خلفية انخفاض أسعار البنزين مسجلاً 1.9% مقارنة بالشهر المناظر من العام السابق.

هذا وتجدر الإشارة إلى استمرار نمو الاستثمار في القطاع السكني عقب تراجعته على مدى العام الماضي 2018 والربع الأول من عام 2019، وهو ما يُعد أحد أهم العوامل الداعمة للاقتصاد الكندي في الوقت الحالي.



يأتي ما سبق تزامناً مع إعلان رئيس الوزراء الكندي خلال شهر سبتمبر 2019 عن حل البرلمان تمهيداً لإجراء انتخابات تشريعية عامة في الواحد والعشرون من شهر أكتوبر المقبل.

هذا وتشير التوقعات إلى استمرار تباطؤ أداء الاقتصاد الكندي على المدى القريب، نتيجة ارتباطه بشكل كبير بالديناميكية المستمرة في الاقتصاد الأمريكي، حيث تُعد الولايات المتحدة الأمريكية، الشريك التجاري الأكثر أهمية لكندا، واستمرار التوترات الجيوسياسية والتجارية بين كندا والصين، على خلفية قضية شركة هاواي الصينية العملاقة للتكنولوجيا. جنباً إلى جنب مع تأثير الاقتصاد الكندي بتراجع الناتج المحلي الإجمالي من قطاعي التعدين والنفط، على خلفية تعديلات إنتاج النفط في مقاطعة Alberta الكندية، وبرغم التحسن النسبي في أسعار نفط غرب كندا. وفي هذا السياق، تجدر الإشارة إلى أن سعر الدولار الكندي يرتبط بعلاقة طردية مع أسعار النفط الخام، حيث تُعد كندا هي أكبر دولة مصدرة للنفط الخام إلى الولايات المتحدة الأمريكية، ولذا فإن ارتفاع أسعار النفط الخام يؤثر بشكل إيجابي على الدولار الكندي وسلبياً على الدولار الأمريكي.

يذكر أن مقاطعة Alberta الكندية، أكبر مقاطعة منتجة للنفط الخام، قد بدأت بخفض إنتاجها بنحو 350 ألف برميل/يوم، منذ شهر يناير 2019، وذلك بهدف خفض المخزون النفطي المتراكم بسبب استمرار المشاكل التي تواجهها كندا في عمليات نقل الخام من رمال Alberta النفطية إلى أسواق تصدير النفط، وأهمها عدم توافر عدد كاف من خطوط الأنابيب، إضافة إلى نقص عربات السكك الحديدية، الأمر الذي أدى إلى بيع خام Alberta الكندي، بسعر أقل بشكل ملحوظ مقارنة بالأسعار العالمية. وفي شهر مارس 2019 أعلنت حكومة مقاطعة Alberta عن تخفيف القيود المفروضة على إنتاج النفط، وقررت زيادته بنحو 25 ألف برميل/يوم اعتباراً من شهر مايو و إضافة 25 ألف برميل/يوم أخرى اعتباراً من شهر يونيو، وذلك نتيجة تقلص الفارق بين سعر خام غرب تكساس الوسيط و سعر برميل نفط غرب كندا.

كما يجدر بالذكر، أنه قد تم توقيع اتفاقية تجارية جديدة (USMCA) بين الولايات المتحدة الأمريكية وكندا والمكسيك في نهاية شهر نوفمبر 2018، لتحل محل اتفاقية التجارة الحرة لأمريكا الشمالية (NAFTA) السارية منذ عام 1994، ويُعد ذلك نتيجة إيجابية للصادرات التي تُشكل عنصراً هاماً للاقتصاد الكندي. هذا وقد أعلنت الولايات المتحدة الأمريكية عن رفع جميع الرسوم الجمركية

التي فرضتها العام الماضي على وارداتها من الصلب والألومنيوم الكندية، وبدورها رفعت كندا جميع التدابير الانتقامية، حيث تعود التطورات التجارية بين الطرفين إلى شهر مارس 2018، حين فرضت الولايات المتحدة رسوماً بنسبة 25% على واردات الصلب الكندية و10% على الألومنيوم، وأرجعت قرارها لأسباب تتعلق بالأمن القومي. وردت كندا بفرض رسوم مماثلة على واردات أمريكية تتجاوز قيمتها 11 مليار دولار، من بينها الفولاذ والألمنيوم والسفن الشراعية والمحركات.

وتشير التوقعات الأولية في نهاية الربع الثالث من عام 2019 إلى نمو الناتج المحلي الإجمالي في كندا في عام 2019 بمعدل 1.5%، وهو نفس مستوى النمو المتوقع في نهاية الربع الثاني من عام 2019. كما تشير التوقعات الأولية في نهاية الربع الثالث من عام 2019 إلى توقع نموه في عام 2020 بمعدل 1.8%، وهو مستوى أقل من النمو المتوقع في نهاية الربع السابق والبالغ 1.9%.

2.1. اقتصادات دول آسيا/الهادي الصناعية

أظهرت أحدث البيانات إنتعاش نمو الاقتصاد الياباني خلال النصف الأول من عام 2019، مدفوعاً بارتفاع الاستهلاك المحلي قبل زيادة ضريبة المبيعات المتوقعة في بداية شهر أكتوبر 2019، بالإضافة إلى انخفاض الواردات على نحو أسرع من الصادرات التي تراجعت بأكثر وتيرة منذ عام 2015 على خلفية التوترات حول التجارة بين الولايات المتحدة الأمريكية ونظرائها التجاريين.

بينما تباطأت وتيرة نمو الاقتصاد الياباني خلال الربع الثالث من عام 2019 متأثرة بضعف نمو الإنفاق الاستهلاكي الخاص، تزامناً مع تنامي الضغط على قطاع التصدير التي تعثر بفعل تباطؤ الطلب العالمي والتوترات حول التجارة بين الصين والولايات المتحدة.

حيث إنخفض الطلب المحلي خلال شهر يوليو 2019 بنحو 2% مقارنة بالشهر المماثل من العام السابق على خلفية التراجع في ثقة المستهلكين، ثم ارتفع خلال شهر أغسطس بنحو 2% على أساس سنوي تحسباً لزيادة ضريبة المبيعات إلى جانب النمو القوي في قطاع الخدمات والارتفاع في الإنفاق الرأسمالي للشركات بفضل التدفق المطرد للسانحين الوافدين والزيادة المتوقعة في الطلب قبل دورة ألعاب طوكيو الأولمبية في 2020 وهو ما دفع عمليات بناء الفنادق ومنشآت الترفيه للارتفاع. وظل الطلب المحلي ثابتاً خلال شهر سبتمبر 2019، نتيجة ضعف الطلب على السيارات، مع ارتفاع



الطلب على السلع الكهربائية والمجوهرات. وفي هذا السياق، تجدر الإشارة إلى تراجع مؤشر ثقة المستهلك إلى 35.8 نقطة خلال شهر سبتمبر وهو أدنى مستوى له منذ عام 2011.

كما قد يعزى جزء من التباطؤ في أداء الاقتصاد الياباني خلال الربع الثالث من عام 2019 إلى بعض الظواهر الطبيعية التي شهدتها اليابان مثل ارتفاع درجات الحرارة إلى مستويات قياسية خلال شهر يوليو، وإعصار "كروسا" الذي إجتاح غربي اليابان خلال شهر أغسطس وألحق أضراراً جسيمة بالبنية التحتية.

يجدر الذكر أن اليابان لا تزال تعاني من مشكلة نقص العمالة في سوق العمل، حيث إنكشمت القوى العاملة في اليابان بنسبة 13% منذ عام 2000، وذلك انعكاساً لارتفاع معدلات الشيخوخة بها في مقابل انخفاض معدل المواليد. وفي هذا السياق، رفعت الحكومة اليابانية سن التقاعد إلى 65 عاماً، كما أقرت قانوناً جديداً في منتصف عام 2018 يعكس تغييراً كبيراً في سياستها ويسمح بدخول مزيد من الأيدي العاملة الأجنبية لتخفيف النقص في العمالة، حيث تحتاج اليابان إلى نحو نصف مليون عامل أجنبي بحلول 2025.

وقد استمرت قوة الين الياباني مقابل العملات الرئيسية الأخرى، حيث ارتفع الطلب عليه كملاد آمن في الأسواق نتيجة اضطراب الأسواق المالية، وتجدد المخاوف بشأن التجارة العالمية، وانفصال بريطانيا عن الاتحاد الأوروبي دون إتفاق. يأتي ذلك في الوقت الذي أعلن فيه البنك المركزي الياباني في إجتماعه الأخير خلال شهر سبتمبر 2019 عن الإبقاء على أسعار الفائدة دون تغيير، مؤكداً على استمرار سياسته النقدية التيسيرية الحالية، للتغلب على الانكماش ودعم اقتصاد البلاد وسط توترات تجارية بين الاقتصادات الكبرى، يأتي ذلك تزامناً مع الرفع المتوقع في ضريبة المبيعات خلال شهر أكتوبر 2019، وفي محاولة لمواجهة مشكلة الشيخوخة التي تواجه المجتمع الياباني، وما يفرضه ذلك من تحسين وتوسيع لبرامج الضمان والحماية الاجتماعية، وكذلك تمويل القيمة المتزايدة لقطاع الرعاية الصحية، كما سيتم توجيه نصف الحصيلة المرتقبة من الزيادة الضريبية نحو دعم قطاع التعليم. واستمر تباطؤ معدل التضخم في اليابان خلال الربع الثالث من عام 2019، بدعم من بعض التحسينات في التسعير المحلي، حيث بلغ 0.6% على أساس سنوي خلال شهر يوليو، ثم تراجع إلى 0.5% على أساس سنوي خلال شهر أغسطس، قبل أن ينخفض إلى 0.3% على أساس سنوي خلال

شهر سبتمبر، وهو أدنى مستوى له في ثلاثون شهراً، ويعود ذلك بشكل رئيسي إلى انخفاض أسعار النفط الخام. وبشكل عام يبقى معدل التضخم دون عتبة 2% التي يستهدفها البنك المركزي الياباني، مدعوماً بشكل أساسي بنقص العمالة وارتفاع الأجور، ليستقر معدل البطالة خلال شهر أغسطس عند 2.2%، وهو أدنى مستوى له في ستة وعشرون عاماً، الأمر الذي قد يؤدي إلى مزيد من الارتفاع في الأجور وتسارع معدلات التضخم على المدى القريب.

وقد إنخفض الإنتاج الصناعي في اليابان في شهر أغسطس 2019 بنسبة 1.9% مقارنة بالشهر المماثل من العام السابق عقب إنخفاضه بنحو 1.5% على أساس سنوي في شهر يوليو، ويعزى ذلك إلى تراجع أوامر التصنيع بنحو 8.3% تزامناً مع ضعف صادرات السيارات وقطع الغيار إلى الولايات المتحدة. مما يشير إلى مزيد من التباطؤ في قطاع التصنيع، وذلك تماشياً مع استمرار تراجع ثقة الشركات الصناعية الكبرى في اليابان للربع الثالث على التوالي، وفقاً لبيانات البنك المركزي الياباني.

أما فيما يخص الصادرات اليابانية خلال الربع الثالث من عام 2019، فقد استمر تباطؤ نموها الذي بدء في نهاية الربع الأخير من عام 2018. حيث إنخفض في شهر يوليو 2019 ليبلغ -1.6% مقارنة بالشهر المماثل من العام السابق، واستمر في التراجع مسجلاً -8.2% على أساس سنوي في شهر أغسطس، قبل أن يتراجع التباطؤ إلى -6.6% على أساس سنوي في شهر سبتمبر. يأتي ذلك على خلفية تباطؤ النمو العالمي والتوترات التجارية المستمرة بين الولايات المتحدة والصين، حيث تضرر الاقتصاد الياباني بشدة من سلاسل التوريد الإقليمية نتيجة للتوترات التجارية، هذا فضلاً عن ارتفاع حدة الخلافات التجارية مع كوريا الجنوبية بعد أن فرضت اليابان قيوداً على تصدير المواد الهامة المستخدمة في صناعة رقائق الكمبيوتر في بداية شهر مايو 2019.

وفي هذا السياق، تجدر الإشارة إلى إعلان اليابان في الرابع من شهر يوليو 2019 عن فرض قيود على تصدير ثلاث مواد كيميائية مهمة، تدخل في تصنيع أشباه الموصلات ورقائق الذاكرة وشاشات العرض، تعتمد الشركات الكورية بصورة شبه كاملة على اليابان مصدراً لهذه المواد الثلاث، قبل أن توافق على إعادة تصديرها خلال شهر أغسطس. كما قررت الحكومة اليابانية حذف كوريا الجنوبية من "القائمة البيضاء" للشركاء التجاريين الذين يتمتعون بضوابط تصديرية ميسرة، وذلك



للمرة الأولى في تاريخ العلاقات بين البلدين. وقد دخلت هذه الخطوة حيز التنفيذ في الثامن والعشرين من شهر أغسطس 2019. وقد أعلنت وزارة التجارة والصناعة والطاقة في كوريا الجنوبية عن إجراء تدابير مماثلة.

كما تجدر الإشارة إلى توصل اليابان والولايات المتحدة الأمريكية على هامش إجتماعات الجمعية العامة للأمم المتحدة في نهاية شهر سبتمبر 2019 لاتفاقيتين تجاريتين تهدفان لإعادة التوازن التجاري بين الطرفين. وبموجب تلك الاتفاقيتين ستحصل اليابان على تخفيض في الرسوم الجمركية على بعض السلع الصناعية المصدرة إلى الولايات المتحدة، بما في ذلك المعدات الآلية والدراجات والتوربينات والآلات الموسيقية، وكذلك على بعض المنتجات الزراعية، أما بالنسبة لواردات السيارات (تُعد اليابان ثاني أكبر مصدر للسيارات إلى الولايات المتحدة بعد المكسيك) فلم تدخل ضمن الإتفاق. وفي المقابل ستقوم اليابان بإلغاء أو خفض التعريفات الجمركية على بعض المنتجات الزراعية والصناعية الأمريكية، وبمجرد دخول تلك الاتفاقية حيز التنفيذ سيتم إعفاء أكثر من 90% من المنتجات الغذائية والزراعية الأمريكية المصدرة إلى اليابان من الرسوم الجمركية. كما تضمن الاتفاق إلغاء الرسوم الجمركية على المنتجات الإلكترونية مثل الكتب الإلكترونية والبرامج، ويضمن التدفق الحر للبيانات عبر الحدود.

هذا وقد تراجعت صادرات اليابان خلال شهر سبتمبر 2019 بنحو 5.2% مقارنة بالشهر المماثل من العام السابق، وذلك للشهر العاشر على التوالي، وفقاً للبيانات الأولية لوزارة المالية اليابانية. حيث إنخفضت الصادرات اليابانية إلى الصين، التي تُعد أكبر شريك تجاري، بنسبة 6.7% على أساس سنوي خلال شهر سبتمبر، بما في ذلك معدات تصنيع أشباه الموصلات وقطع غيار السيارات. وتراجعت الصادرات إلى الولايات المتحدة بنسبة 7.9%، كما تراجعت الصادرات إلى كوريا الجنوبية بنسبة 9.4%. ويُعد ارتفاع قيمة الين الياباني أحد أهم أسباب ضعف نمو الصادرات، حيث أصبحت البضائع اليابانية أكثر تكلفة بالنسبة للمستوردين. من جانب آخر، إنخفضت الواردات اليابانية بنسبة 1.5% على أساس سنوي خلال شهر سبتمبر، عقب تسارع وتيرة إنخفاضها إلى 12% على أساس سنوي خلال شهر أغسطس. وسجل العجز التجاري في اليابان حوالي 123 مليار ين ياباني مقارنة بحوالي 136.3 مليار ين في الشهر السابق.

وتشير التوقعات الأولية في نهاية الربع الثالث من عام 2019 إلى نمو الناتج المحلي الإجمالي في اليابان في عام 2019 بمعدل 0.9%، وهو نفس مستوى النمو المتوقع في نهاية الربع الثاني من عام 2019، ويعزى ذلك إلى أن الزيادة المرتقبة في ضريبة المبيعات المحلية إلى 10% خلال أكتوبر 2019 قد أُلقت بظلالها على توقعات الطلب المحلي، حيث تزايدت المخاوف بشأن حدوث تباطؤ اقتصادي حاد، كما حدث في شهر أبريل 2014 عندما تم رفع ضريبة المبيعات المحلية من 5% إلى 8% مما أثر بشدة على المستهلكين في اليابان، حيث يتوقع أن يؤدي رفع الضرائب إلى فرض عبء إضافي تقديري على الأسر يعادل نحو 18 مليار دولار أمريكي. بينما تشير التوقعات الأولية إلى نمو الناتج المحلي الإجمالي في عام 2020 بمعدل 0.5%، وهو مستوى أعلى من النمو المتوقع في نهاية الربع السابق والبالغ 0.4%، كما يوضح الجدول (1) المشار إليه آنفاً.

لا يزال الاقتصاد الكوري الجنوبي، رابع أكبر اقتصاد في آسيا، يشهد بعض مؤشرات التباطؤ في أدائه تماشياً مع ضعف الاستثمار والتوظيف وضعف الطلب الخارجي تزامناً مع ما تشهده اقتصادات أهم شركائه التجاريين والاقتصادات الآسيوية المماثلة، حيث إنخفضت صادرات كوريا الجنوبية (بخاصة من المنتجات البترولية وكيماوية وأشباه الموصلات) خلال شهر سبتمبر 2019 بشكل كبير بلغ نحو 11.7% مقارنة بالشهر المماثل من العام السابق لتصل إلى 44.7 مليار دولار، وهو الشهر العاشر على التوالي الذي تسجل فيه الصادرات إنخفاضاً متواصلاً.

هذا ومن المرجح أن يؤثر النزاع التجاري المتصاعد مع اليابان على آفاق الاقتصاد الكوري الجنوبي، وفي هذا السياق تراجعت الصادرات الكورية إلى اليابان خلال شهر سبتمبر بنحو 21.8% على أساس سنوي، يأتي ذلك تزامناً مع إطلاق حملة مقاطعة للسلع والمنتجات اليابانية في الأسواق الكورية. هذا وقد رفعت كوريا الجنوبية شكوى في منظمة التجارة العالمية في الحادي عشر من شهر سبتمبر 2019 متهمه اليابان بتقييد تصدير ثلاثة أنواع من المواد اللازمة لتصنيع رقائق الذاكرة والشاشات إلى كوريا الجنوبية. كما أنهت كوريا الجنوبية العمل باتفاقية مشاركة المعلومات الاستخباراتية مع اليابان خلال شهر أغسطس 2019.

وترجع معدل التضخم في كوريا الجنوبية إلى 0% وذلك لأول مرة على الإطلاق خلال شهر سبتمبر. وإنخفض الإنتاج الصناعي بشكل ملحوظ في شهر أغسطس 2019 بمعدل 2.9% مقارنة



بالشهر المناظر من العام السابق، وذلك عقب إرتفاعه في شهر يوليو بنحو 0.6% مقارنة بالشهر المناظر من العام السابق. ويعزى ذلك بشكل جزئي إلى تراجع إنتاج السيارات. بينما يظل الطلب المحلي هو الداعم الرئيسي للاقتصاد الكوري في الوقت الحالي، إلى جانب استمرار تراجع المخاوف الجيوسياسية في شبه الجزيرة الكورية.

وتشير التوقعات الأولية في نهاية الربع الثالث من عام 2019 إلى نمو الناتج المحلي الإجمالي في كوريا الجنوبية في عام 2019 بمعدل 2%، ويُعد مستوى أقل من التوقعات الأولية الصادرة في نهاية الربع السابق والبالغة 2.1%. كما تشير التوقعات إلى نمو الناتج في عام 2020 بمعدل 2.2% وهو نفس مستوى التوقعات الصادرة في نهاية الربع السابق.

3.1. اقتصادات الدول الأوروبية

أدى ضعف نمو الطلب الخارجي وإنخفاض الإنتاج الصناعي على خلفية التوترات التجارية العالمية إلى تراجع نمو أداء اقتصادات منطقة اليورو بشكل نسبي خلال الربع الثالث من عام 2019، وفي الوقت ذاته استمر البنك المركزي الأوروبي (ECB) في إتباع سياسة نقدية تيسيرية، إلى جانب تحفيز الاستثمارات والطلب المحلي.

هذا وسيظل اقتصاد منطقة اليورو متأثراً بالعديد من التحديات التي تحتاج إلى متابعة مستمرة، ومن أهمها، حالة عدم اليقين بشأن التطورات الأخيرة في خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي (Brexit)، حيث تزايدت المخاوف بشأن حدوث هذا الخروج بدون إتفاق. بالإضافة إلى الديون السيادية والمصرفية المرتفعة، وبخاصة في إيطاليا التي لديها ثالث أعلى مستوى للديون السيادية في العالم، حيث بلغت نحو 2.3 تريليون يورو أي ما يُعادل 133% من إجمالي الناتج المحلي. وتواجه إيطاليا ضغوط مستمرة من المفوضية الأوروبية لتقليل الإنفاق وخفض عجز الموازنة لعام 2019 إلى 2% وإلى 1.8% لعام 2020، تزامناً مع تراجع الإنفاق الاستهلاكي الخاص وإنخفاض الدافع المالي وضعف البيئة الخارجية وعدم اليقين السياسي على الرغم من تشكيل حكومة جديدة في الخامس من شهر سبتمبر 2019. أما النظرة الإيجابية الحالية للاقتصاد الإيطالي فهي الإنخفاض النسبي في علاوة المخاطرة بالنسبة لأدوات الدين، إلى جانب تراجع العائد على السندات الإيطالية لمدة

10 سنوات إلى مستوى قياسي، وهو ما يقلل بدرجة كبيرة تكاليف اقتراض الحكومة الإيطالية ويقلل الضغوط على عجز ميزانيتها.

يأتي ذلك بالتزامن مع الضعف النسبي في أكبر اقتصاد في منطقة اليورو وهو الاقتصاد الألماني، رغم استمرار تحسن الطلب المحلي وبخاصة الاستهلاك العائلي والنفقات العامة خلال الربع الثالث من عام 2019. حيث يعاني الاقتصاد الألماني من ضعف كبير في الطلب الخارجي على خلفية التوترات حول التجارة العالمية والضبابية بشأن خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي، مما يؤثر على الاستثمار والصادرات التي تمثل ما يقارب نصف الناتج المحلي الإجمالي لألمانيا، فقد ارتفعت الصادرات خلال شهر يوليو 2019 قبل أن تعاود الإنخفاض بعد ذلك بأكثر من المتوقع، وفقاً لبيانات مكتب الإحصاءات الاتحادي في ألمانيا. إلى جانب الصعوبات التي يشهدها القطاع الصناعي الألماني وبخاصة القطاع الرئيسي وهو صناعة السيارات، حيث تراجع الإنتاج الصناعي خلال شهر يوليو 2019، نتيجة انخفاض طلبات التصنيع بشكل ملحوظ، وهو ما أجبر الشركات الألمانية على عدم تجديد بعض عقود العمل والتخلي عن عمالة موسمية وخفض عدد ساعات العمل، ليتراجع مؤشر IFO الألماني لقياس مناخ الأعمال، مسجلاً 95.8 نقطة وهو أدنى مستوى له منذ عام 2012. وجاءت النقطة الإيجابية خلال شهر أغسطس عندما ارتفع الإنتاج الصناعي على غير المتوقع بنسبة 0.3% على أساس شهري مدفوعاً بزيادة إنتاج السلع الوسيطة والرأسمالية، وتباطؤ وتيرة التراجع الشهري في طلبات التصنيع.

هذا ويواجه قطاع صناعة السيارات في ألمانيا أسوأ أزماته في الوقت الحالي، وسط العديد من الانتقادات، على خلفية عدم قدرته على خفض انبعاثات ثاني أكسيد الكربون، يأتي ذلك في وقت تسارع فيه كبرى الشركات الزمن من أجل استيفاء الشروط والمعايير الأوروبية الجديدة بشأن انبعاثات غاز ثاني أكسيد الكربون، التي يطالب الاتحاد الأوروبي بتطبيقها بدءاً من عام 2021.

من جانب آخر، شهد أداء الاقتصاد الفرنسي تحسناً نسبياً خلال الربع الثالث من عام 2019 مقارنة بنظرائه في منطقة اليورو، عقب التباطؤ الذي شهده خلال الربع الثاني من نفس العام. يأتي ذلك بدعم من ارتفاع الطلب المحلي، وتوقع تحسن القدرة الشرائية بأعلى مستوى لها منذ عام 2007 جراء التدابير الطارئة (تخفيض الضرائب وزيادة الإنفاق على الرعاية الاجتماعية) التي أقرت استجابة



لمطالب حركة الاحتجاجات الداخلية الأخيرة، بالإضافة إلى تراجع معدلات إدخار الأسر الفرنسية خلال شهر يوليو 2019 مقارنة بالشهر السابق، رغم مستوياتها المرتفعة التي تقترب من 15%. وفي هذا السياق، أعلن البنك المركزي الأوروبي خلال إجتماعه في شهر سبتمبر 2019 عن استمرار سياسته النقدية بالغة التيسير التي يتبناها، مع الإبقاء على أسعار الفائدة على عمليات التمويل والإقراض عند مستويات قياسية منخفضة خلال العام الحالي على الأقل، وخفض سعر الفائدة على الإيداع بنحو 10 نقاط أساس لتصبح -0.50%. كما تم الإعلان عن مجموعة إجراءات جديدة لتحفيز اقتصاد منطقة اليورو المتباطئ، ومن أهمها إعادة الاستثمار في السندات المشتراه، من خلال إطلاق "برنامج التيسير النقدي لشراء السندات" بقيمة 20 مليار يورو شهرياً، يبدأ في الأول من شهر نوفمبر 2019، وينتهي قبل بدء البنك المركزي الأوروبي في رفع الفائدة من جديد. إلى جانب بدء عملية إعادة التمويل المستهدفة الطويلة الأجل "LTRO"، خلال شهر سبتمبر 2019، والتي تهدف جزئياً إلى مساعدة البنوك على تمديد قروض قائمة من البنك المركزي الأوروبي تزيد قيمتها على 720 مليار يورو، وتفاذي أزمة ائتمان قد يتفاقم معها تأثير التباطؤ الاقتصادي الحالي.

وفي هذا السياق، أدت التوقعات بشأن تحفيز الاقتصاد الأوروبي إلى تراجع سعر صرف اليورو مقابل الدولار خلال شهر سبتمبر إلى أدنى مستوى له خلال ثلاث أعوام. كما تراجع العائد على السندات إلى مستويات قياسية في مختلف أنحاء أوروبا.

من جانب آخر، فإن تباطؤ النشاط الاقتصادي لأهم شركاء أوروبا التجاريين، الولايات المتحدة الأمريكية والصين، قد أثر بالفعل على الاقتصادات المعتمدة على التصدير من ألمانيا، وإلى حد ما فرنسا. علاوة على ذلك، قد تؤثر احتمالية زيادة الحمائية التجارية على معدلات النمو الاقتصادي المستقبلية لمنطقة اليورو بشكل عام. وفي هذا السياق تجدر الإشارة إلى توصل الأتحاد الأوروبي ودول مجموعة ميركوسور (البرازيل والأرجنتين والأوروغواي والباراجواي) في الثامن والعشرين من شهر يونيو 2019 إلى اتفاق تجاري واسع النطاق كان الجانبان يتفاوضان بخصوصه منذ حوالي عشرين عام. ويُعد هذا أكبر اتفاق تجاري على الإطلاق يبرمه الأتحاد الأوروبي إذ إنه ينشئ سوقاً ضخمة يبلغ عدد مستهلكيها أكثر من 770 مليون مستهلك.

كما تجدر الإشارة إلى، استمرار المخاوف الأوروبية من التعريفات الأمريكية على السلع الأوروبية وأهمها السيارات، وفي هذا السياق أكد الاتحاد الأوروبي على استعدادة لفرض تعريفات جمركية إنتقامية على قائمة من البضائع الأمريكية، وذلك على خلفية احتمالية حصول الولايات المتحدة على إذن رسمي من منظمة التجارة العالمية، بفرض جمارك استثنائية على وارداتها من الاتحاد الأوروبي، في إطار النزاع بشأن دعم صناعة الطائرات.

وتشير أحدث البيانات المتعلقة بمعدل البطالة في منطقة اليورو إلى انخفاضه في شهر أغسطس 2019 إلى 7.4%، وهو أدنى مستوى له منذ عام 2008. ويتباين معدل البطالة على نطاق واسع ما بين دول منطقة اليورو، حيث بلغ في ألمانيا 3.1% وهو أدنى مستوى له على الإطلاق، وفي فرنسا 8.5% وهو أدنى مستوى له في عدة سنوات، كما استمر معدل البطالة بإيطاليا عند مستوى أقل من 10% وذلك للشهر الرابع على التوالي مسجلاً 9.5%، وهو أدنى مستوى له منذ عام 2011، وتحسن سوق العمل في أسبانيا لينخفض معدل البطالة إلى 13.8%.

واستمر تراجع معدل التضخم تماشياً مع ارتفاع مستويات الاستهلاك المحلي والتحسينات في سوق العمل خلال الربع الثالث من عام 2019، مسجلاً 0.9% في شهر سبتمبر مقارنة بالشهر المماثل من العام السابق، ليبقى أقل من المعدل المستهدف من قبل البنك المركزي الأوروبي، الذي ينبغي أن يكون أقل قليلاً من 2%. أما فيما يخص الإنتاج الصناعي فقد تقلص خلال شهر يوليو 2019 بنسبة 1.9% مقارنة بالشهر المماثل من العام الماضي، واستمر في الإنخفاض خلال شهر أغسطس بنسبة 2.9% على أساس سنوي، متأثراً بالإتجاه الهبوطي في ألمانيا.

وتشير التوقعات الأولية في نهاية الربع الثالث من عام 2019 إلى نمو الناتج المحلي الإجمالي في منطقة اليورو في عام 2019 بمعدل 1.2%، وهو مستوى أقل من التوقعات الأولية الصادرة في نهاية الربع الثاني من عام 2019 والبالغة 1.3%. كما تشير التوقعات إلى نمو الناتج في عام 2020 بمعدل 1.4% وهو مستوى أقل من النمو المتوقع في نهاية الربع السابق والبالغ 1.6%، كما يوضح الجدول (1) المشار إليه آنفاً.

وما زالت حالة عدم اليقين تكتنف اقتصاد المملكة المتحدة منذ قرار الخروج من الاتحاد الأوروبي الذي توصلت إليه بريطانيا عبر استفتاء أجرته في الثالث والعشرين من شهر يونيو 2016.



حيث أثارَت التطورات الأخيرة في خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي (Brexit) الكثير من الشكوك حول هذه العملية. ففي الثالث والعشرون من شهر يوليو 2019 أكد رئيس الوزراء البريطاني الجديد الذي تم انتخابه رفضه للاتفاق الحالي مع الاتحاد الأوروبي، وتعهد بتنفيذ إتفاق (Brexit) في الموعد المحدد وهو الواحد والثلاثون من شهر أكتوبر 2019 سواء بإتفاق جديد، أو تعديلات أساسية في الإتفاق الحالي، أو دون اتفاق. وفي إجراء من شأنه إعاقه جهود النواب الذين يطمحون لعرقلة خروج بريطانيا من دون اتفاق، أعلن رئيس الوزراء البريطاني في الثامن والعشرون من شهر أغسطس 2019 عن تمديد تعليق عمل البرلمان⁴ خلال الفترة من 10 سبتمبر إلى 14 أكتوبر 2019، أي حتى قبل أسبوعين من موعد تنفيذ إتفاق (Brexit) ووافقت ملكة بريطانيا على طلب الحكومة، ما يعني أن البرلمانيين لن يكون أمامهم وقت كاف لمناقشة الإتفاق.

وفي الثالث من شهر سبتمبر 2019 خسر رئيس الوزراء البريطاني تصويتاً حاسماً في مجلس العموم على مذكرة قدمها النواب المعارضين ترمي لتأجيل تنفيذ الإتفاق إلى ما بعد 31 أكتوبر 2019، وذلك على خلفية خسارته لأغلبيته البرلمانية. وفي اليوم التاسع من نفس الشهر، وافقت ملكة بريطانيا بشكل نهائي على تشريع قانون يرغم رئيس الوزراء على طلب إرجاء موعد تنفيذ إتفاق (Brexit) من الإتحاد الأوروبي في حال إذا لم يتم التوصل إلى أي تسوية بحلول التاسع عشر من شهر أكتوبر 2019، وإذا لم يُصادق البرلمان على الخروج من دون اتفاق. وعلقت أعمال البرلمان البريطاني في العاشر من شهر سبتمبر 2019، وأكد رئيس الوزراء أنه لن يطلب إرجاءً جديداً لتنفيذ الإتفاق من الإتحاد الأوروبي، وأنه سيسعى للتوصل إلى إتفاق بحلول القمة الأوروبية المقرر إنعقادها يومي 17 و18 أكتوبر 2019 في العاصمة البلجيكية بروكسل.

وأخيراً في الرابع والعشرون من شهر سبتمبر 2019 قضت المحكمة العليا البريطانية بأن قرار رئيس الوزراء تعليق أعمال البرلمان في الفترة التي تسبق تنفيذ إتفاق (Brexit)، غير قانوني وباطل ولاغ، واستؤنفت أعمال البرلمان في اليوم التالي، مع تأكيد رئيس الوزراء على أهمية تنفيذ الإتفاق في مواعده المحدد في نهاية شهر أكتوبر 2019.

⁴ يُعلق البرلمان البريطاني خلال فصل الخريف بحسب الأعراف، بمناسبة المؤتمرات السنوية للأحزاب الرئيسية الثلاثة. ومن المقرر أن ينتهي المؤتمر الأخير وهو لحزب المحافظين الحاكم، في الثاني من شهر أكتوبر 2019.

وفي هذا السياق، حذر بنك إنجلترا من أن خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي دون إتفاق، سيسبب "صدمة فورية" للاقتصاد البريطاني، حيث سيتسبب في انهيار الجنيه الإسترليني، ومن ثم ارتفاع أسعار السلع المستوردة مثل البنزين والمواد الغذائية، وارتفاع معدلات التضخم. كما توقع بنك إنجلترا أن خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي دون إتفاق سيؤدي إلى تراجع الناتج المحلي الإجمالي في المملكة المتحدة بنسبة تتراوح بين 2.75% و 4.25% بعد ثلاث أعوام وفقاً لسيناريو الأساس الذي أعده البنك. كما أن النظام المالي في أوروبا قد يواجه صعوبات في حال خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي دون اتفاق، حيث أن المؤسسات المالية البريطانية "ليست بعد في موقع تقديم كل خدماتها المالية إلى الزبائن الأوروبيين"، وهو ما يمكن أن يؤدي إلى حالات من الفوضى المالية.

يذكر أن الرئيس الأمريكي قد ألمح في أكثر من مناسبة إلى أن فرص التوصل لاتفاق تجاري مع بريطانيا ستكون أعلى بعد خروج الأخيرة من الاتحاد الأوروبي، فيما تسعى بريطانيا إلى إبرام اتفاقيات للتجارة الحرة مع كندا والصين ودول أمريكا اللاتينية لمرحلة ما بعد تنفيذ الإتفاق.

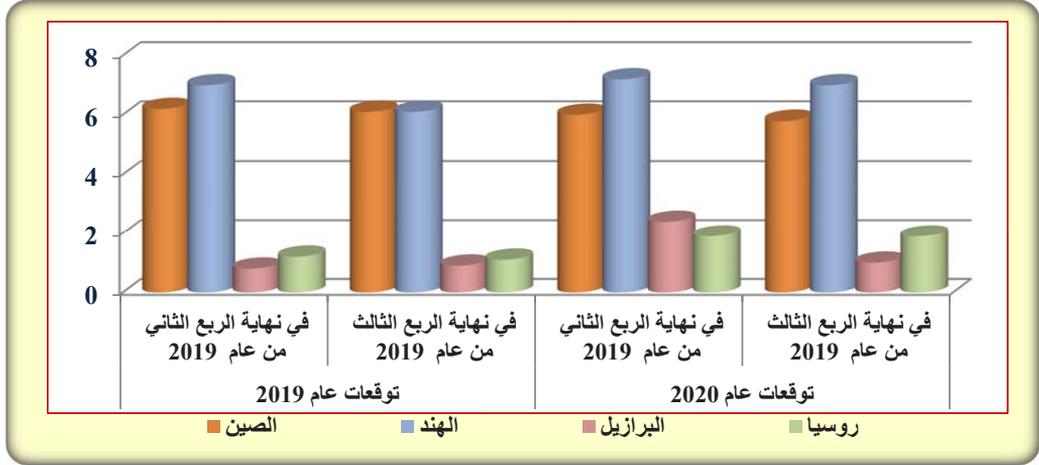
وتشير التوقعات الأولية في نهاية الربع الثالث من عام 2019 إلى نمو الناتج المحلي الإجمالي في المملكة المتحدة في عام 2019 بمعدل 1.2%، وهو مستوى أقل من النمو المقدر في نهاية الربع الثاني من عام 2019 والبالغ 1.3%. ويعزى ذلك إلى انكماش اقتصاد بريطانيا بمعدل فصلي بلغ 0.2% خلال الربع الثاني من عام 2019، وهو الإنكماش الأول منذ الربع الرابع من عام 2012، عقب تحقيق معدل نمو بلغ 0.5% خلال الربع الأول، وفقاً لبيانات مكتب الإحصاءات الوطنية في إنجلترا. يأتي ذلك تزامناً مع انخفاض الجنية الإسترليني مسجلاً أدنى مستوى له منذ عام 1985، وتراجع صناعة السيارات في بريطانيا، والتي تشهد أسوأ فترة هبوط لها منذ عام 2001، والأطول منذ الأزمة المالية العالمية عام 2008، خاصة مع قيام كبار مصنعي السيارات بتقديم موعد الإغلاق السنوي المعتاد كجزء من خطط مواجهة الطوارئ المرتبطة بخروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي. كما تشير التوقعات الأولية في نهاية الربع الثالث من عام 2019 إلى نمو الناتج في عام 2020 بمعدل 1.4% وهو نفس مستوى النمو المتوقع في نهاية الربع السابق.



2. التطورات في اقتصادات الدول النامية والدول الناشئة

تختلف اتجاهات النمو على نحو متزايد في الدول النامية والدول الناشئة، وإن كان من المتوقع تراجع معدل نمو الناتج في غالبية هذه الدول في عام 2019، حيث تشير أحدث التوقعات إلى إنخفاض هذا المعدل في كل من الصين والهند وروسيا، بينما يتوقع ارتفاع معدل نمو الناتج في البرازيل. هذا ويُشكل التباطؤ في أسعار السلع الأساسية في العديد من الدول النامية والدول الناشئة، ضغطاً كبيراً على اقتصاداتها، وهو ما يُصعب حدوث تحسن في النمو الاقتصادي لهذه الدول بشكل ملموس، كما يوضح الشكل (3) والجدول (1) المشار إليه سابقاً.

الشكل (3)
التوقعات الأولية لمعدل النمو الاقتصادي في الدول النامية والدول الناشئة،
2019-2020
(%)



المصدر: صندوق النقد الدولي، تقرير آفاق الاقتصاد العالمي، يوليو وأكتوبر 2019.

تجنب الاقتصاد البرازيلي – أكبر اقتصاد في أمريكا الجنوبية – الركود وأظهر بعض الإنتعاش عقب إنكماشه خلال الربع الأول من عام 2019 وذلك للمرة الأولى منذ عام 2016. حيث ارتفع الناتج المحلي الإجمالي للبرازيل خلال الربع الثاني من عام 2019 بنحو 0.4% مقارنة بالربع الأول، وبنحو 1% على أساس سنوي، وفقاً لأحدث بيانات للمعهد البرازيلي للجغرافيا والإحصاء. واستمر تباطؤ

إنتعاش أداء الاقتصاد البرازيلي خلال الربع الثالث من عام 2019، يأتي ذلك على خلفية المؤشرات الرئيسية السلبية التي شهدتها الاقتصاد البرازيلي، ومن أبرزها استمرار ضعف القطاع الخاص، ومعدلات البطالة المرتفعة على الرغم إنخفاضها إلى 11.8% خلال شهر اغسطس 2019 مقارنة بنحو 12.7% خلال شهر مارس 2019. بالإضافة إلى التراجع في فائض الميزان التجاري، وعدم اليقين المتزايد بشأن خطة الحكومة البرازيلية لتجديد نظام المعاشات التقاعدية، حيث يتطلب إصلاح نظام التقاعد تعديل في دستور البلاد، وهو ما يدرسه مجلس الشيوخ البرازيلي في الوقت الحالي.

كما كان للتراجع في أسعار النفط الخام العالمية، أثر سلبي على اقتصاد البرازيل الذي يعتمد على الصادرات النفطية، بالرغم من الإنتعاش الذي شهده حجم إنتاجها النفطي خلال الربع الثالث من عام 2019، حيث ارتفع إلى نحو 2.8 مليون ب/ي خلال شهر يوليو 2019، نتيجة الإنتاج المتزايد من حقل Búzios في حوض Santos، مع إنتهاء أعمال الصيانة للمنشآت النفطية. واستمر الإنتاج في الارتفاع خلال شهر أغسطس 2019 مسجلاً رقم قياسي جديد وهو 2.99 مليون ب/ي، تزامناً مع تحسن إنتاج حقل Lula النفطي. وهنا تجدر الإشارة إلى توقعات وكالة الطاقة الدولية التي أشارت فيما سبق إلى ارتفاع كبير في إنتاج البرازيل على خلفية بدء المنصة العائمة العملاقة "P-67" إنتاجها خلال شهر فبراير 2019.

تجدر الإشارة إلى أن البرازيل تُعد أكبر المستفيدين من الضغوطات الاقتصادية الأمريكية على فنزويلا، حيث ارتفعت صادرات النفط البرازيلية إلى الصين خلال النصف الأول من عام 2019، واستمر هذا الارتفاع خلال النصف الثاني، وذلك وفقاً لبيانات شركة "Petrobras" المملوكة للدولة، والتي يسعى الرئيس البرازيلي لخصخصتها قبل نهاية فترة رئاسته في عام 2022. حيث اتجهت الصين، أكبر مستورد للنفط الخام في العالم، نحو النفط البرازيلي بديلاً للنفط الفنزويلي الثقيل، تزامناً مع بدء دخول الضغوطات الاقتصادية الأمريكية على قطاع الطاقة في فنزويلا حيز التنفيذ في الثامن والعشرين من شهر أبريل 2019. وفي هذا السياق، قامت شركة "Petrobras" بإستئجار منشآت لتخزين النفط في مدينة Qingdao الساحلية بالصين، بطاقة استيعاب تبلغ مليوني برميل، وذلك في إطار سعيها نحو الاستجابة بشكل مرن للطلب من مصافي التكرير المحلية.



وفي الوقت ذاته، استمرت التحديات التي تواجه الصادرات البرازيلية إلى الأرجنتين، ثالث أكبر شريك تجاري للبرازيل، والتي تعاني ركوداً في اقتصادها، لتتخفف تلك الصادرات بشكل ملحوظ خلال النصف الثاني من عام 2019 مسجلة 696 مليون دولار في شهر سبتمبر 2019 مقارنة بنحو 1036 مليون دولار في شهر مايو من نفس العام.

وتقوم حالياً الحكومة البرازيلية بالعديد من الإصلاحات التي تعتمد بالدرجة الأولى على الإنفتاح التجاري وخصخصة عدد من المؤسسات العامة، وإعادة هيكلة النظام الضريبي، واعتماد سياسة تحفيز للاستثمارات الأجنبية في البلاد، حيث تتجه نحو خفض رسوم الإستيراد التي تتراوح معظمها بين 10% و 35%. هذا وتسعى الحكومة البرازيلية جاهدة لوضع الإنفاق العام تحت السيطرة من خلال تبني سياسات مالية صارمة للحد من حالة عدم اليقين المحيطة بإرتفاع الدين العام. وفي هذا السياق، تجدر الإشارة إلى إعلان الرئيس الأرجنتيني عن خطط لزيادة الرواتب وخفض الضرائب، بعد رفض الناخبين لسياساته التقشفية في الانتخابات التمهيدية التي جرت خلال شهر أغسطس 2019 وذلك قبل الإنتخابات التشريعية الرئاسية المزمع عقدها في شهر أكتوبر 2019.

وفي إطار سعيه نحو تحفيز الاقتصاد، واصل البنك المركزي البرازيلي خفضه لمعدل الفائدة الرئيسي ليصل خلال شهر سبتمبر 2019 إلى 5.5% وهو أقل مستوى على الإطلاق. كما أعلن البنك المركزي عن بيع 200 مليون دولار من أرصدة الاحتياطي الأجنبي لديه، وذلك للمرة الأولى منذ عشر أعوام، بعد هبوط حاد للعملة المحلية، وهذا النوع من العمليات لم يحدث منذ شهر فبراير 2009، خلال ذروة الأزمة المالية العالمية.

وشهد النشاط التجاري تراجعاً ملحوظاً خلال الربع الثالث من عام 2019، حيث سجل الميزان التجاري في البرازيل فائضاً بلغ 2.29 مليار دولار في شهر يوليو 2019، وهو أدنى فائض تحقق في شهر يوليو خلال تسع أعوام، نتيجة إنخفاض صادرات السلع وخاصة النفط وفول الصويا. وارتفع الفائض التجاري للبرازيل في شهر أغسطس إلى نحو 3.28 مليار دولار، قيل أن يتراجع خلال شهر سبتمبر 2019 مسجلاً حوالي 2.25 مليار دولار، وهو أدنى مستوى شهري منذ عام 2014، تزامناً مع إنخفاض الصادرات بنسبة 11.6% مقارنة بالشهر المماثل من العام السابق. هذا وقد خفضت وزارة الاقتصاد البرازيلية من توقعاتها للفائض التجاري لعام 2019 إلى نحو 41.8

مليار دولار، على خلفية تباطؤ النمو الاقتصادي العالمي وضعف اقتصاد الأرجنتين التي تُعد السوق الرئيسي لصادرات السيارات البرازيلية.

وفي هذا السياق، تجدر الإشارة إلى توصل الاتحاد الأوروبي ودول مجموعة ميركوسور (البرازيل والأرجنتين والأوروغواي والباراجواي) في الثامن والعشرين من شهر يونيو 2019 إلى اتفاق تجاري واسع النطاق خاصة في مجال اللحوم. هذا وقد أشتراط الرئيس الفرنسي للمضي قدماً في تنفيذ الاتفاق، موافقة البرازيل على اتفاقية باريس الخاصة بتغير المناخ، فالتقيد الواضح بالاتفاقية خاصة من قبل البرازيل تم النص عليه بشكل صريح في هذا الاتفاق التجاري، وهو الأمر الذي يحدث للمرة الأولى "على هذا المستوى في نص تجاري".

وبشكل عام، لا يزال الاقتصاد البرازيلي يعاني من آثار الأزمة الاقتصادية التي استمرت خلال عامي 2015 و2016، عندما انخفض الناتج المحلي الإجمالي على مدى عامين متاليين.

وتشير التوقعات الأولية في نهاية الربع الثالث من عام 2019 إلى نمو الناتج في البرازيل في عام 2019 بمعدل 0.9%، وهو مستوى أعلى من التوقعات الصادرة في نهاية الربع الثاني من عام 2019 والبالغة 0.8%. كما تشير التوقعات إلى تحقيق نمو في الناتج بنحو 2% في عام 2020، وهو مستوى أقل من التوقعات الأولية الصادرة في نهاية الربع السابق والبالغة 2.4%.

من جهة أخرى، تباطأ أداء الاقتصاد الروسي بشكل نسبي خلال الربع الثالث من عام 2019، على خلفية ضعف الاستثمارات، وبطء الإنفاق الحكومي، وتراجع فائض الميزان التجاري، وإنخفاض قيمة الروبل، وتأثير زيادة ضريبة القيمة المضافة من 18% إلى 20%، والتي أدت إلى تراجع حجم تجارة التجزئة، حيث ارتفعت مبيعات التجزئة خلال شهر يوليو 2019 بمعدل 1.1% مقارنة بالشهر المماثل من العام الماضي، وإنخفاض معدل النمو إلى 0.8% و 0.7% على أساس سنوي خلال شهري أغسطس وسبتمبر على الترتيب، وتراجعت وتيرة النمو السنوي لنشاط قطاع الخدمات. يأتي ذلك إلى جانب استمرار تأثر الاقتصاد الروسي بإنقطاع إمدادات الخام إلى أوروبا الشرقية وألمانيا عبر خط أنابيب Druzhba، على خلفية تلوث شحنات النفط الروسي بالكلوريد العضوي.

كما تراجعت وتيرة النمو السنوي للإنتاج الصناعي إلى 2.8% في شهر يوليو 2019، قبل أن تشهد تحسناً طفيفاً خلال شهري أغسطس وسبتمبر مسجلة 2.9% و 3% على الترتيب، وذلك بدعم



من نشاط استخراج المعادن. يأتي ذلك تزامناً مع تباطؤ الطلب المحلي الذي أدى إلى تراجع معدلات الطلبات الجديدة.

استمر تراجع الفائض التجاري الروسي خلال الربع الثالث من عام 2019، وهو ما انعكس على فائض الحساب الجاري، حيث إنخفض إلى 54.4 مليار دولار خلال الفترة من شهر يناير إلى شهر أغسطس 2019، مقارنة بنحو 64.2 مليار دولار في نفس الفترة من العام السابق. يأتي ذلك على خلفية الإنخفاض الذي تشهده الطلبات الجديدة الخارجية منذ بداية عام 2019، وبالتزامن مع فرض الولايات المتحدة الأمريكية حزمة جديدة من الضغوطات الاقتصادية على روسيا في بداية شهر أغسطس 2019، تتضمن قيوداً على الديون السيادية الروسية، وتمنع المؤسسات الدولية مثل البنك الدولي وصندوق النقد الدولي من توفير وتمديد القروض لروسيا، كما تحظر على البنوك الأمريكية من المشاركة في طرح العام الأولي لسندات روسيا السيادية المقومة بعملات غير الروبل، كذلك تتضمن قيوداً على تصدير عدد من السلع والتقنيات. وفي هذا السياق، تجدر الإشارة إلى أن عام 2018 قد شهد أكبر عملية خروج لرؤوس أموال الشركات الأجنبية العاملة في روسيا خلال أربع أعوام، وذلك على خلفية تزايد مخاوف المستثمرين من الضغوطات الاقتصادية الأمريكية المفروضة على روسيا، وفقاً لبيانات البنك المركزي الروسي.

وشهد سعر صرف الروبل مقابل الدولار الأمريكي تبايناً في اتجاهاته، تزامناً مع الاتفاق المبدئي بين وزير المالية الروسي ونائب رئيس المفوضية الأوروبية لشؤون الطاقة على تشكيل مجموعة عمل لتقليص حصة الدولار في ميزان المدفوعات بينهما والانتقال إلى الروبل واليورو. ووفقاً لبيانات البنك المركزي الروسي، فإن حصة التعاملات بالروبل في تجارة روسيا مع الاتحاد الأوروبي تبلغ 8.3% فقط، فيما تشكل حصة اليورو 34.3%، أما الحصة الأكبر وهي 54% فتعود للدولار، ويرجع ذلك بشكل أساسي كون إمدادات النفط والغاز يتم احتسابها بالدولار.

يأتي ذلك بجانب إتفاق روسيا والصين على الاستغناء عن الدولار الأمريكي في الحسابات التجارية بينهما والاعتماد على العملات الوطنية، وإتفاق روسيا والهند على اعتماد عملتيهما الوطنيتين بدلاً من الدولار في صفقات تجارية تقدر بالمليارات، لا سيما فيما يخص الأسلحة، وذلك لتجنب المخاطر الناشئة عن الضغوطات الاقتصادية الأمريكية.

تجدر الإشارة إلى أن روسيا قد عمدت خلال الأعوام الأخيرة إلى السحب التدريجي والمتسارع لاستثماراتها في أدوات الدين الأمريكية، وبناء احتياطات ضخمة من الذهب، ليكون بديلاً عن الدولار، ولحماية عملتها المحلية. ويشير أحدث تقرير صادر عن وزارة الخزانة الأمريكية إلى هبوط استثمارات روسيا التراكمية لمستويات تعود لعقود ماضية، إلى 8.5 مليار دولار خلال شهر يوليو 2019، منخفضاً بنحو 43% مقارنة بالشهر المناظر من العام السابق. هذا وقد بلغت ذروة استثمار روسيا في السندات والأدوات الأمريكية حوالي 171 مليار دولار في شهر أكتوبر 2012.

وتشير أحدث تقارير لوزارة التنمية الاقتصادية الروسية لعام 2019، إلى أن وتيرة نمو الاقتصاد الروسي ستظل أدنى من التوقعات خلال الربع الرابع من عام 2019. في هذا السياق، يذكر أن البنك المركزي الروسي قرر خلال إجتماع شهر سبتمبر 2019 خفض سعر الفائدة الرئيسي للمرة الثالثة على التوالي خلال هذا العام، بمقدار 0.25 نقطة ليصل إلى 7%. ويستند البنك المركزي في قراره إلى عدة مؤشرات اقتصادية، من أهمها تباطؤ معدل التضخم السنوي، على خلفية انخفاض الإقراض الاستهلاكي، وضعف مستويات الرهن العقاري وقروض الشركات، وهو ما يمثل نقطة مضيئة في الاقتصاد الروسي. حيث إنخفض معدل التضخم خلال شهر يوليو 2019 إلى 4.6% مقارنة بالشهر المماثل من العام الماضي، ثم تراجع إلى 4.3% على أساس سنوي خلال شهر أغسطس، وإنخفض خلال شهر سبتمبر إلى 4% على أساس سنوي، وهو المعدل المستهدف من قبل البنك المركزي الروسي لمعدل التضخم.

بشكل عام، حقق الاقتصاد الروسي خلال الربع الثالث من عام 2019 بعض المؤشرات الإيجابية، وإن كانت ضعيفة، مقارنة بالفترة من شهر يونيو 2017 وحتى شهر يونيو 2018 التي شهدت عودة الناتج المحلي الإجمالي الروسي إلى النمو بعد ما يقارب عامين من الانكماش. وهنا تجدر الإشارة إلى إعلان وزير الطاقة الروسي عن أن خطوة تمديد اتفاق خفض الإنتاج بين دول (أوبك+) حتى نهاية شهر مارس 2020 ستعود على ميزانية روسيا خلال العام الحالي 2019 بإيرادات غير مسبوقه، تقدر بنحو 31 مليار دولار.

هذا ولا يزال هناك الكثير من التحديات التي يجب التعامل معها قبل أن نشهد نمو اقتصادياً موثقاً به في الاقتصاد الروسي. حيث يمر الاقتصاد الروسي بحالة من عدم اليقين، في ظل ترقب



نتائج العمل بحزمة الإصلاحات الاقتصادية التي أقرتها الحكومة الروسية مطلع عام 2019، ومنها قرار رفع سن التقاعد ورفع ضريبة القيمة المضافة والرسوم على المحروقات بهدف دعم الموازنة، وما سيصاحب ذلك من ارتفاع في الأسعار، وهو ما قد يؤدي إلى دخول الاقتصاد الروسي في حالة ركود مجدداً.

وتشير التوقعات الأولية في نهاية الربع الثالث من عام 2019 إلى نمو الناتج في روسيا في عام 2019 بمعدل 1.1%، وهو مستوى أقل من النمو المتوقع في نهاية الربع السابق والبالغ 1.2%. كما تشير التوقعات إلى تحقيق نمو في الناتج بنحو 1.9% في عام 2020، وهو نفس مستوى النمو المتوقع في نهاية الربع السابق.

استمر تباطؤ أداء الاقتصاد الصيني ثاني أكبر اقتصاد في العالم بعد الولايات المتحدة الأمريكية خلال الربع الثالث من عام 2019، وبخاصة خلال شهري يوليو وأغسطس، قيل أن يظهر بعض الاستقرار النسبي خلال شهر سبتمبر، بدعم من الإعلان عن التوصل إلى هدنة تجارية مؤقتة بين الصين والولايات المتحدة. وبشكل عام، تشير أحدث البيانات الحكومية الصينية إلى أن الاقتصاد الصيني سجل نمواً بنسبة 6% خلال الربع الثالث من عام 2019، مقارنة بنمو بلغ 6.2% خلال الربع السابق، وهو أبطئ معدل نمو فصلي منذ عام 1992، مدفوعاً بتزايد المخاوف بشأن تباطؤ الاقتصاد العالمي والتوترات المتصاعدة حول التجارة مع الولايات المتحدة⁵. كما تشير بعض التقارير الرسمية الصينية إلى توقع تباطؤ معدل نمو الأداء الاقتصادي لعام 2019، إلا إنه سيظل ضمن النطاق المستهدف، ويعزى ذلك في الأساس إلى استمرار الظروف الاقتصادية شديدة التعقيد، سواء من داخل أو خارج الصين، وسط شكوك حول التوصل إلى اتفاق نهائي حول التجارة والتكنولوجيا بين الصين والولايات المتحدة الأمريكية.

هذا ولا يزال الاستهلاك المحلي هو القوة الرئيسية التي تدعم الاقتصاد الصيني، إذ ساهم بنسبة 60.5% في إجمالي النمو الاقتصادي خلال الفترة من شهر يناير إلى شهر سبتمبر 2019. في حين ساهم الاستثمار وصافي الصادرات بنحو 19.8% و 19.6% على التوالي خلال نفس الفترة.

⁵ صفحة رقم 18 و صفحة رقم 19 من التقرير.

يذكر أن الحكومة الصينية قد أعلنت في شهر مارس 2019 عن خفض معدل النمو المستهدف لإجمالي الناتج المحلي لعام 2019 إلى ما بين 6 و 6.5%. كما أعلنت عن حزمة تحفيز للاقتصاد بقيمة 193 مليار دولار، تتضمن تخفيض الضرائب للشركات الصغيرة وكذلك الرسوم الجمركية، إضافة إلى تقليل ضرائب بنحو 300 مليار دولار لتخفيف الضغوط على الشركات وتحفيز التوظيف.

يأتي ذلك تأكيداً لاستمرارها في متابعة برنامج الإصلاح لفتح أسواق رأس المال، حيث بدأت الحكومة الصينية في تحويل سياساتها إلى جانب دعم النمو لتحفيز الطلب المحلي، من خلال زيادة الاستثمار في البنية التحتية، وتبني إجراءات ضريبية مثل خفض الضرائب، وخففت بشكل مؤقت من سياسة تقليص الديون. وأستمر البنك المركزي الصيني في خفض نسبة الاحتياطي الإلزامية المفروضة على المصارف ليسمح لها بمنح مزيد من القروض، بهدف تحسين ظروف السيولة على الرغم من انخفاض قيمة العملة الصينية، ومن المتوقع استمرار هذا الخفض على المدى القريب، مع إطلاق المزيد من الإجراءات لتخفيف قيود التمويل الخاصة بالقطاع الخاص.

كما كثفت الحكومة الصينية جهودها لتخفيف القيود على الاستثمار الأجنبي في قطاعات مثل التصنيع والتمويل وتحسين بيئة الأعمال للشركات الأجنبية. وفي هذا السياق، أعلنت الصين في بيان نشره البنك المركزي خلال شهر يوليو 2019 عن فتح أبواب قطاع التمويل أمام الاستثمار الأجنبي في عام 2020، حيث سيتم إلغاء القيود المفروضة على الملكية الأجنبية للأوراق المالية وشركات التأمين وإدارة الصناديق. وسيتم تشجيع المستثمرين الأجانب على تأسيس شركات لإدارة الثروات وشركات الوساطة بالعملات وشركات إدارة المعاشات التقاعدية، بدون فرض حد لحصتها من الاسهم، حيث لم يكن يسمح حتى الآن للشركات الأجنبية بحيازة أكثر من 49% من رأسمال الشركات التي تقيمها في الصين، ما كان يحتم عليها اتخاذ شركاء محليين. وتشمل التدابير الإضافية أيضاً، إلغاء حواجز الدخول لشركات التأمين الأجنبية، مثل الشرط لمدة ثلاثين عاماً من العمليات التجارية، وإلغاء حد أقصى قدره 25% من حقوق الملكية الأجنبية لشركات إدارة أصول التأمين. كذلك نص البيان على السماح لوكالات التصنيف الائتماني المملوكة للأجانب بتقييم عدد أكبر من أنواع السندات والديون.

وتشير أحدث التقارير الصادرة عن وزارة التجارة الصينية إلى ارتفاع الاستثمار الأجنبي المباشر خلال الفترة (يناير – سبتمبر) 2019 بنحو 6.5% مقارنة بالفترة المماثلة من العام الماضي.



وقد بلغ الاستثمار الأجنبي المباشر خلال شهر يوليو حوالي 8.1 مليار دولار وهو مستوى مرتفع بنسبة 8.7% على أساس سنوي، وواصل ارتفاعه بعد ذلك ليصل إلى نحو 11.7 مليار دولار خلال شهر سبتمبر وهو مستوى مرتفع بنسبة 3.8% مقارنة بالشهر المائل من العام الماضي.

وفي هذا السياق، يذكر أن اللجنة الدائمة للمجلس الوطني الشعبي (NPC)، أعلى هيئة تشريعية في الصين، قد أتمدت قانون الاستثمار الأجنبي الموحد الأول في شهر مارس 2019، ليدخل حيز التنفيذ مع بداية عام 2020، ويهدف هذا القانون إلى جذب رؤوس الأموال الأجنبية من خلال توفير بيئة شفافة وعادلة ومستقرة للمستثمرين الأجانب.

هذا وقد تواصل إنكماش الفائض التجاري للصين مع دول العالم خلال الربع الثالث من عام 2019، وفقاً لبيانات إدارة الجمارك الصينية. حيث إنخفض الفائض التجاري خلال شهر يوليو ليلبلغ 45.1 مليار دولار، واستمر في التراجع بشكل ملحوظ خلال شهر أغسطس مسجلاً 34.8 مليار دولار نتيجة استمرار ضعف الطلب العالمي متأثراً بتصاعد التوترات حول التجارة بين الولايات المتحدة والصين. وعاود الفائض التجاري الارتفاع خلال شهر سبتمبر، مسجلاً 39.7 مليار دولار، حيث إنخفضت صادرات الصين بنسبة 3.2% مقارنة بالشهر المائل من العام السابق، في حين إنخفضت الواردات بشكل أكبر من المتوقع بلغ 8.5% على أساس سنوي.

في هذا السياق، وعلى خلفية تصاعد التوترات حول التجارة بين الطرفين، إنخفض الفائض التجاري للصين مع الولايات المتحدة الأمريكية في شهر يوليو 2019 ليصل إلى 28 مليار دولار، واستمر التراجع خلال شهري أغسطس وسبتمبر مسجلاً 27 و 25.9 مليار دولار على الترتيب، وفقاً لبيانات إدارة الجمارك الصينية.

كما تجدر الإشارة إلى استمرار تباطؤ أداء القطاع الصناعي في الصين، رغم تسارع معدل نمو الإنتاج الصناعي بشكل عام خلال الربع الثالث من عام 2019 مقارنة بالربع المائل من العام الماضي، مدفوعاً بزيادة إنتاج الكهرباء والطاقة الحرارية والغاز، وفقاً لبيانات المكتب الوطني للإحصاء في الصين. حيث انخفض معدل نمو الإنتاج الصناعي في الصين خلال شهر يوليو 2019 إلى 4.8% على أساس سنوي، مقارنة بنمو بلغ 6.3% خلال شهر يونيو، واستمر في التراجع خلال شهر أغسطس ليصل إلى 4.4% مقارنة بالشهر المائل من العام السابق، وهي أدنى وتيرة نمو منذ

شهر فبراير 2002، ويعزى ذلك بشكل رئيسي إلى ضعف نشاط الصناعات التحويلية والتعدين، مع استمرار تراجع طلبيات التصنيع الجديدة، وإنخفاض طلبيات التصدير الجديدة، بسبب التوترات حول التجارة بين الولايات المتحدة والصين. قبل أن يشهد الإنتاج الصناعي تحسن بوتيرة تفوق التوقعات في شهر سبتمبر مسجلاً 5.8% على أساس سنوي، نتيجة توسع نشاط المصانع بأسرع وتيرة في تسعة عشر شهراً، مدعوماً إلى حد كبير بالطلب المحلي.

وقد ارتفع نمو مبيعات التجزئة التي تُعد من ركائز الاقتصاد الصيني بمعدل 8.2% على أساس سنوي خلال الثلاثة أرباع الأولى من عام 2019، وفقاً لمصلحة الإحصاء الصينية، بدعم من النمو القوي في المبيعات عبر الإنترنت والتي ارتفعت بنسبة 16.8% على أساس سنوي خلال نفس الفترة. يأتي ذلك برغم التراجع المستمر في مبيعات السيارات في الصين، أكبر سوق للسيارات على مستوى العالم، والتي شهدت انخفاضاً لأول مرة منذ أكثر من عقدين في عام 2018، حيث تراجعت في شهر سبتمبر 2019 بنسبة 6.6% على أساس سنوي، وذلك للشهر الخامس عشر على التوالي، رغم جهود الحكومة الصينية لدعم سوق السيارات التي تضررت جراء الاقتصاد المتباطئ والقواعد الصارمة المتعلقة بالانبعاثات الكربونية، وهو ما دفع شركات صناعة السيارات في الصين إلى تخفيض الأسعار بعد أن طبقت الحكومة تخفيضات ضريبية لتحفيز الإنفاق الاستهلاكي. وجرى تطبيق إجراءات لتخفيف القيود المفروضة على شراء السيارات والتي كانت فرضت من أجل خفض معدلات التلوث والتكدس المروري، غير أن هذه الإجراءات لم تؤت ثمارها بعد.

أما معدل التضخم فقد ارتفع خلال شهر يوليو 2019 إلى 2.8% مقارنة بالشهر المناظر من العام السابق، واستقر عند نفس المستوى خلال شهر أغسطس، قبل أن يتسارع خلال شهر سبتمبر مسجلاً 3% على أساس سنوي، وهو أعلى معدل له منذ شهر نوفمبر 2013.

وتشير التوقعات الأولية في نهاية الربع الثالث من عام 2019 إلى نمو الاقتصاد الصيني في عام 2019 بمعدل 6.1%، وهو مستوى أقل بالمقارنة مع التوقعات الصادرة في نهاية الربع الثاني والبالغة 6.2%. كما تشير التوقعات الأولية إلى نمو الناتج في عام 2020 بمعدل 5.8% وهو مستوى أقل من التوقعات الصادرة في نهاية الربع السابق والبالغة 6%.



واصل الاقتصاد الهندي أدائه الضعيف عقب تراجع وتيرة نموه خلال الربع الثاني من عام 2019 إلى 5% وذلك للربع الخامس على التوالي، ليظل قرب أدنى مستوياته منذ أكثر من خمس أعوام، وفقاً لأحدث البيانات الحكومية. ويعزى ذلك إلى عدة أسباب من أهمها، تباطؤ الطلب المحلي إلى مستوى دون المتوقع وبخاصة على السيارات، بعد أن زادت معايير السلامة والانبعثات الجديدة من تكلفة السيارات، وزادت الضرائب على مبيعات السيارات في تسع ولايات بالهند، وهو ما أدى إلى قيام قطاع السيارات الذي يشكل 7% من إجمالي الناتج المحلي للهند، بتسريح نحو 300 ألف موظف. وفي هذا السياق، بلغ معدل البطالة في الهند أعلى مستوياته في ثلاث أعوام وهو 8.4% خلال شهر أغسطس 2019، وذلك وفقاً لمركز مراقبة الاقتصاد الهندي (CMIE). كما يمكن لمس التباطؤ في العديد من القطاعات الأخرى، بدءاً من قطاع التصنيع والنقل والاتصالات والبناء والزراعة إلى قطاع العقارات. إلى جانب ضعف نمو الاستثمار وبخاصة في مجالي إنتاج السلع المعمرة الاستهلاكية، وإنتاج الأسمنت والصلب.

يأتي ذلك تزامناً مع تأثر الاقتصاد الزراعي الريف في الهند، والذي يشكل نحو 15.5% من إجمالي الناتج المحلي، بالأمطار الموسمية الغزيرة التي سقطت في أجزاء كثيرة وبخاصة في شمالي الهند خلال الربع الثالث من عام 2019. وعلى الرغم من أن هذه الأمطار قد ساعدت المزارعين في بدايتها على الإسراع في زراعة المحاصيل الصيفية وددت المخاوف بشأن حدوث جفاف، إلا إنها قد تسببت في حدوث إنهيار طينية وفيضانات غمرت مساحات شاسعة من الأراضي الزراعية، وأغرقت حقول الذرة والقمح والأرز. وفي هذا السياق، ذكرت دائرة الأرصاد الهندية، أن فصل الأمطار خلال عام 2019 هو الأكثر غزارة منذ عام 1994، وصنفته "فوق المعتاد". وعادة ما تبدأ الرياح الموسمية في الهند في التراجع في بداية شهر سبتمبر ولكنها تأخرت لمدة شهر في هذا العام. يأتي ذلك عقب الارتفاع الهائل في درجات الحرارة في الهند خلال الربع الثاني من عام 2019 لتسجل أعلى مستوى لها منذ عام 2016، وهو ما أدى إلى موجة حادة من الجفاف.

من جانب آخر، تباطأت وتيرة تراجع الاستثمار الأجنبي المباشر الذي شهدته الهند خلال الربع الأول والثاني من عام 2019، وذلك على خلفية قيود التمويل التي شكلت أزمة إضافية للاقتصاد الهندي في أعقاب أزمة السيولة التي أصابت سوق الديون الهندي في شهر سبتمبر 2018،



مما أأق الضرر بمؤسسات الإقراض غير المصرفية التي كانت تعد مصدرأ رئيسياً للتوسع الائتماني على مدى الثلاثة أعوام الماضية. حيث بدأت الهند في تخفيف القوانين للاستثمارات الأجنبية، بإعلانها في شهر سبتمبر 2019 عن تخفيض ضرائب الشركات من 30% إلى 22%، وتقدر قيمة التخفيضات الضريبية بنحو 20.5 مليار دولار، وما يضع الهند بين أقل الدول الآسيوية من حيث الضرائب المفروضة على الشركات. وفي هذا السياق، أعلنت شركة "ريلينس" الهندية، إنها بصدد بيع حصة نسبتها 20% في أنشطتها لتحويل النفط إلى كيماويات إلى شركة "أرامكو السعودية"، في إحدى أكبر عمليات الاستثمار الأجنبي في البلاد على الإطلاق.

وفي محاولة لتحفيز الاقتصاد المتباطئ، استمر تخلي بنك الاحتياطي الهندي (RBI) عن سياسته النقدية المتشدده، وقرر في إجتماعه الذي عُقد شهر أغسطس 2019 خفض سعر الفائدة الرئيسي "Repo"، وهو سعر الفائدة على قروضه للبنوك التجارية، بمقدار 35 نقطة ليصل إلى 5.4%، وذلك للمرة الرابعة على التوالي خلال عام 2019، بعدما سجلت العديد من القطاعات الاقتصادية مزيداً من التباطؤ. هذا ويذكر أن بنك الاحتياطي الهندي قد سمح في بداية عام 2019 للبنوك بإعادة هيكلة قروض الشركات الصغيرة ومتوسطة الحجم المتعثرة. كما قام بنك الاحتياطي الهندي بتخصيص حوالي 1.8 تريليون روبية لدعم الاستثمار التعاوني في القطاعات المختلفة، وقدم مساعدة مالية ضخمة للبنوك لتحريك السيولة النقدية، فضلا عن تقديم مساعدات أخرى لمصارف الإسكان لإنقاذ قطاع العقارات من الركود. يأتي ذلك في إطار سعي رئيس الوزراء الهندي إلى تنفيذ تعهده بإتباع سياسات داعمة لقطاع الأعمال عقب فوزه في الانتخابات التشريعية، التي تم إجرائها على سبع مراحل عبر ستة أسابيع وانتهت في 19 مايو 2019.

هذا ومن المتوقع أن يتأثر الاقتصاد الهندي على المدى القريب بعدد من التحديات، ومن أهمها، المخاوف بشأن عدم استقلالية البنك المركزي الهندي، والتخوف المتزايد من قبل المستثمرين من الأسواق الناشئة، وهو ما يمكن أن يؤدي في حال سحب استثماراتهم إلى إعادة ظهور مخاطر العملات الأجنبية التي كانت موجودة قبل عام 2014.



يأتي ذلك تزامناً مع التوترات التجارية بين الهند و الولايات المتحدة الأمريكية، حيث أعلن الرئيس الأمريكي عن سحب نظام الأفضليات المعمم⁶ (GSP) من الهند، أكبر مستفيد في العالم من النظام الذي يُطبق منذ سبعينيات القرن الماضي، اعتباراً من الخامس من شهر يونيو 2019. وفي المقابل فرضت الهند رسوماً جمركية "انتقامية" على نحو 28 سلعة أمريكية اعتباراً من السادس عشر من شهر يونيو 2019. وفي هذا السياق، عُقدت اجتماعات بين مفاوضي التجارة من الولايات المتحدة الأمريكية والهند في الثاني عشر من شهر يوليو 2019، إلا إنها إنتهت دون إحراز تقدم ملموس. هذا وقد بلغ حجم التبادل التجاري بين الطرفين حوالي 142 مليار دولار خلال عام 2018.

تجدر الإشارة إلى أن مفاوضات إتفاق "الشراكة الاقتصادية الإقليمية الشاملة"⁷ الجارية منذ عام 2013 قد شهدت تقدماً ملموساً في الأونة الأخيرة، و يهدف الإتفاق إلى كسر الحواجز التجارية وتعزيز الاستثمار لمساعدة الاقتصادات الناشئة في اللحاق بركب باقي العالم. ولكن هناك بضع نقاط شائكة، ومن بينها تخوف الهند من أن يتسبب الإتفاق بإغراق أسواقها بالسلع المصنوعة في الصين، ما سيلحق ضرراً بالمصنعين المحليين.

ومن جانب آخر، طالبت اليابان بإجراء مشاورات مع الهند بشأن نزاع يتعلق برسوم جمركية تفرضها الهند على وارداتها من بعض منتجات تقنية المعلومات والاتصالات، وذلك من خلال تقديم شكوى بمنظمة التجارة العالمية، حيث تدعي اليابان أن الهند تفرض رسوماً على أربع فئات من منتجات تقنية المعلومات والاتصالات تتجاوز معدلات الرسوم الملزمة لها بموجب اتفاقيات منظمة التجارة العالمية. وأفادت الشكوى بأن الحكومة الهندية واصلت تعديل مختلف معدلات الضرائب غير المباشرة، بما في ذلك الرسوم الجمركية، دعماً لسياستها الساعية إلى تعزيز الإنتاج المحلي والقيمة المضافة، خاصة منذ الإعلان عن حملة "صنع في الهند" التي تم إطلاقها في شهر سبتمبر 2014 بهدف الترويج للصناعات الهندية.

⁶ نظام يقدم معاملة مفضلة من الرسوم الجمركية لسلع الدول المستفيدة المعينة. وتم اعتماد البرنامج في إطار منظمة التجارة العالمية بموجب قانون التجارة لعام 1974 لتعزيز النمو الاقتصادي في الدول النامية وتم تنفيذه في 1 يناير 1976. وينتهي نظام الأفضليات المعمم بشكل دوري ويجب أن يتم تجديده من قبل الكونجرس ليظل سارياً.

⁷ إتفاق تجاري أطلق عام 2012 بين الدول العشر الأعضاء في رابطة "آسيان" إلى جانب كل من الصين والهند واليابان وكوريا الجنوبية وأستراليا ونيوز لاند.

ويجدر بالذكر، أن الاقتصاد الهندي قد نجح في التغلب على صدمتين قويتين، الأولى عندما تقرر سحب أوراق النقد المحلية من الفئات الكبيرة في شهر نوفمبر 2016، والثانية عندما تم تطبيق الضريبة المركزية الموحدة على السلع والخدمات في يوليو 2017، مما أثر على نمو الصادرات بسبب تأخر استرداد المبالغ المستردة للمصدرين، ومن ثم حدوث اضطراب في الاقتصاد الهندي.

وتشير التوقعات الأولية في نهاية الربع الثالث من عام 2019 إلى نمو الناتج في الهند في عام 2019 بمعدل 6.1% وهو مستوى أقل من التوقعات الصادرة في نهاية الربع الثاني من عام 2019 والبالغة 7%. كما تشير التوقعات الأولية إلى تحقيق نمو في الناتج بنحو 7% في عام 2020 وهو مستوى أقل من التوقعات الصادرة في نهاية الربع السابق والبالغة 7.2%.

ثانياً: التطورات في أسواق النفط العالمية

نستعرض فيما يلي أهم التطورات التي شهدتها أسعار النفط الخام والمنتجات النفطية خلال الربع الثالث من عام 2019 والعوامل المؤثرة عليها. كما نتناول بالتفصيل حركة التجارة النفطية في الأسواق الرئيسية، وتطور صناعة تكرير النفط الخام العالمية.

1. التطورات في الأسعار الفورية للنفط الخام وبعض المنتجات النفطية

1.1. أسعار النفوط الخام المختلفة

تباينت اتجاهات أسعار النفط الخام خلال الربع الثالث من عام 2019، حيث كان لكل من تراجع المعروض النفطي تزامناً مع تمديد إتفاق خفض الإنتاج بين دول (أوبك+) لمدة تسعة أشهر، أي حتى نهاية شهر مارس 2020، إلى جانب ارتفاع الطلب على النفط الخام في آسيا (بخاصة في الصين)، وتحسن هوامش التكرير، دوراً رئيسياً في ارتفاع الأسعار خلال شهر يوليو 2019. قبل أن تنخفض الأسعار بشكل ملحوظ خلال شهر أغسطس، مسجلة ثاني أكبر تراجع لها خلال العام، لتصل إلى أدنى مستوياتها خلال سبعة أشهر، وذلك على خلفية المخاوف بشأن تباطؤ الاقتصاد العالمي وتأثيره السلبي على الطلب على النفط، والتوترات التجارية المتصاعدة بين الولايات المتحدة الأمريكية والصين. وعاودت أسعار النفط ارتفاعها خلال شهر سبتمبر بدعم من تعطل الإمدادات وتزايد التوترات الجيوسياسية في الشرق الأوسط.



يأتي ذلك تزامناً مع تمديد الالتزام بالتعديلات الجديدة لإتفاق خفض الإنتاج الذي توصلت إليه **دول منظمة أوبك مع عشر دول منتجة للنفط من خارجها (أوبك+)**⁸ ودخلت حيز التنفيذ في بداية عام 2019 حتى نهاية الربع الأول من عام 2020. وفي هذا السياق تشير أحدث بيانات صادرة عن اللجنة الوزارية المشتركة لمراقبة إنتاج النفط⁹ إلى أن متوسط نسبة التزامهما معاً باتفاق خفض الإنتاج قد ارتفع من 137% خلال شهر يونيو 2019 إلى 159% خلال شهر يوليو، ثم تراجع بعد ذلك إلى 136% خلال شهر أغسطس، قبل أن يعاود الارتفاع مسجلاً 236% خلال شهر سبتمبر، وهو أعلى مستوى منذ بدء تنفيذ إتفاق خفض الإنتاج في عام 2017.

بشكل عام، إنخفض متوسط أسعار النفط الخام خلال الربع الثالث من عام 2019 مقارنة بمتوسط الربع السابق. وفي هذا السياق، إنخفض متوسط الأسعار الفورية لسلة خامات أوبك خلال الربع الثالث من عام 2019 بمقدار 5.7 دولار/برميل، أي ما يعادل 8.3% مقارنة بالربع الثاني من عام 2019 ليصل إلى 62.2 دولار/برميل، وهو أقل مستوى منذ الربع الرابع من عام 2017، مشكلاً بذلك إنخفاضاً بنحو 12 دولار/برميل، أي ما يعادل 16.2% بالمقارنة مع الربع المماثل من عام 2018.

أما بالنسبة لحركة المعدل الشهري لسعر سلة خامات أوبك خلال الربع الثالث من عام 2019، فقد بلغ 64.7 دولار/برميل في شهر يوليو 2019، مرتفعاً بواقع 1.8 دولار/برميل، أي ما يعادل 2.9% بالمقارنة مع شهر يونيو. ثم إنخفض بعد ذلك خلال شهر أغسطس ليصل إلى أدنى مستوى له منذ شهر يناير 2019 وهو 59.6 دولار/برميل، أي ما يعادل إنخفاض بنسبة 7.9% بالمقارنة مع الشهر السابق. وارتفع المعدل الشهري لسعر سلة خامات أوبك خلال شهر سبتمبر ليصل إلى 62.9 دولار/برميل، أي ما يعادل ارتفاع بنسبة 4.7% بالمقارنة مع الشهر السابق. ويوضح **الجدول (2) والشكل (4)**، المتوسط الربع السنوي للأسعار الفورية لسلة خامات أوبك خلال الفترة (2018 – 2019).

⁸ صفحة رقم 116 من التقرير.

⁹ تضم السعودية والكويت والجزائر وفنزويلا من داخل منظمة أوبك، وروسيا وسلطنة عُمان من خارج المنظمة.



الجدول (2)

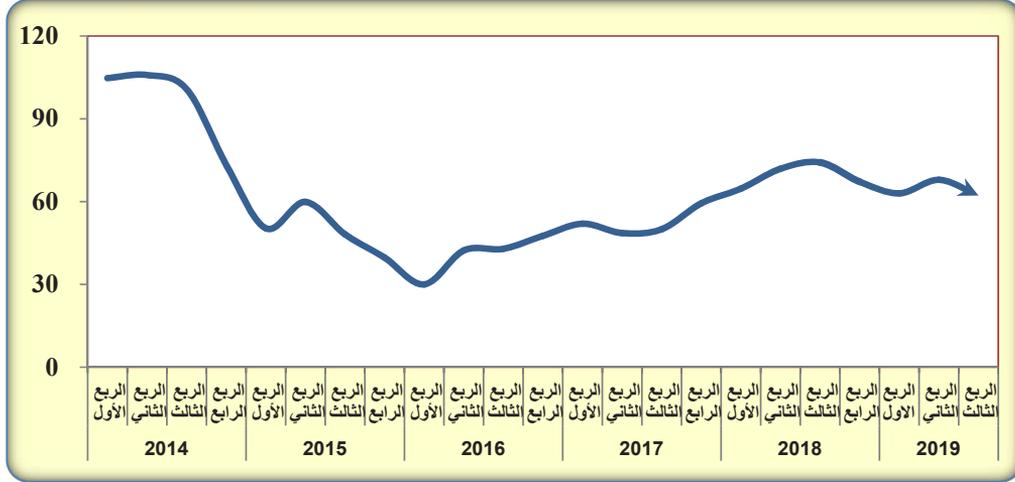
متوسط الأسعار الفورية لسلة خامات أوبك وخام برنت وخام غرب تكساس
وبعض الخامات العربية، (2018 – 2019)
(دولار/برميل)

الخامات	2018		2019		التغير عن (دولار/برميل)	
	الربع الثالث	الربع الرابع	الربع الثاني	الربع الثالث	الربع الثاني 2019	الربع الثالث 2018
سلة أوبك منها :	74.2	67.2	63.0	67.9	(5.7)	(12.0)
خليط الصحراء الجزائري	75.4	67.5	63.3	69.1	(7.5)	(13.8)
العربي الخفيف السعودي	75.2	68.2	64.0	68.7	(5.6)	(12.2)
موربان الاماراتي	76.6	69.6	64.8	68.0	(5.5)	(14.1)
خام الكويت	73.7	66.9	63.1	68.0	(5.5)	(11.2)
السدره الليبي	73.4	66.1	62.3	68.1	(6.7)	(12.1)
البصرة العراقي	73.1	66.2	62.5	67.7	(5.8)	(11.3)
خامات اخرى :						
دبي	74.3	67.5	63.5	67.4	(6.3)	(13.2)
البحري القطري	74.0	67.4	64.1	68.8	(5.9)	(11.1)
برنت	75.3	67.6	63.2	68.7	(6.9)	(13.5)
خام غرب تكساس	69.7	59.0	54.9	59.8	(3.4)	(13.3)

المصدر: منظمة أوبك، التقرير الشهري حول السوق النفطية، أعداد مختلفة.



الشكل (4)
المتوسط الربع السنوي للأسعار الفورية لسلة خامات أوبك، (2014- 2019)
(دولار/برميل)



المصدر: منظمة أوبك، التقرير الشهري حول السوق النفطية، أعداد مختلفة.

وقد شهد الربع الثالث من عام 2019 تطورات في نمط فروقات الأسعار، تمثلت في تباين الفروقات بين متوسط أسعار النفوط الخفيفة ذات المحتوى الكبريتي المنخفض والثقيلة عالية المحتوى الكبريتي. فعلى سبيل المثال، وصل الفرق بين متوسط سعر خام برنت (الأعلى جودة ممثلاً للنفوط الخفيفة) ومتوسط سعر خام دبي (ممثلاً للنفوط الثقيلة) إلى 0.7 دولار/برميل لصالح خام برنت خلال الربع الثالث من عام 2019 بالمقارنة مع 1.3 دولار/برميل لصالح خام برنت خلال الربع السابق. في حين يزيد متوسط سعر سلة خامات أوبك عن متوسط سعر نفط برنت بواقع 0.4 دولار/برميل خلال الربع الثالث من عام 2019 بالمقارنة مع 0.8 دولار/برميل لصالح خام برنت خلال الربع السابق.

وتعزى تلك التطورات في مشهد فروقات الأسعار بدرجة كبيرة إلى انخفاض متوسط أسعار النفوط الخام الرئيسية في العالم بدرجات متفاوتة خلال الربع الثالث من عام 2019 مقارنة بالربع السابق، حيث إنخفض متوسط سعر خام دبي بنحو 6.3 دولار/برميل مقارنة بالربع السابق ليبلغ 61.1 دولار/برميل، وإنخفض متوسط سعر خام برنت بنحو 6.9 دولار/برميل مقارنة بالربع السابق ليبلغ

61.8 دولار/برميل، كما إنخفض متوسط سعر خام غرب تكساس بنحو 3.4 دولار/برميل مقارنة بالربع الثاني من عام 2019 ليبلغ 56.4 دولار/برميل.

تجدر الإشارة إلى ارتفاع أسعار النفط الخام بالسوق الآجلة في السادس عشر من شهر سبتمبر 2019 بأكبر وتيرة زيادة بالنسبة المئوية خلال يوم منذ نحو ثلاثون عاماً، وذلك على خلفية التوترات الجيوسياسية في منطقة الشرق الأوسط، حيث قفزت العقود الآجلة لخام برنت بنحو 19.5% في أكبر زيادة لها منذ الربع عشر من شهر يناير 1991، كما قفزت العقود الآجلة لخام غرب تكساس بنسبة 15.5% وهو أكبر زيادة لها منذ الثاني والعشرون من شهر يونيو 1998.

وشهد الربع الثالث من عام 2019 استمرار تداول خام برنت في بورصة التبادل القاري في لندن (ICE) بدرجة أعلى من منافسه الخام الأمريكي القياسي غرب تكساس المتوسط (WTI) منذ الربع الثاني من عام 2015، إلا أن الفروقات بينهما قد تقلصت بشكل ملحوظ خلال هذا الربع لتصل إلى 5.4 دولار/برميل، وهو مستوى أقل بالمقارنة مع 8.9 دولار/برميل خلال الربع السابق، كما يُعد أقل بالمقارنة مع 5.5 دولار/برميل خلال الربع المماثل من العام الماضي لصالح خام برنت.

وفي هذا السياق، تقلصت الفروقات بين خام برنت وخام غرب تكساس خلال شهر يوليو 2019 على خلفية انخفاض مخزونات النفط الخام الأمريكية، التي انخفضت لمدة سبعة أسابيع متتالية، إلى جانب انخفاض الإنتاج في خليج المكسيك والطلب المستمر على صادرات النفط الخام الأمريكي. واستمر تقلص الفروقات بين الخامين خلال شهر أغسطس، لتصل إلى أدنى مستوياتها منذ أكثر من عام، نتيجة ظهور علامات على تراجع إنتاج النفط الأمريكي، والانخفاض الكبير في مخزونات النفط الخام الأمريكية، وإفنتاح خطين جديدين من خطوط أنابيب النفط الخام الرئيسية، والتي سوف تقضي على الازدحام في حوضي Permian و Cushing الذي أثر سلباً على سعر خام غرب تكساس.

وفي شهر سبتمبر 2019، اتسعت الفروقات بين خام برنت وخام غرب تكساس على خلفية الطلب القوي على الخامات الخفيفة والمتوسطة في الحوض الأطلسي حيث تعمل المصافي على تغيير



مساراتها من أجل الامتثال للتغييرات التنظيمية للمنظمة البحرية الدولية 2020¹⁰ (IMO) المتعلقة بالوقود البحري، إلى جانب تراجع سعر خام غرب تكساس بسبب انخفاض معدل تشغيل مصافي التكرير في الولايات المتحدة، نتيجة الصيانة الموسمية وتعطل البنية التحتية للنقل والتكرير في ولاية Texas، تزامناً مع العاصفة الاستوائية "Imelda"، والآثار الكارثية التي سببها الإعصار "Dorian" الذي اجتاح عدة ولايات أمريكية، بالإضافة إلى انخفاض طلب الصين على النفط الأمريكي بسبب التعريف الجمركية الجديدة بنسبة 5% التي فرضتها الصين على وارداتها من النفط الأمريكي¹¹.

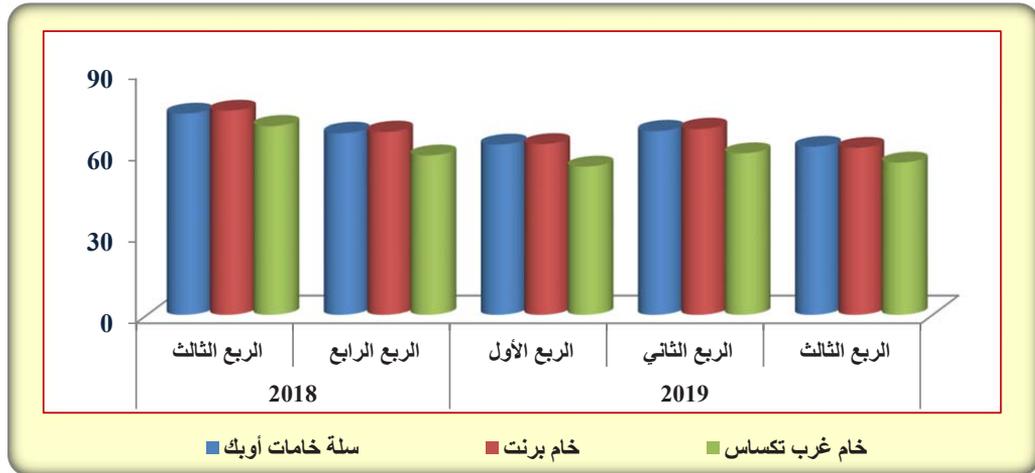
ويتضح تطور فروقات الأسعار من الشكل (5) والجدول (2) المشار إليه سابقاً، الذي يبين المعدلات الربع السنوية لسعر سلة خامات أوبك ونفوط الإشارة الرئيسية في العالم (الخام الأمريكي الخفيف، وخام برنت) خلال الفترة (2018-2019).

¹⁰ قررت المنظمة البحرية الدولية، وهي وكالة تابعة للأمم المتحدة تضم 171 عضواً وتضع معايير الشحن، تقليل الحد الأقصى لمحتوى الكبريت في الوقود البحري المستخدم في البحار المفتوحة من 3.5% إلى 0.5% بحلول عام 2020. وتهدف هذه اللوائح إلى تقليل انبعاثات ثاني أكسيد الكبريت وأكاسيد النيتروجين والملوثات الأخرى من عوادم السفن العالمية.

¹¹ صفحة رقم 19 من التقرير.

الشكل (5)

المعدلات الربع السنوية لسعر سلة خامات أوبك وخام برنت وخام غرب تكساس، (2018- 2019)
(دولار/برميل)



المصدر: منظمة أوبك، التقرير الشهري حول السوق النفطية، أعداد مختلفة.

وقد انعكس التطور في الأسعار ونمط حركة فروقاتها خلال الربع الثالث من عام 2019 على مستويات الأسعار الفورية لمختلف الخامات العربية التي سلكت ذات المسلك، حيث شهدت إنخفاضاً في مستوياتها بالمقارنة مع الربع السابق كما شهدت إنخفاضاً بالمقارنة مع الربع المماثل من العام الماضي، ودرجات متفاوتة.

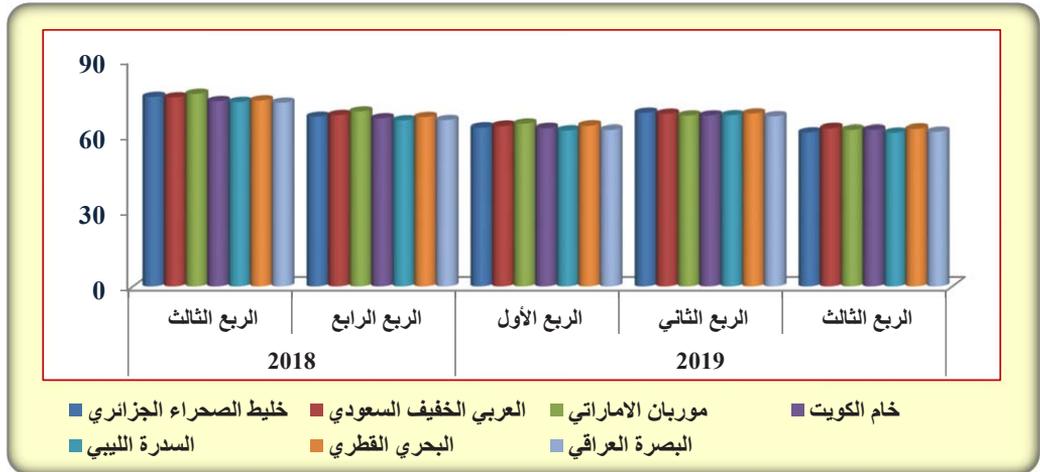
حيث إنخفض متوسط سعر الخام العربي الخفيف السعودي خلال الربع الثالث من عام 2019 بنسبة 8.2% بالمقارنة مع الربع السابق ليصل إلى 63.1 دولار/برميل، مشكلاً بذلك إنخفاضاً بنسبة 16.2% بالمقارنة مع الربع المماثل من العام الماضي. كما إنخفض متوسط سعر خام التصدير الكويتي بنسبة 8.1% بالمقارنة مع الربع السابق ليصل إلى 62.5 دولار/برميل، منخفضاً بنسبة 15.2% بالمقارنة مع الربع المماثل من العام الماضي.

وفيما يخص الخامات العربية الأخرى، فقد إنخفض خام موربان الإماراتي بنسبة 8.1% بالمقارنة مع الربع السابق ليبلغ 62.5 دولار/برميل، مشكلاً إنخفاضاً بنسبة 18.4% بالمقارنة مع الربع المماثل من العام الماضي، كما إنخفض خام السدرة الليبي بنسبة 9.9% بالمقارنة مع الربع السابق ليبلغ 61.4 دولار/برميل، مشكلاً إنخفاضاً بنسبة 16.4% بالمقارنة مع الربع المماثل من العام



الماضي، وإنخفض الخام الجزائري بنسبة 10.9% بالمقارنة مع الربع السابق ليبلغ 61.5 دولار/ برميل، مشكلاً إنخفاضاً بنسبة 18.4% بالمقارنة مع الربع المماثل من العام الماضي، وإنخفض كلاً من الخام البحري القطري والبصرة العراقي بنسبة 8.6% بالمقارنة مع الربع السابق إلى 62.9 دولار/برميل و 61.8 دولار/برميل على التوالي، منخفضةً بنسبة 15.1% و 15.4% بالمقارنة مع الربع المناظر من العام الماضي. كما يوضح الشكل (6) الجدول (2) المشار إليه إنفاً.

الشكل (6)
المعدلات الربع السنوية لأسعار خامات بعض الدول الاعضاء، (2018- 2019)
(دولار/برميل)



المصدر: منظمة أوبك، التقرير الشهري حول السوق النفطية، أعداد مختلفة.

2.1 أسعار بعض المنتجات النفطية

انعكس الإنخفاض في أسعار النفط الخام على متوسط أسعار المنتجات النفطية المختلفة خلال الربع الثالث من عام 2019 في كافة الأسواق الرئيسية في العالم التي شهدت هي الأخرى إنخفاضاً مقارنة بالربع السابق بنسب متفاوتة حسب السوق ونوع المنتج.

1.2.1 أسعار الغازولين الممتاز

شهد متوسط أسعار الغازولين الممتاز إنخفاضاً في كافة الأسواق الرئيسية خلال الربع الثالث من عام 2019 مقارنة بالربع السابق، حيث إنخفض متوسط سعر الغازولين في سوق روتردام خلال الربع الثالث من عام 2019 بنسبة 9.3% بالمقارنة مع الربع السابق ليصل إلى 79.1 دولار/برميل،



مشكلاً انخفاضاً بنسبة 16.4% بالمقارنة مع الربع المماثل من العام الماضي. وفي سوق البحر المتوسط، إنخفض متوسط السعر بنسبة 7.1% بالمقارنة مع الربع السابق ليصل إلى 72 دولار/برميل، مشكلاً انخفاضاً بنسبة 17.3% بالمقارنة مع الربع المماثل من العام الماضي. وفي سوق سنغافورة إنخفض متوسط السعر بنسبة 2.8% بالمقارنة مع الربع السابق ليصل إلى 72.7 دولار/برميل، مشكلاً انخفاضاً بنسبة 15.3% بالمقارنة مع الربع المماثل من العام الماضي. وفي سوق الخليج الأمريكي، إنخفض متوسط السعر بنسبة 6.3% بالمقارنة مع الربع السابق ليصل إلى 82 دولار/برميل، مشكلاً انخفاضاً بنسبة 11.2% بالمقارنة مع الربع المناظر من العام الماضي. وقد حققت سوق الخليج الأمريكي أعلى الأسعار من بين الأسواق الأربعة خلال الربع الثالث من عام 2019، تلتها سوق روتردام ثم سوق سنغافورة وسوق البحر المتوسط، كما يوضح الجدول (3) والشكل (7).



الجدول (3)
المتوسط الربع السنوي للأسعار الفورية للمنتجات النفطية في الأسواق الرئيسية، (2018 – 2019)
(دولار/ برميل)

زيت الوقود	زيت الغاز	الغازولين الممتاز	السوق	
70.1	89.3	85.8	سنغافورة	الربع الثالث 2018
67.0	89.8	94.6	روتردام	
67.8	90.0	87.1	البحر المتوسط	
64.6	86.1	92.4	الخليج الامريكي	
67.2	82.9	72.1	سنغافورة	الربع الرابع
62.9	86.0	78.5	روتردام	
64.5	85.0	69.5	البحر المتوسط	
60.1	80.3	74.3	الخليج الامريكي	
62.6	77.0	67.3	سنغافورة	الربع الأول 2019
59.8	79.3	74.6	روتردام	
62.1	79.2	65.4	البحر المتوسط	
60.2	74.3	73.2	الخليج الامريكي	
63.6	80.1	74.8	سنغافورة	الربع الثاني
61.2	81.8	87.2	روتردام	
64.5	81.1	77.5	البحر المتوسط	
60.2	76.2	87.5	الخليج الامريكي	
60.6	77.1	72.7	سنغافورة	الربع الثالث
58.8	77.9	79.1	روتردام	
62.1	77.7	72.0	البحر المتوسط	
50.7	73.8	82.0	الخليج الامريكي	
(3.0)	(3.0)	(2.1)	سنغافورة	التغير عن (دولار/برميل)
(2.4)	(3.9)	(8.1)	روتردام	
(2.4)	(3.5)	(5.5)	البحر المتوسط	
(9.5)	(2.4)	(5.5)	الخليج الامريكي	
(9.5)	(12.2)	(13.1)	سنغافورة	الربع الثالث 2018
(8.2)	(11.9)	(15.6)	روتردام	
(5.7)	(12.3)	(15.0)	البحر المتوسط	
(13.9)	(12.3)	(10.4)	الخليج الامريكي	

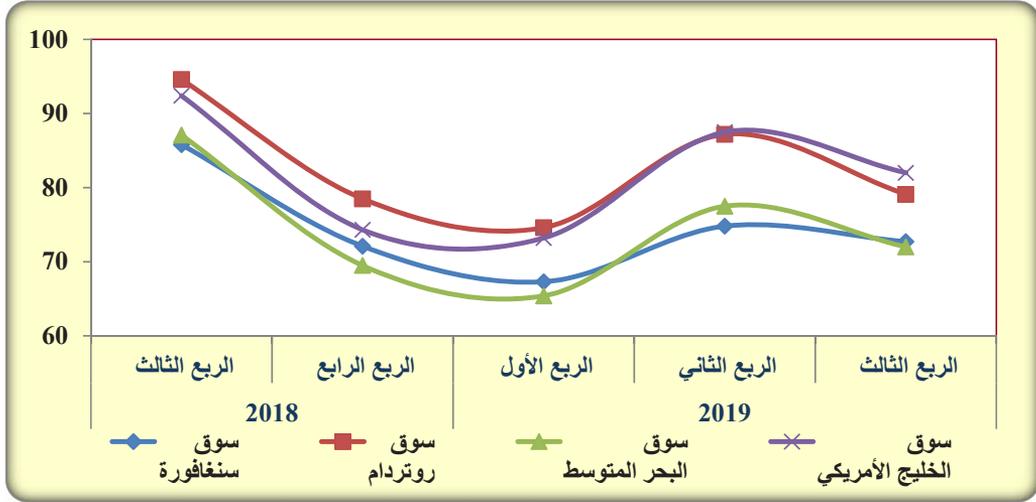
ملاحظة:

- الأرقام بين قوسين تعني سالبا.

المصادر:

- أعداد مختلفة من التقرير الشهري لمنظمة أوبك.

الشكل (7)
المعدلات الربع السنوية لأسعار الغازولين الممتاز في الأسواق الرئيسية، (2018- 2019)
(دولار/برميل)

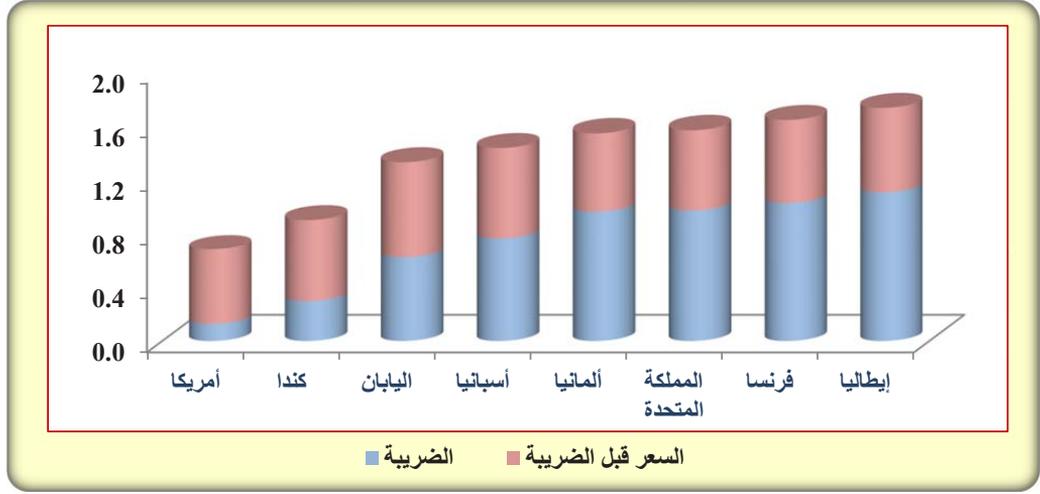


المصدر: منظمة أوبك، التقرير الشهري حول السوق النفطية، أعداد مختلفة.

وعند مقارنة السعر النهائي لمنتج الغازولين في بعض الدول الصناعية الرئيسية يتضح بأنه الأقل في السوق الأمريكية بسبب نسبة الضرائب المنخفضة في تلك السوق، إذ شكلت هذه الضرائب في شهر سبتمبر 2019 حوالي 18.5% من السعر النهائي للغازولين مقارنة بنسبة 32.7% في كندا، و 46.7% في اليابان، و 53.5% في أسبانيا، وأكثر من 60% في بعض الدول الأوروبية الأخرى (المملكة المتحدة 62.2%، ألمانيا 62.5%، فرنسا 62.9%، وإيطاليا 64.2%)، كما يوضح الشكل (8).



الشكل (8)
نسبة الضريبة من أسعار الغازولين الممتاز في بعض الدول الصناعية، شهر سبتمبر 2019
(دولار/لتر)



المصدر: وكالة الطاقة الدولية، احصائيات أسعار الطاقة، أكتوبر 2019.

2.2.1 أسعار زيت الغاز

سجلت أسعار زيت الغاز خلال الربع الثالث من عام 2019 مستويات أعلى من أسعار الغازولين في سوق سنغافورة وسوق البحر المتوسط، كما سجلت مستويات أعلى من أسعار زيت الوقود في كل الأسواق الرئيسية في العالم بشكل عام. وقد استأثر سوق روتردام بأعلى متوسط لأسعار زيت الغاز وهو 77.9 دولار/برميل، مشكلاً انخفاضاً بنسبة 4.8% بالمقارنة مع الربع السابق، وإنخفاضاً بنسبة 13.2% بالمقارنة مع الربع المناظر من العام الماضي. وتلتها سوق البحر المتوسط بمتوسط سعر 77.7 دولار/برميل بنسبة إنخفاض 4.3% بالمقارنة مع الربع السابق، وبنسبة انخفاض 13.7% بالمقارنة مع الربع المماثل من العام الماضي. ثم سوق سنغافورة بمتوسط سعر بلغ 77.1 دولار/برميل، منخفضاً بنسبة 3.7% بالمقارنة مع الربع السابق، ومنخفضاً بنسبة 13.6% بالمقارنة مع الربع المماثل من العام الماضي. وأخيراً سوق الخليج الأمريكي بأدنى متوسط للأسعار وهو 73.8 دولار/برميل خلال الربع الثالث من عام 2019 بنسبة إنخفاض 3.1% بالمقارنة مع الربع السابق، وبنسبة إنخفاض 14.3% بالمقارنة مع الربع المماثل من العام الماضي.

3.2.1. أسعار زيت الوقود

إنخفضت أسعار زيت الوقود خلال الربع الثالث من عام 2019 مقارنة بالربع السابق في جميع الأسواق الرئيسية في العالم، حيث إنخفض متوسط سعر زيت الوقود في **سنغافورة** بنسبة 4.7% بالمقارنة مع الربع السابق ليصل إلى 60.6 دولار/برميل، مشكلاً إنخفاضاً بنسبة 13.6% بالمقارنة مع الربع المماثل من العام الماضي. وفي **سوق البحر المتوسط** إنخفض متوسط السعر بنسبة 3.7% بالمقارنة مع الربع السابق ليصل إلى 62.1 دولار/برميل، مشكلاً إنخفاضاً بنسبة 8.4% بالمقارنة مع الربع المناظر من العام الماضي. وفي **سوق روتردام** إنخفض متوسط السعر بنسبة 3.9% بالمقارنة مع الربع السابق ليصل إلى 58.8 دولار/برميل، مشكلاً إنخفاضاً بنسبة 12.2% بالمقارنة مع الربع المماثل من العام الماضي. أما بالنسبة ل**سوق الخليج الأمريكي** فقد إنخفض متوسط السعر بنسبة 15.8% بالمقارنة مع الربع السابق ليصل إلى 50.7 دولار/برميل، مشكلاً إنخفاضاً بنسبة 21.6% بالمقارنة مع الربع المماثل من العام الماضي.

2. العوامل المؤثرة على أسعار النفط خلال الربع الثالث من عام 2019

ساد خلال الربع الثالث من عام 2019 العديد من العوامل التي كان لها تأثير مباشر أو غير مباشر على حركة أسعار النفط الخام، وهي كما يلي:

1.2. العوامل ذات العلاقة بأساسيات السوق

1.1.2. الإمدادات النفطية العالمية

شهد إجمالي الإمدادات النفطية العالمية (نفط خام وسوائل الغاز الطبيعي¹²) إنخفاضاً بنحو 0.3 مليون برميل/يوم، أي بنسبة 0.3% مقارنة بالربع السابق خلال الربع الثالث من عام 2019 ليصل إلى 98.3 مليون برميل/يوم، وهو مستوى منخفض بنحو 1.3 مليون برميل/يوم. ويعزى ذلك بشكل عام إلى تمديد اتفاق خفض الإنتاج بين دول أوبك وبعض منتجي النفط من خارجها (أوبك+) حتى نهاية شهر مارس 2020، إضافة إلى الضغوطات الاقتصادية الأمريكية على إيران وفنزويلا، وأعمال الصيانة الدورية، وبعض الإنقطاعات غير المخطط لها في مناطق إنتاج النفط الرئيسية تزامناً مع التوترات الجيوسياسية في منطقة الشرق الأوسط، كما يوضح الجدول (4) و الشكل (9).

¹² هي تلك الأجزاء من الغاز التي تستخلص كسوائل في أجهزة الفصل ومرافق الحقل أو وحدات معالجة الغاز، وتشمل على الإيثان والبروبان والبيوتان والبنتان ومكثفات أخرى.



الجدول (4)
تطور إمدادات العالم من النفط الخام وسوائل الغاز الطبيعي
(مليون برميل/ يوم)

إجمالي الإمدادات العالمية	دول خارج أوبك	دول أوبك	
99.6	60.6	39.0	الربع الثالث 2018
101.1	62.0	39.1	الربع الرابع
99.3	63.8	35.5	الربع الأول 2019
98.6	63.8	34.8	الربع الثاني
98.3	64.1	34.2	الربع الثالث
(0.3)	0.3	(0.6)	التغير عن الربع الثاني 2019
(1.3)	3.5	(4.8)	(مليون ب/ي) الربع الثالث 2018

* بيانات تقديرية

ملاحظة:

- الأرقام بين قوسين تعني سالبا.

المصادر:

- أعداد مختلفة من التقرير الشهري لمنظمة أوبك.

الشكل (9)
التطورات الربع السنوية لإمدادات العالم من النفط الخام وسوائل الغاز الطبيعي، (2018 - 2019)
(مليون برميل/ يوم)



المصدر: منظمة أوبك، التقرير الشهري حول السوق النفطية، أعداد مختلفة.

- إمدادات دول أوبك¹³

إنخفضت الإمدادات النفطية (نפט خام وسوائل الغاز الطبيعي) لدول أوبك خلال الربع الثالث من عام 2019 بنحو 0.6 مليون برميل/يوم، أي بنسبة 1.7% مقارنة بالربع السابق، لتصل إلى 34.2 مليون برميل/يوم، منخفضةً بنحو 4.9 مليون/برميل مقارنة بالربع المناظر من العام الماضي. أما فيما يخص حصة دول أوبك من إجمالي الإمدادات النفطية العالمية خلال الربع الثالث من عام 2019، فقد بلغت حوالي 34.8%، وهو مستوى أقل من المحقق خلال الربع السابق والبالغ 35.3%، وأقل من المستوى المحقق خلال الربع المماثل من العام الماضي والبالغ 39.2%، كما يوضح الشكل (10) والجدول (4) المشار إليه آنفاً.

وقد إنخفضت إمدادات دول أوبك من النفط الخام خلال الربع الثالث من عام 2019 بنحو 0.6 مليون برميل/يوم مقارنة بالربع السابق، لتصل إلى 29.4 مليون برميل/يوم، وهو أدنى مستوى لها منذ عام 2011، منخفضةً بنحو 3.3 مليون برميل/يوم مقارنة بالربع المماثل من العام الماضي. بينما استقرت إمدادات دول أوبك من سوائل الغاز الطبيعي والنفوط غير التقليدية عند نفس المستوى المحقق خلال الربع السابق وهو 4.8 مليون برميل/يوم، منخفضاً بنحو 1.6 مليون برميل/يوم مقارنة بالربع المناظر من العام الماضي.

يأتي ذلك على خلفية تمديد إتفاق خفض الإنتاج بين دول أوبك وبعض الدول المنتجة للنفط من خارجها (أوبك+) حتى نهاية الربع الأول من عام 2020، مع التحسن الملحوظ في نسبة الالتزام بهذا الإتفاق، لتسجل أعلى مستوياتها منذ دخول الإتفاق حيز التنفيذ وهو 236% خلال شهر سبتمبر 2019. تزامناً مع التوترات الجيوسياسية في منطقة الشرق الأوسط، والتي أدت إلى توقف مؤقت لإنتاج نحو 5.7 مليون برميل/يوم من النفط الخام في المملكة العربية السعودية خلال شهر سبتمبر، بما يعادل 6% من إمدادات النفط الخام العالمية، قبل أن تستعيد كامل طاقتها الإنتاجية للنفط بأسرع مما كان متوقعاً. إلى جانب الإنخفاض المستمر في إنتاج إيران النفطي ليصل إلى 2.16 مليون برميل/يوم خلال شهر سبتمبر 2019 وهو أدنى مستوى مسجل خلال ثلاثون عاماً،

¹³ شهد شهر يناير 2019 انسحاب قطر من عضوية المنظمة، وتم تحديث بيانات إمدادات دول أوبك لتستثني إمدادات قطر البالغة حوالي 0.6 مليون برميل/يوم من النفط الخام و نحو 1.3 مليون برميل/يوم من سوائل الغاز الطبيعي، وفقاً للتقارير الشهرية حول السوق النفطية لمنظمة أوبك.



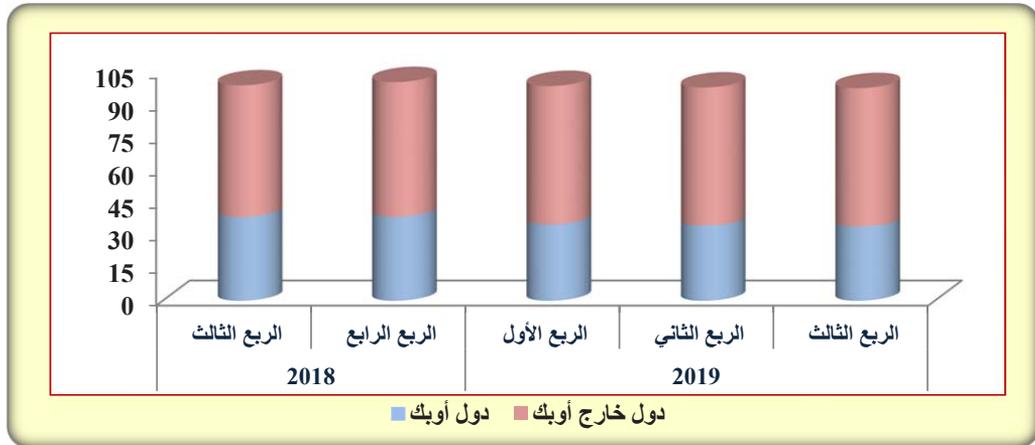
إنعكاساً للضغوطات الاقتصادية الأمريكية على قطاع الطاقة الإيراني، وإنسحاب دولة قطر من عضوية منظمة أوبك في بداية عام 2019. وفي الوقت ذاته، شهدت فنزويلا استمرار التراجع الملحوظ في إمداداتها من النفط الخام خلال الربع الثالث من عام 2019، حيث بلغ متوسط إنتاجها حوالي 710 ألف برميل/يوم، مقارنة بنحو 776 ألف/يوم برميل خلال الربع السابق، ونحو 975 ألف برميل/يوم خلال الربع الأول من نفس العام، ويعزى ذلك إلى الضغوطات الاقتصادية الأمريكية والأزمة الاقتصادية والسياسية التي تمر بها.

- إمدادات دول خارج أوبك

ارتفع إجمالي الإمدادات النفطية لمجموعة الدول المنتجة من خارج منظمة أوبك خلال الربع الثالث من عام 2019 بشكل طفيف بلغ نحو 0.3 مليون برميل/يوم، أي بنسبة 0.5% مقارنة بالربع السابق، ليصل إلى 64.1 مليون برميل/يوم، مرتفعاً بنحو 3.5 مليون برميل/يوم، أي بنسبة 5.8% مقارنة بالربع المماثل من العام الماضي، كما يوضح الشكل (10) والجدول (4) المشار إليه سابقاً.

الشكل (10)

التطورات الربع السنوية للإمدادات النفطية العالمية وفق المجموعات الرئيسية، (2018- 2019)
(مليون برميل/ يوم)



المصدر: منظمة أوبك، التقرير الشهري حول السوق النفطية، أعداد مختلفة.

ويعزى الإرتفاع في إجمالي الإمدادات النفطية لمجموعة الدول المنتجة من خارج منظمة أوبك خلال الربع الثالث من عام 2019 بشكل رئيسي إلى ارتفاع الإمدادات من دول أمريكا اللاتينية بحوالي

290 ألف برميل/يوم، وذلك على خلفية إنتعاش إنتاج البرازيل من النفط الخام، حيث ارتفع إلى نحو 2.8 مليون ب/ي خلال شهر يوليو 2019، نتيجة الإنتاج المتزايد من حقل Búzios في حوض Santos، مع إنتهاء أعمال الصيانة للمنشآت النفطية. واستمر الإنتاج في الارتفاع خلال شهر أغسطس 2019 مسجلاً رقم قياسي جديد وهو 2.99 مليون ب/ي، تزامناً مع تحسن إنتاج حقلي Lula و Búzios النفطيين، وكلاهما يقع في منطقة ما قبل الملح في حوض Santos، قبل أن يتراجع إلى 2.93 مليون ب/ي خلال شهر سبتمبر، وذلك وفقاً لأحدث بيانات صادرة عن الوكالة الوطنية للبترول والغاز الطبيعي والوقود الحيوي (ANP). وفي هذا السياق تجدر الإشارة إلى بدء تدفق النفط من منصات الإنتاج والتخزين العائمة الجديدة المثبتة في الحقلين المشار إليهما أعلاه منذ شهر مارس 2019، وفقاً لبرنامج إنتاج شركة Petrobras البرازيلية.

واستمر تباطؤ نمو إنتاج مجموعة دول أمريكا الشمالية، حيث ارتفع إنتاج الولايات المتحدة من النفط وسوائل الغاز الطبيعي غير التقليدية، ليلعب 18.4 مليون برميل/يوم، مشكلاً ارتفاعاً بنحو 60 ألف برميل/يوم فقط مقارنة بالربع السابق، وفي هذا السياق يذكر أن متوسط إنتاج الولايات المتحدة من النفط الخام قد تراجع خلال شهر يوليو 2019 بمقدار 300 ألف برميل/يوم مقارنة بالشهر السابق ليصل إلى 11.7 مليون برميل/يوم بسبب العاصفة الاستوائية "باري"، حيث قام منتجي النفط بإيقاف الإنتاج في 257 منصة في شمال خليج المكسيك، أي ما يمثل نحو 38% من إجمالي عدد المنصات العاملة. وارتفعت الإمدادات النفطية الأمريكية بعد ذلك لتصل إلى حوالي 12.5 مليون برميل/يوم في نهاية شهر أغسطس، وهو مستوى شهري قياسي جديد، ثم تراجعت في نهاية شهر سبتمبر مسجلاً 12.4 مليون برميل/يوم، وفقاً لبيانات إدارة معلومات الطاقة الأمريكية.

يأتي هذا في الوقت الذي استقرت فيه إمدادات كندا النفطية خلال الربع الثالث من عام 2019 عند نفس المستوى المحقق خلال الربع السابق، وهنا تجدر الإشارة إلى إنخفاض إنتاج الخام الكندي الثقيل منذ شهر يناير 2019 بموجب قيود الإنتاج التي فرضتها حكومة مقاطعة Alberta الكندية¹⁴ لتقليل المخزونات التي نمت بسبب محدودية الطاقة التصديرية. كما استقرت إمدادات المكسيك النفطية بالرغم من بدء الإنتاج من حقول جديدة في النصف الثاني من عام 2019.

¹⁴ صفحة رقم 22 من التقرير.

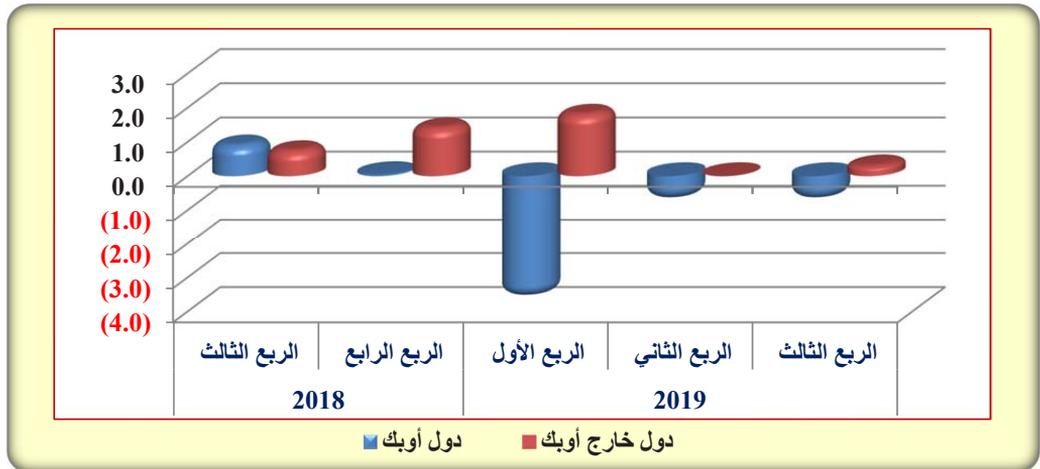


وبرغم التمديد الأخير لإتفاق خفض الإنتاج بين دول (أوبك +) ارتفع مستوى الإمدادات النفطية من روسيا خلال الربع الثالث من عام 2019 بنحو 60 ألف برميل/يوم مقارنة بالربع السابق ليبلغ نحو 11.4 مليون برميل/يوم، ويعزى جزء من هذا الارتفاع إلى زيادة إنتاج متكثفات الغاز¹⁵ في ظل تأهب روسيا لفصل الشتاء القادم، وذلك وفقاً لتصريحات وزير النفط الروسي. في حين ارتفعت الإمدادات النفطية من باقي مجموعة دول الاتحاد السوفيتي السابق بنحو 60 ألف برميل/يوم مقارنة مع الربع السابق. بينما تراجعت الإمدادات النفطية من دول أوروبا الصناعية بنحو 30 ألف برميل/يوم، حيث إنخفض الإنتاج في النرويج على خلفية وجود بعض المشاكل التقنية، وفي هذا السياق يذكر أن إنتاج النفط النرويجي قد إنخفض إلى أقل مستوى له على الإطلاق وهو 1.4 مليون برميل/يوم خلال شهر يونيو 2019. كما إنخفض الإنتاج في المملكة المتحدة بسبب تعطل إنتاج خط أنابيب Forties خلال شهر أغسطس.

ويوضح الشكل (11) معدلات التغير الربع السنوي في الإمدادات النفطية من دول أوبك، والدول المنتجة من خارجها خلال الفترة (2018- 2019).

الشكل (11)

التغير الربع السنوي في إمدادات العالم من النفط وسوائل الغاز الطبيعي، (2018- 2019)
(مليون برميل/يوم)



المصدر: منظمة أوبك، التقرير الشهري حول السوق النفطية، أعداد مختلفة.

¹⁵ يندرج إنتاج متكثفات الغاز وهو زيت خفيف، تحت إجمالي إنتاج النفط في الإحصاءات الرسمية الروسية.

- إنتاج النفط الصخري في الولايات المتحدة¹⁶، وتطور عدد الحفارات العاملة

ارتفع معدل إنتاج الولايات المتحدة الأمريكية من النفط الصخري خلال الربع الثاني من عام 2019 بحوالي 252 ألف برميل/يوم، أي بنسبة 3% مقارنة بمستويات الربع الثاني من عام 2019 ليبلغ 8.742 مليون برميل/يوم، مرتفعاً بنحو 1.2 مليون برميل/يوم، أي بنسبة 15.2% مقارنة بالربع المماثل من عام 2018.

يأتي ذلك تأكيداً لتوقعات بعض المصادر التي أشارت إلى أن نمو الإنتاج الأمريكي من النفط الصخري سيتباطئ خلال عام 2019، رغم ارتفاعه لمستويات قياسية، وذلك على خلفية مشاكل متعلقة بالبنية التحتية، خاصة خطوط الأنابيب في "حوض Permian"، أكبر تشكيلات النفط الصخري في الولايات المتحدة، والذي شهد تنامي الإنتاج بصورة أسرع بكثير من قدرة البنية التحتية للمنطقة في التعامل معها. كما تم تأجيل بعض التوسعات المخطط لها لزيادة الطاقة الاستيعابية لخطوط الأنابيب، تزامناً مع قيام شركات نفط صخري عديدة بخفض الإنفاق تحت ضغط المستثمرين، الذين طالبوا بالتركيز على تنمية الأرباح بدلاً من زيادة الإنتاج.

وفي هذا السياق، تراجع إقبال المستثمرين في الأسهم والسندات على شركات التنقيب الصغيرة والمستقلة في الولايات المتحدة، والتي كانت سبباً رئيسياً في طفرة إنتاج النفط الصخري، لتزداد عمليات الدمج بين الشركات العاملة في مجال النفط الصخري، وتزداد حالات الإفلاس لتصل إلى نحو 33 شركة خلال الفترة من شهر يناير وحتى نهاية شهر سبتمبر 2019، وهو ما يعادل الرقم المسجل خلال عام 2018 بالكامل، وذلك وفقاً لبعض المصادر. كما إنخفضت تصاريح الحفر الجديدة مقارنة بالفترة المماثلة من العام السابق. هذا ويذكر أن العمالة في مجال الطاقة بولاية Texas الأمريكية، مركز إنتاج النفط الصخري، قد إنخفضت بنسبة 1.8% خلال الأشهر الستة الأولى من عام 2019، وذلك وفقاً لبيانات بنك الاحتياطي الفيدرالي.

¹⁶ يمثل إنتاج سبع مناطق رئيسية في إنتاج النفط الصخري في الولايات المتحدة الأمريكية وهي مناطق، Bakken، Eagle Ford، Haynesville، Niobrara، Permian، Appalachia وتضم (Utica and Marcellus)، بالإضافة إلى منطقة Anadarko التي أصبحت هدفاً للعديد من منتجي النفط الصخري والغاز الصخري خلال السنوات الأخيرة.



أما فيما يخص متوسط عدد الحفارات العاملة خلال الربع الثالث من عام 2019، فقد إنخفض للربع الثالث على التوالي بنحو 68 حفارة مقارنة بمستويات الربع السابق ليصل إلى 816 حفارة، وهو مستوى منخفض بنحو 125 حفارة مقارنة بالربع الثالث من عام 2018. الجدير بالذكر، أن عدد الحفارات العاملة يشهد تراجعاً شهرياً متواصلاً منذ بداية عام 2019.

و فيما يتعلق بالمعدل الشهري للإنتاج الأمريكي من النفط الصخري، فقد استهل الربع الثالث من عام 2019، أي خلال شهر يوليو، بارتفاع بلغ حوالي 100 ألف برميل/يوم مقارنة بالشهر السابق، ليستقر عند مستوى 8.655 مليون برميل/يوم، وبعدد 847 حفارة عاملة. ثم ارتفع بعد ذلك ليصل إلى 8.739 مليون برميل/يوم، وبعدد 821 حفارة عاملة خلال شهر أغسطس. وواصل المعدل الارتفاع لحين وصوله إلى مستوى قياسي جديد وهو 8.833 مليون برميل/يوم، وبعدد 781 حفارة عاملة خلال شهر سبتمبر. كما يوضح الجدول (5) والشكل (12).

الجدول (5)

متوسط إمدادات النفط الصخري في الولايات المتحدة وعدد الحفارات العاملة، (2018 – 2019)

عدد الحفارات العاملة (حفارة)	إمدادات النفط الصخري (مليون برميل/يوم)	
941	7.591	الربع الثالث 2018
953	8.126	الربع الرابع
935	8.227	الربع الأول 2019
884	8.490	الربع الثاني
816	8.742	الربع الثالث *
(68)	0.252	الربع الثاني 2019
(125)	1.151	الربع الثالث 2018

*بيانات تقديرية

ملاحظة:

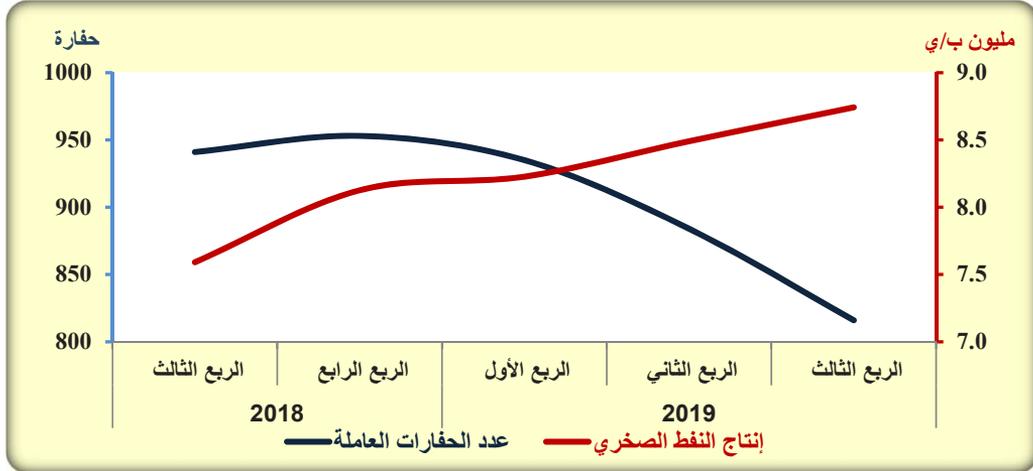
- الأرقام بين قوسين تعني سالبا.

المصادر:

.EIA, Drilling Productivity Report for key tight oil and shale gas regions, Various Issues

الشكل (12)

المتوسط الربع السنوي لإمدادات النفط الصخري في الولايات المتحدة وعدد الحفارات العاملة،
(2018 – 2019)



المصدر: إدارة معلومات الطاقة الأمريكية (EIA)، تقرير إنتاجية الحفر في مناطق النفط والغاز الصخري، أعداد مختلفة.

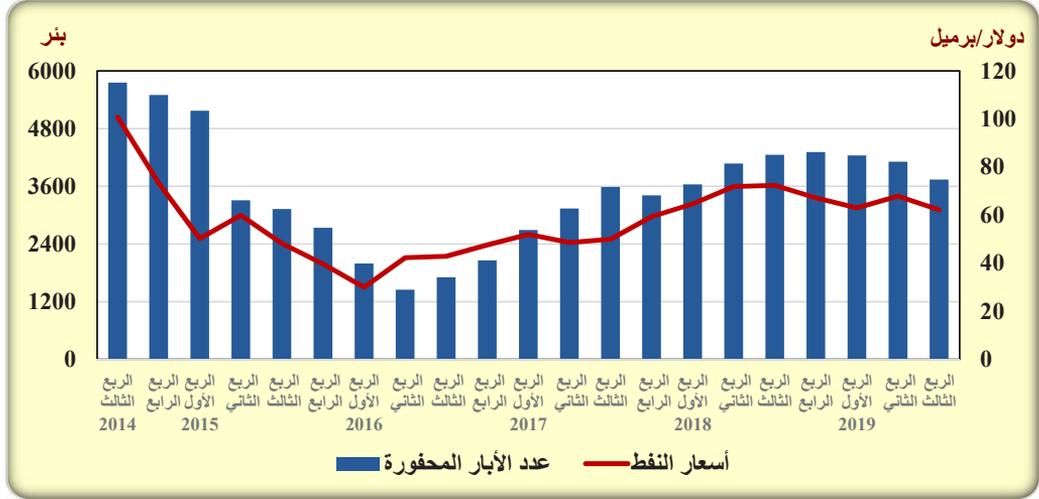
- الأبار المحفورة (المكتملة وغير المكتملة) من النفط والغاز الصخريين في الولايات المتحدة - تشير التقديرات الأولية إلى تراجع إجمالي عدد آبار النفط والغاز الصخريين المحفورة في الولايات المتحدة خلال الربع الثالث من عام 2019 بنحو 371 بئر، مقارنة بمستويات الربع السابق، وهو ثالث تراجع فصلي لها على التوالي منذ الربع الرابع من عام 2017، ليبلغ عددها 3740 بئر، وهو مستوى منخفض بنحو 515 بئر مقارنة بالربع المماثل من عام 2018. يعزى ذلك بشكل رئيسي إلى القيود المالية التي فرضت على العديد من شركات النفط الصخري المستقلة لتقليص عمليات الحفر، ويأتي تماشياً مع العلاقة الطردية بين عدد الأبار المحفورة ومتوسط أسعار النفط الخام التي شهدت تراجعاً في معدلاتها خلال الربع الثالث من عام 2019.

الجدير بالذكر، أن إجمالي عدد آبار النفط الصخري والغاز الصخري المحفورة في الولايات المتحدة الأمريكية، قد شهد تراجعاً متواصلاً بنسبة تزيد عن 70% منذ الربع الثالث من عام 2014 وحتى الربع الثاني من عام 2016، وذلك انعكاساً للتراجع الذي شهدته أسعار النفط الخام ذلك الحين، كما يوضح الشكل (13).



الشكل (13)

تطور إجمالي عدد الآبار المحفورة من النفط والغاز الصخريين في الولايات المتحدة الأمريكية،
خلال الفترة (2014 – 2019)



المصدر: إدارة معلومات الطاقة الأمريكية (EIA)، تقرير إنتاجية الحفر في مناطق النفط والغاز الصخري، أعداد مختلفة.

والجدير بالاهتمام أيضاً، أن النسبة الأكبر من الآبار المحفورة مكتملة الإنجاز، والتي تعرف بالآبار المحفورة المكتملة، وهي ترتبط بعلاقة طردية مع متوسط أسعار النفط الخام، أما النسبة الباقية من الآبار المحفورة لا يتم استكمالها إلا عند وصول أسعار النفط إلى مستويات مناسبة لمنتجي النفط والغاز الصخري وتعرف بالآبار غير المكتملة.

وفي هذا السياق، تشير التقديرات الأولية إلى استقرار إجمالي عدد الآبار المحفورة المكتملة من النفط الصخري والغاز الصخري في الولايات المتحدة الأمريكية خلال الربع الثالث من عام 2019 عند نفس مستوى الربع السابق وهو 4181 بنر، مرتفعاً بنحو 285 بنر مقارنة بالربع المماثل من عام 2018.

في حين تشير التقديرات الأولية إلى انخفاض كبير في الإجمالي التراكمي لعدد الآبار المحفورة غير المكتملة من النفط الصخري والغاز الصخري في نهاية الربع الثالث من عام 2019 بنحو 206 بنر، مقارنة بمستويات الربع السابق، ليبلغ عددها 7740 بنر، وهو مستوى مرتفع بنحو 456 بنر مقارنة بالربع المماثل من عام 2018.

الجدير بالذكر أن عدد الآبار المحفورة غير المكتملة قد شهد ارتفاعاً بصورة مطردة منذ شهر ديسمبر 2016 وحتى نهاية الربع الأول من عام 2019، ويعزي ذلك إلى سببين محتملين، أولهما هو توقعات بعض منتجي النفط الصخري بحدوث ارتفاع أكبر في أسعار النفط في المستقبل، وعليه تم تأخير تشغيل الآبار المحفورة غير المكتملة. والسبب المحتمل الثاني هو حدوث انخفاض في الكوادر البشرية العاملة في خدمات الحقول النفطية وأطقم عمليات التكسير الهيدروليكي والمطلوب توافرهم لإكمال تلك الآبار. ومنذ بداية الربع الثاني من عام 2019 شهد عدد الآبار المحفورة غير المكتملة من النفط الصخري والغاز الصخري تراجعاً مستمراً وبشكل ملحوظ، وذلك على خلفية توجه الشركات العاملة في مجال النفط الصخري نحو إتباع استراتيجية جديدة تقضي بزيادة الإنتاج مع الحفاظ على غطاء التكاليف. وقد يكون ذلك مؤشراً على تباطؤ نمو إنتاج النفط الصخري في الولايات المتحدة.

2.1.2. الطلب العالمي على النفط

ارتفع الطلب العالمي على النفط خلال الربع الثالث من عام 2019 بنحو 1.8 مليون ب/ي مقارنة بالربع السابق، أي بنسبة 1.8%، ليصل إلى 100.7 مليون برميل/يوم، مشكلاً ارتفاعاً بنحو 1.3 مليون برميل/يوم، أي بنسبة 1.3% مقارنة بالربع المماثل من العام الماضي، كما يوضح الجدول (6) والشكل (14).

الجدول (6)

تطور الطلب العالمي على النفط وفق المجموعات الدولية، (2018 – 2019)
(مليون برميل/يوم)

الدول الصناعية	دول العالم الاخرى	إجمالي الطلب العالمي	
48.2	51.2	99.4	الربع الثالث 2018
48.2	51.4	99.6	الربع الرابع
47.6	51.1	98.7	الربع الأول 2019
47.4	51.5	98.9	الربع الثاني
48.5	52.2	100.7	الربع الثالث
1.1	0.7	1.8	التغير عن الربع الثاني 2019
0.3	1.0	1.3	الربع الثالث 2018 (مليون ب/ي)

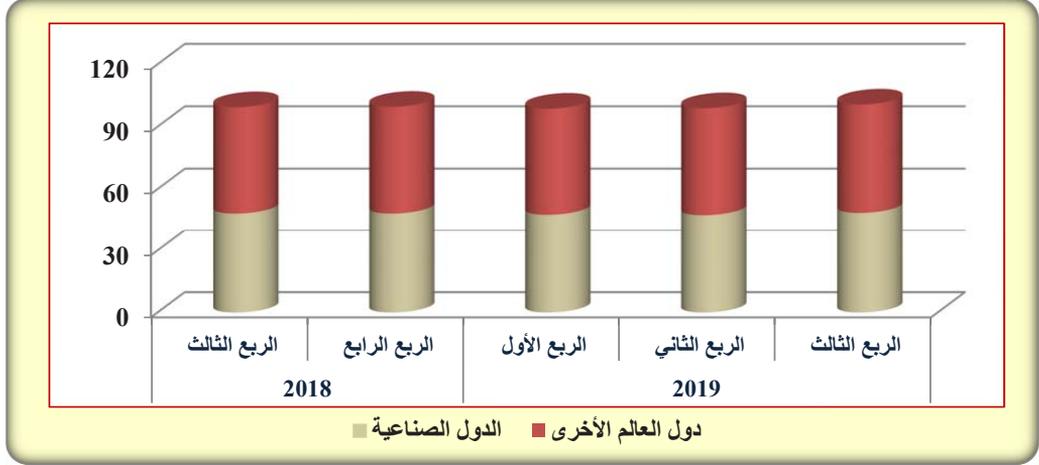
*بيانات تقديرية

المصادر:

- أعداد مختلفة من التقرير الشهري لمنظمة أوابك.



الشكل (14)
التطورات الربع السنوية للطلب العالمي على النفط، (2019 - 2018)
(مليون برميل/يوم)



المصدر: منظمة أوبك، التقرير الشهري حول السوق النفطية، أعداد مختلفة.

وفيما يلي بيان للتطورات التي شهدتها مستويات الطلب على النفط لكل مجموعة من المجموعات الدولية على حدة :

- الطلب على النفط في الدول الصناعية

ارتفع طلب الدول الصناعية على النفط خلال الربع الثالث من عام 2019 بحوالي 1.1 مليون برميل/يوم، أي بنسبة 2.3% مقارنة بالربع السابق، ليصل إلى نحو 48.5 مليون برميل/يوم، وهو مستوى مرتفع بنحو 300 ألف برميل/يوم مقارنة بالربع المماثل من العام الماضي.

وضمن مجموعة الدول الصناعية ارتفع طلب دول الأمريكتين بنحو 600 ألف برميل/يوم مقارنة بالربع السابق ليصل إلى 26.1 مليون برميل/يوم، مرتفعاً بنحو 300 ألف برميل/يوم مقارنة بالربع المماثل من العام الماضي. ويعزى ذلك بشكل رئيسي إلى ارتفاع الطلب على النفط في الولايات المتحدة، حيث ارتفع خلال شهر يوليو 2019 مقارنة بالشهر السابق ليصل إلى 21.1 مليون برميل/يوم، وذلك بدعم من زيادة الطلب على المواد الأولية في كلاً من قطاع البتروكيماويات الذي شهد مشروعات جديدة في النصف الثاني من عام 2019، وفي مصافي التكرير المحلية التي شهدت أعلى معدلات معالجة للنفط الخام خلال عام 2019، نظراً لقوة الطلب على السلع الاستهلاكية،

إلى جانب ارتفاع الطلب على غاز البترول المسيل والكيروسين ووقود الطائرات. ثم ارتفع الطلب الأمريكي خلال شهر أغسطس مسجلاً أعلى مستوى له منذ شهر فبراير 2007 وهو 21.7 مليون/يوم بدعم من ارتفاع الطلب على وقود الطائرات إلى مستوى قياسي شهري جديد وهو 1.9 مليون برميل/يوم بالإضافة إلى ارتفاع الطلب على الديزل وزيت الوقود. وفي شهر سبتمبر تراجع الطلب على النفط في الولايات المتحدة إلى 20.9 مليون برميل/يوم، نتيجة انخفاض الطلب على البنزين وانخفاض الطلب على زيت الوقود إلى أقل مستوى منذ عام 2013، بالإضافة إلى تراجع الطلب على وقود الطائرات بأكبر وتيرة موسمية لشهر سبتمبر منذ عام 2001، وذلك وفقاً للبيانات الصادرة عن إدارة معلومات الطاقة الأمريكية والمعهد الأمريكي للبترول.

كما ارتفع الطلب على النفط في كندا، بدعم من زيادة الطلب على كل من البنزين والكيروسين والديزل ووقود الطائرات. بينما تراجع الطلب على النفط في المكسيك للربع السادس على التوالي نتيجة الانخفاض الملحوظ في الطلب على غالبية المنتجات البترولية الرئيسية، باستثناء النافتا والديزل. وارتفع طلب دول أوروبا بحوالي 500 ألف برميل/يوم مقارنة بالربع السابق ليصل إلى 14.7 مليون برميل/يوم، وهو نفس المستوى المحقق خلال الربع المناظر من العام الماضي، وذلك على خلفية زيادة الطلب على البنزين وزيت الغاز والديزل (بخاصة الديزل الصناعي)، تزامناً مع تحسن الطلب المحلي وبخاصة الاستهلاك العائلي، وتوقع تزايد تشغيل مصافي التكرير خلال الأشهر المقبلة.

وارتفع طلب دول آسيا والمحيط الهادي بشكل طفيف بلغ حوالي 80 ألف برميل/يوم مقارنة بالربع السابق ليصل إلى 7.7 مليون برميل/يوم، وهو نفس المستوى المسجل خلال الربع المناظر من العام الماضي، نتيجة إنتعاش الطلب على غاز البترول المسيل والنافتا في قطاع البتروكيماويات في كوريا الجنوبية، وذلك للمرة الأولى منذ بداية عام 2019، تزامناً مع استمرار التراجع الملحوظ في الطلب على احتياجات الطاقة (وبخاصة من الوقود الثقيل وغاز البترول المسيل) في اليابان، وذلك على خلفية تصاعد المخاوف حول التجارة وخطة الحكومة نحو تشجيع استخدام الغاز الطبيعي المسيل. كما يوضح الجدول (7) والشكل (15).



الجدول (7)
تطور الطلب على النفط في الدول الصناعية
(مليون برميل/ يوم)

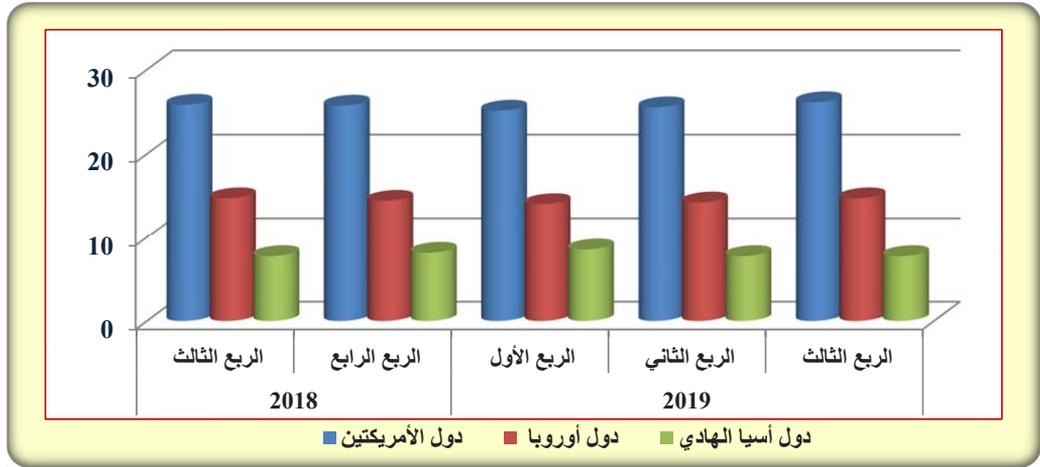
إجمالي الدول الصناعية	دول آسيا/الهادي	دول أوروبا	دول الأمريكتين	
48.2	7.7	14.7	25.8	الربع الثالث 2018
48.2	8.1	14.4	25.7	الربع الرابع
47.6	8.5	14.0	25.1	الربع الأول 2019
47.4	7.7	14.2	25.5	الربع الثاني
48.5	7.7	14.7	26.1	الربع الثالث *
1.1	0.08	0.5	0.6	التغير الربع الثاني 2019
0.3	-	-	0.3	عن الربع الثالث 2018

* بيانات تقديرية.

المصادر:

- أعداد مختلفة من التقرير الشهري لمنظمة أوبك.

الشكل (15)
التطورات الربع السنوية للطلب على النفط في الدول الصناعية، (2019 - 2018)
(مليون برميل/ يوم)



المصدر: منظمة أوبك، التقرير الشهري حول السوق النفطية، أعداد مختلفة.

- الطلب على النفط في الدول النامية

ارتفع طلب الدول النامية على النفط خلال الربع الثالث من عام 2019 بحوالي 400 ألف برميل/يوم، أي بنسبة 0.8% مقارنة بالربع السابق، ليصل إلى نحو 46.4 مليون برميل/يوم، وهو مستوى مرتفع بنحو 0.9 مليون برميل/يوم مقارنة بالربع المماثل من العام الماضي.

وضمن مجموعة الدول النامية، ارتفع الطلب على النفط في منطقة الشرق الأوسط وأفريقيا خلال الربع الثالث من عام 2019 بواقع 600 ألف برميل/يوم مقارنة بالربع السابق ليصل إلى 12.9 مليون برميل/يوم، وهو مستوى مرتفع بنحو 200 ألف برميل/يوم مقارنة بالربع المماثل من العام الماضي، وذلك على خلفية الطلب الموسمي خلال فصل الصيف لكلاً من المواصلات والوقود الصناعي.

حيث ارتفع الطلب على النفط في الدول العربية بحوالي 100 ألف برميل/يوم مقارنة بالربع السابق والربع المماثل من العام الماضي ليصل إلى 7.3 مليون برميل/يوم، أي ما يشكل 15.7% من إجمالي طلب الدول النامية خلال الربع الثالث من عام 2019. كما ارتفع طلب الدول الأخرى في منطقة الشرق الأوسط وأفريقيا بنحو 500 ألف برميل/يوم مقارنة بالربع السابق ليصل إلى 5.6 مليون برميل/يوم، مرتفعاً بنحو 100 ألف برميل/يوم مقارنة بالربع المماثل من العام الماضي.

وفيما يخص طلب الدول الآسيوية النامية فقد شهد تراجعاً ملحوظاً خلال الربع الثالث من عام 2019 بلغ نحو 500 ألف برميل/يوم مقارنة بالربع السابق ليصل إلى 26.7 مليون برميل/يوم، وهو مستوى مرتفع بنحو 700 ألف برميل/يوم مقارنة بنظيره المسجل خلال العام الماضي.

حيث إنخفض الطلب الصيني¹⁷، الذي يعد المحرك الرئيسي للنمو الاقتصادي الآسيوي وقاطرة التعافي في السوق المذكورة، بمقدار 200 ألف برميل/يوم مقارنة بالربع السابق، ليصل إلى 13 مليون برميل/يوم خلال الربع الثالث من عام 2019، وهو مستوى مرتفع بنحو 300 ألف برميل/يوم مقارنة بالربع المماثل من العام الماضي. وفي هذا السياق، تباطئ نمو الطلب على النفط في الصين بشكل ملحوظ خلال شهر يوليو 2019، وذلك على خلفية تباطؤ النمو الاقتصادي الذي انعكس سلباً على أداء القطاع الصناعي لينخفض الطلب على وقود الديزل، إلى جانب ضعف الطلب على البنزين تماشياً مع

¹⁷ صفحة رقم 93 وصفحة رقم 98 من التقرير.



تراجع مبيعات السيارات، وتراجع نشاط مصافي التكرير. وارتفع الطلب على النفط في الصين بشكل أكبر من المتوقع خلال شهر أغسطس بدعم من زيادة الطلب على غاز البترول المسال والناقتا في صناعة البتروكيماويات ووقود الطائرات في قطاع النقل، وذلك برغم نمو القطاع الصناعي بأدنى وتيرة منذ شهر فبراير 2002. وارتفع الطلب الصيني بشكل نسبي خلال شهر سبتمبر، وخاصة على البنزين والديزل ووقود الطائرات، نتيجة زيادة أنشطة السفر في الخريف، وهو موسم الذروة لاستهلاك النفط المكرر في الصين، تزامناً مع بدء تشغيل مصافي جديدة، والتحسين في قطاع البتروكيماويات، وتوسع نشاط المصانع في الصين بأسرع وتيرة في تسعة عشر شهراً، بدعم من الطلب المحلي.

وهنا تجدر الإشارة إلى أن المخاطر الرئيسية المحيطة بأفاق نمو الطلب على النفط في الصين ترتبط بالعديد من السياسات التي تدعم خفض استهلاك وقود النقل. حيث أدت حملة الصين للحد من التلوث في المدن الكبيرة إلى انتعاش الاستثمار في النقل الكهربائي، بما في ذلك البدء في استخدام الحافلات الكهربائية، وهو ما قد يؤدي إلى خفض نمو الطلب على المنتجات النفطية.

أما بالنسبة للاقتصاد الهندي، المحرك الآخر لنمو الاقتصاد الآسيوي، فقد إنخفض الطلب على النفط بنحو 200 ألف برميل/يوم مقارنة بالربع السابق ليصل إلى 4.6 مليون برميل/يوم، مرتفعاً بنحو 200 ألف برميل/يوم مقارنة الربع المماثل من العام الماضي. وفي هذا السياق، ارتفع الطلب على النفط في الهند خلال شهر يوليو 2019 بنحو 3.9% مقارنة بالشهر المناظر من العام السابق، وهي أكبر زيادة على أساس سنوي منذ شهر يناير 2019، بدعم من تحسن مبيعات المنتجات النفطية وبخاصة الديزل والغازولين وزيت الوقود. وفي شهر أغسطس تباطى نمو الطلب على النفط في الهند إلى أدنى مستوى له في تسعة أشهر وهو 2.8% على أساس سنوي، وذلك على خلفية إنخفاض مبيعات الديزل. وتراجع الطلب على النفط خلال شهر سبتمبر 2019 مسجلاً أدنى مستوياته منذ شهر يوليو 2017، نتيجة إنخفاض الطلب على زيت الوقود، والناقتا، والوقود الصناعي، ووقود الطائرات، والديزل وهو الوقود الأكثر استخداماً في الهند، إلى جانب إنخفاض الطلب على البيتومين بسبب إنخفاض أنشطة البناء وبخاصة بناء وتوسعة الطرق. ويأتي ذلك تزامناً مع تراجع

مبيعات المركبات التجارية نتيجة ارتفاع تكاليف التأمين. كما إنخفض الطلب في باقي الدول الآسيوية النامية بنحو 100 ألف برميل/يوم مقارنة بالربع السابق، ليصل إلى 9.1 مليون برميل/يوم. ومن جهة أخرى، ارتفع الطلب على النفط في دول أمريكا اللاتينية خلال الربع الثالث من عام 2019 بنحو 300 ألف برميل/يوم مقارنة بالربع السابق، ليصل إلى 6.8 مليون برميل/يوم، وهو مستوى مرتفع بنحو 20 ألف برميل/يوم مقارنة بالربع المماثل من عام 2018. حيث ارتفع الطلب على النفط في البرازيل خلال شهر يوليو 2019، تزامناً مع ارتفاع الطلب على وقود النقل مثل البنزين والديزل، قبل أن يتراجع خلال شهري أغسطس وسبتمبر، ليستقر عند نفس المستوى المحقق خلال الربع السابق. في حين ارتفع طلب دول أمريكا اللاتينية الأخرى، بنحو 300 ألف برميل/يوم مقارنة بالربع السابق ليصل إلى 4 مليون برميل/يوم.

- الطلب على النفط في الدول المتحولة

شهد طلب الدول المتحولة على النفط ارتفاعاً خلال الربع الثالث من عام 2019 بمقدار 320 ألف برميل/يوم مقارنة بالربع السابق ليصل إلى 5.8 مليون برميل/يوم، وهو مستوى مرتفع بنحو 100 ألف برميل/يوم مقارنة بالربع المماثل من العام الماضي. وقد جاء هذا الارتفاع من مجموعة دول الإتحاد السوفيتي السابق التي ارتفع طلبها على النفط بحوالي 280 ألف برميل/يوم مقارنة بالربع الثاني من عام 2019 ليصل إلى 5 مليون برميل/يوم، وهو مستوى مرتفع بنحو 80 ألف برميل/يوم مقارنة بالربع المماثل من عام 2018، تزامناً مع ارتفاع طلب باقي الدول المتحولة بنحو 40 ألف برميل/يوم مقارنة بالربع السابق. كما يوضح الشكل (16) والجدول (8).



الجدول (8)

تطور الطلب على النفط في دول العالم الأخرى (الإقتصادات النامية والمتحولة)، (2018 – 2019)
(مليون برميل/ يوم)

التغير عن (مليون ب/ي)	2019			2018			
	الربع الثاني 2019	الربع الثالث	الربع الثاني	الربع الأول	الربع الرابع	الربع الثالث	
0.9	0.4	46.4	46.1	45.6	45.5	45.5	الدول النامية
0.1	0.1	7.3	7.2	7.2	7.2	7.2	منها الدول العربية :
0.1	0.1	6.3	6.2	6.2	6.2	6.2	الدول الأعضاء
-	-	1.0	1.0	1.0	1.0	1.0	باقي الدول العربية
0.1	0.5	5.6	5.1	5.5	5.0	5.5	دول أخرى في الشرق الأوسط وأفريقيا
0.2	0.6	12.9	12.3	12.7	12.2	12.7	إجمالي الشرق الأوسط وأفريقيا
0.7	(0.5)	26.7	27.2	26.5	26.9	26.0	الدول الآسيوية النامية
0.3	(0.2)	13.0	13.2	12.6	13.1	12.7	منها: الصين
0.2	(0.2)	4.6	4.8	5.0	5.0	4.4	الهند
0.2	(0.1)	9.1	9.2	8.9	8.9	9.0	الدول الأخرى
0.02	0.3	6.8	6.6	6.4	6.5	6.8	دول أمريكا اللاتينية
0.1	-	2.8	2.8	2.8	2.7	2.7	منها: البرازيل
(0.1)	0.3	4.0	3.8	3.6	3.8	4.1	الدول الأخرى
0.1	0.3	5.8	5.5	5.5	5.8	5.7	الدول المتحولة
0.08	0.3	5.0	4.7	4.8	5.0	4.9	منها: الاتحاد السوفيتي السابق
1.0	0.7	52.2	51.5	51.1	51.4	51.2	إجمالي طلب الدول النامية والمتحولة

* بيانات تقديرية

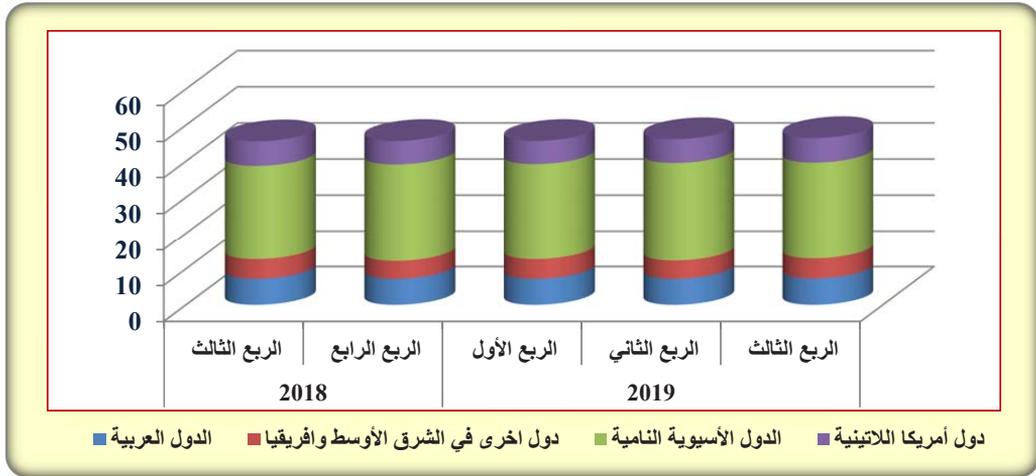
ملاحظة:

- الأرقام بين قوسين تعني سالبا.

المصادر:

- اعداد مختلفة من التقرير الشهري لمنظمة أوبك.

الشكل (16)
التطورات الربع السنوية للطلب على النفط في الدول النامية، (2018- 2019)
(مليون برميل/ يوم)



المصدر: منظمة أوبك، التقرير الشهري حول السوق النفطية، أعداد مختلفة.

3.1.2. مستويات المخزونات النفطية العالمية المختلفة

شهد إجمالي المخزونات النفطية العالمية (التجارية والإستراتيجية) في نهاية الربع الثالث من عام 2019 ارتفاعاً مقداره 2 مليون برميل، أي بنسبة 0.02% مقارنة بالربع السابق ليبلغ 8.953 مليار برميل، ما يمثل ارتفاعاً بنحو 263 مليون برميل، أي بنسبة 3% بالمقارنة بالربع المناظر من العام السابق.

- المخزون التجاري النفطي في الدول الصناعية¹⁸

ارتفع إجمالي المخزون التجاري النفطي في الدول الصناعية في نهاية الربع الثالث من عام 2019 بمقدار 17 مليون برميل عن مستوى الربع السابق ليصل إلى 2.947 مليار برميل، وهو مستوى مرتفع بمقدار 81 مليون برميل عن مستويات الربع المماثل من العام السابق. والجدير بالذكر أن إجمالي المخزون التجاري من النفط الخام في الدول الصناعية قد إنخفض في نهاية الربع الثالث من عام 2019 بمقدار 38 مليون برميل مقارنة بالربع السابق ليصل إلى 1.085 مليار برميل،

¹⁸ لا يشمل المخزون على متن الناقلات.



وهو مستوى مرتفع بمقدار 46 مليون برميل عن مستويات الربع المماثل من العام الماضي. بينما ارتفع إجمالي المخزون التجاري من المنتجات النفطية في الدول الصناعية بمقدار 55 مليون برميل مقارنة بالربع السابق ليصل إلى 1.862 مليار برميل، وهو مستوى مرتفع بمقدار 35 مليون برميل مقارنة بمستويات الربع المناظر من العام السابق.

يذكر أن المخزون التجاري النفطي في الأمريكتين قد إنخفض بمقدار 3 مليون برميل مقارنة بالربع السابق ليستقر عند 1.558 مليار برميل (منها 581 مليون برميل من النفط الخام و 977 مليون برميل من المنتجات)، وهو مستوى مرتفع بمقدار 17 مليون برميل مقارنة بمستويات الربع المناظر من العام السابق.

ومن ضمن مجموعة دول الأمريكتين، إنخفض المخزون التجاري النفطي في الولايات المتحدة في نهاية الربع الثالث من عام 2019 بمقدار 10 مليون برميل مقارنة بالربع السابق ليستقر عند 1.297 مليار برميل، وهو مستوى مرتفع بنحو 48 مليون برميل مقارنة بالمستوى المسجل في نهاية الربع المماثل من العام الماضي، حيث إنخفض المخزون التجاري من النفط الخام في الولايات المتحدة بنحو 46 مليون برميل مقارنة بالربع السابق ليستقر عند 423 مليون برميل، وذلك على خلفية ارتفاع معدلات تشغيل مصافي التكرير بشكل ملحوظ خلال شهري يوليو وأغسطس 2019، إلى جانب انخفاض واردات الولايات المتحدة من النفط الخام، وإنخفاض إنتاج النفط في خليج المكسيك بسبب الإعصار "Barry". وفي هذا السياق يذكر أن مخزونات النفط الخام الأمريكية قد إنخفضت في نهاية الأسبوع الأول من شهر سبتمبر 2019 إلى أقل مستوى لها منذ الأسبوع الأول من شهر أكتوبر 2018 وهو 416 مليون برميل. بينما ارتفع إجمالي المخزون التجاري من المنتجات النفطية بمقدار 36 مليون برميل مقارنة بالربع السابق ليستقر عند 874 مليون برميل، بدعم من ارتفاع إنتاج مصافي التكرير المحلية إلى أعلى مستوياته خلال عام 2019، وتباطؤ الأنشطة التجارية والاقتصادية.

أما المخزون التجاري النفطي في الدول الأوروبية فقد ارتفع بمقدار 6 مليون برميل مقارنة بالربع السابق ليستقر عند 987 مليون برميل (منها 357 مليون برميل من النفط الخام و 630 مليون برميل من المنتجات)، مرتفعاً بمقدار 51 مليون برميل بالمقارنة مع مستويات الربع المماثل من العام

الماضي، يأتي ذلك تزامناً مع ارتفاع المخزون التجاري من المنتجات النفطية بدعم من زيادة إنتاجية مصافي التكرير العاملة في دول أوروبا الصناعية¹⁹.

كما ارتفع **المخزون التجاري النفطي في دول آسيا/ الهادي** (وبخاصة المخزون التجاري من النفط في اليابان نتيجة ارتفاع وارداتها من النفط²⁰) بمقدار 15 مليون برميل بالمقارنة مع الربع السابق ليستقر عند 403 مليون برميل (منها 148 مليون برميل من النفط الخام و 255 مليون برميل من المنتجات)، وهو مستوى مرتفع بمقدار 14 مليون برميل بالمقارنة مع مستويات الربع المماثل من العام الماضي.

الجدير بالذكر أن الوصول بالمخزونات التجارية النفطية في دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية إلى مستوى متوسط السنوات الخمس السابقة²¹، يُعد من أهم أهداف اتفاق خفض الإنتاج بين دول أوبك ومنتجي النفط من خارجها. وفي هذا السياق، تجدر الإشارة إلى أن مستوى تلك المخزونات قد تراجعت عن متوسطها لخمس سنوات خلال الفترة من شهر أبريل وحتى شهر سبتمبر 2018، قبل أن تزيد عن هذا المتوسط مجدداً، لتصل الزيادة إلى نحو 28 مليون برميل في شهر ديسمبر 2018. ومع بدء دخول تعديلات اتفاق خفض الإنتاج بين دول (أوبك +) حيز التنفيذ في شهر يناير 2019، تراجعت هذه الزيادة لتصل إلى نحو 7.6 مليون برميل فقط في شهر أبريل، قبل أن ترتفع بشكل ملحوظ بعد ذلك، على الرغم من استمرار الالتزام القوي بتلك التعديلات، مسجلة 67 مليون برميل في شهر يونيو. وانعكس قرار دول (أوبك +) بتمديد اتفاق خفض الإنتاج حتى شهر مارس 2020 على المخزونات التجارية النفطية في دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية خلال الربع الثالث من عام 2019، حيث تراجعت الزيادة عن متوسط السنوات الخمس السابقة إلى 36 مليون برميل في شهر يوليو، واستمر تراجعها خلال شهر أغسطس لتصل إلى 11 مليون برميل، قبل أن ترتفع في شهر سبتمبر إلى 28 مليون برميل، مقارنة بزيادة بلغت نحو 278 مليون برميل عند بدء دخول هذا الاتفاق حيز التنفيذ أي في شهر يناير 2017، كما يوضح الشكل (17).

¹⁹ صفحة رقم 102 من التقرير.

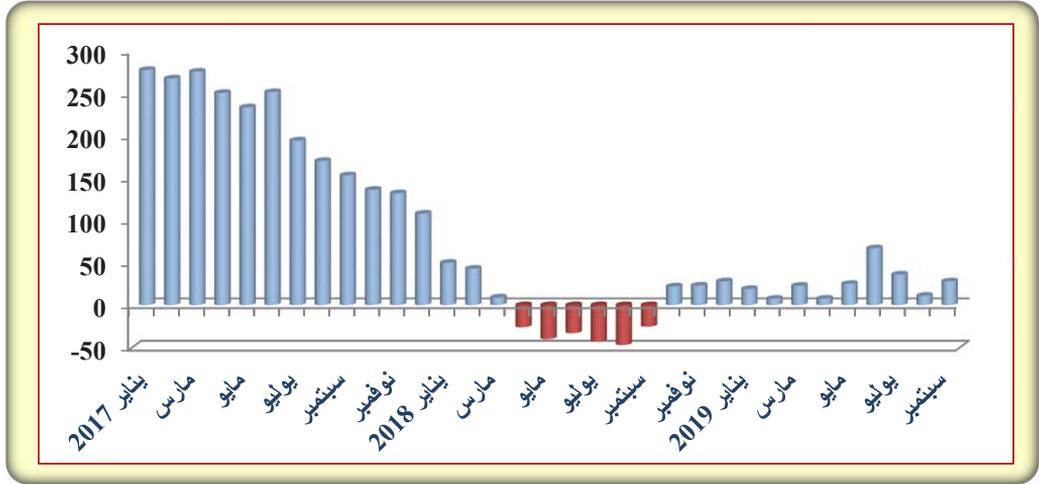
²⁰ صفحة رقم 93 من التقرير.

²¹ يتجه هذا المتوسط المتحرك نحو الارتفاع من شهر إلى آخر، وذلك لدخول الفترة التي تزايدت فيها المخزونات بالفعل ضمن النطاق الحسابي للمتوسط.



الشكل (17)

تطور الزيادة في المخزونات التجارية النفطية في دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية
عن متوسطها لخمس سنوات، خلال الفترة (يناير 2017 – سبتمبر 2019)
(مليون برميل)



المصدر: منظمة أوبك، التقرير الشهري حول السوق النفطية، أعداد مختلفة.

- المخزون التجاري العالمي²²

إنخفض المخزون التجاري النفطي في بقية دول العالم في نهاية الربع الثالث من عام 2019 بمقدار 26 مليون برميل مقارنة بالربع السابق ليصل إلى 3.023 مليار برميل، وهو مستوى مرتفع بنحو 232 مليون برميل مقارنة بالربع المماثل من العام الماضي، وبذلك يسجل مستوى إجمالي المخزون التجاري العالمي إنخفاضاً بنحو 9 مليون برميل خلال الربع الثالث من عام 2019 مقارنة بمستواه المسجل خلال الربع السابق ليصل إلى 5.970 مليار برميل، وهو مستوى مرتفع بمقدار 313 مليون برميل عن مستويات الربع المناظر من العام السابق.

²² لا يشمل المخزون على متن الناقلات.

- المخزون على متن الناقلات

ارتفع **المخزون التجاري النفطي على متن الناقلات** في نهاية الربع الثالث من عام 2019 بمقدار 17 مليون برميل مقارنة بالربع السابق ليصل إلى 1159 مليار برميل، وهو مستوى منخفض بمقدار 29 مليون برميل عن مستويات الربع المناظر من العام السابق.

- المخزون الاستراتيجي

إنخفض **المخزون الاستراتيجي** في دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية وجنوب أفريقيا والصين في نهاية الربع الثالث من عام 2019 بمقدار 6 مليون برميل مقارنة بالربع السابق ليصل إلى 1.824 مليار برميل، وهو مستوى منخفض بمقدار 22 مليون برميل عن مستويات الربع المماثل من العام الماضي.

وقد استقر **المخزون الاستراتيجي الأمريكي²³** في نهاية الربع الثالث من عام 2019 عند نفس مستوى الربع السابق وهو 645 مليون برميل (395 مليون برميل من الخام الثقيل عالي الكبريت و 250 مليون برميل من الخام الأمريكي الخفيف)، منخفضاً بنحو 15 مليون برميل بالمقارنة مع نهاية الربع المماثل من العام الماضي. هذا وقد أعلن الرئيس الأمريكي في منتصف شهر سبتمبر عن إصداره توجيهات بالسحب من المخزون النفطي الاستراتيجي الأمريكي إذا اقتضى الأمر، وذلك على خلفية التوترات الجيوسياسية التي شهدتها منطقة الشرق الأوسط خلال نفس الفترة. وفي هذا السياق، أشار وزير الطاقة الأمريكي إلى إنه قد وجه الوزارة للعمل مع وكالة الطاقة الدولية على خيارات العمل الجماعي العالمي، إذا اقتضت الضرورة تزويد الأسواق العالمية بالنفط.

تجدر الإشارة إلى أن وزارة الطاقة الأمريكية قد عرضت 10 مليون برميل من النفط العالي الكبريت من الاحتياطي النفطي الاستراتيجي للتسليم في الفترة بين الأول من شهر أكتوبر والثلاثون من شهر نوفمبر 2019، وذلك وفقاً لأحدث التقارير الصادرة في شهر أغسطس 2019. وفي هذا السياق، يذكر أنه خلال الأعوام القليلة الماضية، سمح الكونجرس الأمريكي ببيع نحو 290 مليون برميل لتمويل تحسين المخزون الاستراتيجي والميزانية الاتحادية، وذلك بهدف خفض حجم المخزون إلى نحو 410 مليون برميل بحلول نهاية عام 2027.

²³ يتواجد المخزون الاستراتيجي الأمريكي في أربع مواقع على طول سواحل ولايتي تكساس ولويزيانا التي تحتوى على خزانات عميقة تحت الأرض، وذلك وفقاً لإدارة معلومات الطاقة الأمريكية.



- إجمالي المخزون العالمي²⁴

ارتفع إجمالي المخزون العالمي بشكل طفيف في نهاية الربع الثالث من عام 2019 إلى 8.953 مليار برميل مسجلاً بذلك ارتفاعاً بنحو 2 مليون برميل فقط مقارنة بالربع السابق، وارتفاعاً بنحو 263 مليون برميل مقارنة بالربع المماثل من العام الماضي، كما يوضح الجدول (9) والشكل (18).

الجدول (9)
تطور المخزونات النفطية العالمية في نهاية الربع
(مليون برميل)

المنطقة	2019		2018		التغير عن (مليون برميل)
	الربع الثالث*	الربع الثاني	الربع الثالث	الربع الثالث	
الأمريكتين	1541	1561	1558	(3)	17
منها : الولايات المتحدة الأمريكية	1249	1307	1297	(10)	48
أوروبا	936	981	987	6	51
آسيا/الهادي	389	388	403	15	14
إجمالي الدول الصناعية	2866	2930	2947	17	81
بقية دول العالم	2791	3049	3023	(26)	232
إجمالي المخزون التجاري**	5657	5979	5970	(9)	313
المخزون على متن الناقلات	1188	1142	1159	17	(29)
المخزون الاستراتيجي منه :	1846	1830	1824	(6)	(22)
المخزون الاستراتيجي الأمريكي	660	645	645	-	(15)
إجمالي المخزون العالمي	8690	8951	8953	2	263
كفاية المخزون التجاري في الدول الصناعية (يوم)	59.3	60.2	60.7	0.5	1.4

* بيانات تقديرية.

** لا يشمل المخزون على متن الناقلات .

ملاحظة:

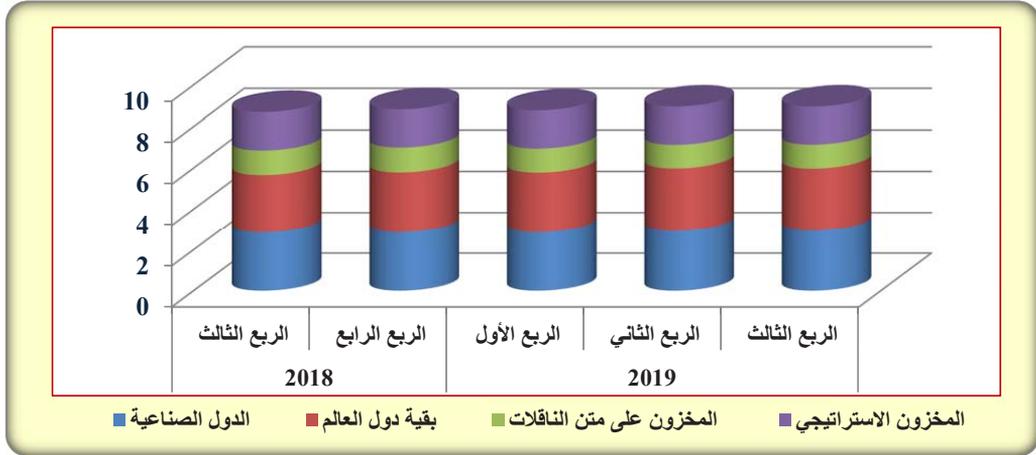
- الأرقام بين قوسين تعني سالبا.

المصادر:

Oil Market Intelligence -

²⁴ يشمل المخزون على متن الناقلات والمخزون الاستراتيجي.

الشكل (18)
تطور المخزونات النفطية العالمية في نهاية الربع، (2019 - 2018)
(مليار برميل)



المصدر: Oil Market Intelligence, Various Issues.

والجدير بالاهتمام أن كفاية المخزون التجاري في الدول الصناعية في نهاية الربع الثالث من عام 2019 قد بلغت حوالي 60.7 يوم من الاستهلاك، وهو مستوى أعلى من المسجل في نهاية الربع السابق البالغ 60.2 يوم من الاستهلاك، و أعلى من المستوى المسجل في نهاية الربع المماثل من العام الماضي البالغ 59.3 يوم من الاستهلاك.

2.2. العوامل الأخرى المؤثرة على أسعار النفط

1.2.2. عوامل الجغرافية السياسية (الجيوسياسية)

من العوامل التي أثرت بشكل كبير على أسعار النفط خلال الربع الثالث من عام 2019، تصاعد حدة التوترات الجيوسياسية في منطقة الشرق الأوسط، والتوترات حول التجارة العالمية وبخاصة بين الولايات المتحدة والصين، والتي أدت إلى فرض مزيد من القيود الجمركية المتبادلة، ومن ضمنها نسبة 5% على واردات النفط الخام الأمريكي القادم إلى الصين (أكبر مستورد للنفط في العالم)، وهي المرة الأولى التي يُستهدف فيها نفط الولايات المتحدة منذ بدء التوترات حول التجارة بين أكبر اقتصادين في العالم قبل أكثر من عام، مع عدم إنتهاء المفاوضات التجارية الجارية بين الطرفين منذ شهر ديسمبر 2018. إلى جانب الضغوطات الاقتصادية الأمريكية على الصادرات



النفطية من كلاً من إيران وفنزويلا، واستمرار حالة عدم اليقين بشأن خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي.

2.2.2. الدولار الأمريكي وأسعار الفائدة

تأثرت أسعار النفط الخام بتباين قوة الدولار الأمريكي خلال الربع الثالث من عام 2019، وذلك على خلفية الارتباط العكسي بينهما. فقد ارتفعت أسعار النفط في شهر يوليو 2019، مع إنخفاض سعر صرف الدولار مقابل عملات الأسواق الناشئة، وبرغم ارتفاعه مقابل العملات الرئيسية. وإنخفضت أسعار النفط في شهر أغسطس، على خلفية ارتفاع صرف الدولار مقابل معظم العملات الرئيسية وتسجيله لمكاسب هي الأكبر خلال عام 2019 مقابل عملات الأسواق الناشئة، وبدعم من الميزة النسبية للاقتصاد الأمريكي. وشهد شهر سبتمبر 2019 تحول الارتباط العكسي بين أسعار النفط الخام والدولار إلى ارتباط طردي، وهو أمر نادراً ما يحدث، ويستمر لفترة قصيرة من الزمن، نتيجة تزامن حدوث عدة عوامل متداخلة منها ما له علاقة باساسيات سوق النفط ومنها ما ليس له علاقة بذلك، حيث ارتفعت أسعار النفط الخام، تزامناً مع ارتفاع سعر صرف الدولار مقابل العملات الرئيسية والناشئة، بدعم من الأداء النسبي للاقتصاد الأمريكي مقابل الاقتصادات الرئيسية الأخرى، بالرغم من خفض سعر الفائدة الرئيسي من قبل مجلس الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي.

3.2.2. نشاط المضاربات

لعبت المضاربات دوراً كبيراً في تباين اتجاهات أسعار النفط الخام خلال الربع الثالث من عام 2019، فقد ارتفعت أسعار النفط في شهر يوليو 2019 بدعم من استمرار احتفاظ المضاربين والمستثمرين برؤية إيجابية بشأن آفاق نمو أسعار النفط، تزامناً مع تمديد إتفاق خفض الإنتاج بين دول (أوبك+) حتى شهر مارس 2020، فعلى صعيد أسواق العقود الآجلة²⁵، أقيمت صناديق التحوط على شراء عقود النفط الآجلة بوتيرة هي الأسرع في نحو 12 شهر خلال الأسبوع المنتهي في السادس عشر من شهر يوليو، كما أقيمت صناديق التحوط على زيادة شراء عقود النفط الآجلة، سواء بالرهان على ارتفاع أو إنخفاض الأسعار، خلال الأسبوع الأخير من الشهر. وتراجعت أسعار النفط بشكل ملحوظ خلال شهر أغسطس على خلفية تزايد المخاوف بشأن تصاعد التوترات التجارية وتباطؤ نمو

²⁵ عقود يتم الإتفاق من خلالها على تبادل كمية محددة من النفط بسعر محدد في تاريخ محدد، وهي الطريقة الأكثر استخداماً لشراء وبيع النفط.

الاقتصاد العالمي ومن ثم توقع تراجع الطلب العالمي على النفط، بالإضافة إلى تغريدات الرئيس الأمريكي غير المتوقعة، مما أدى إلى تراجع اهتمام كبير من قبل المضاربين والمستثمرين في العقود النفطية، لتقترب رهانات المضاربة على ارتفاع العقود الآجلة للخام الأمريكي من أضعف مستوياتها منذ عام 2013. وفي شهر سبتمبر 2019 ارتفعت أسعار النفط الخام بعد عودة اهتمام المضاربين والمستثمرين بالعقود النفطية على خلفية استمرار سياسات التحفيز الاقتصادي التي تتبعها البنوك المركزية الرئيسية. وبشكل عام أصبحت المراهنة على أسعار النفط الخام في ظل المتغيرات الحالية السريعة أكثر صعوبة.

3. حركة التجارة النفطية في الأسواق الرئيسية

1.3. واردات وصادرات الولايات المتحدة من النفط الخام والمنتجات النفطية

إنخفضت واردات الولايات المتحدة الأمريكية من النفط الخام خلال الربع الثالث من عام 2019 بحوالي 316 ألف ب/ي أي بنسبة 4.4% مقارنة بمستويات الربع السابق لتبلغ 6.8 مليون ب/ي، وهو مستوى منخفض بنحو 1.1 مليون ب/ي مقارنة بمستويات الربع المناظر من العام السابق. كما إنخفضت وارداتها من المنتجات النفطية بحوالي 12 ألف ب/ي فقط أي بنسبة 0.5% مقارنة بمستويات الربع السابق لتبلغ حوالي 2.4 مليون ب/ي، وهو مستوى منخفض بنحو 17 ألف ب/ي مقارنة بمستويات الربع المناظر من العام السابق.

وبالنسبة لمصادر الواردات من النفط الخام، فقد استحوذت الدول المنتجة من خارج منظمة أوبك على حوالي 80.5% من إجمالي واردات النفط الخام للولايات المتحدة الأمريكية خلال الربع الثالث من عام 2019 مقارنة بحوالي 66.5% خلال الربع المماثل من العام السابق. وقد ظلت كندا المزود الرئيسي للولايات المتحدة بنسبة 57.1% من إجمالي وارداتها من النفط الخام مقارنة بنسبة 45.7% خلال الربع المماثل من العام السابق.

واستحوذت الدول الأعضاء في منظمة أوبك على حوالي 19.5% من إجمالي واردات النفط الخام للولايات المتحدة الأمريكية خلال الربع الثالث من عام 2019 مقارنة بحوالي 33.5% خلال الربع المماثل من العام السابق. ومن ضمن دول أوبك، استأثرت الدول الأعضاء في منظمة أوبك



بنحو 11.3% من إجمالي واردات النفط الخام للولايات المتحدة الأمريكية مقارنة بنحو 21% خلال الربع المماثل من العام السابق.

أما فيما يخص **مصادر الواردات من المنتجات النفطية**، فقد استحوذت الدول المنتجة من خارج منظمة أوبك على حوالي 92.6% من إجمالي واردات الولايات المتحدة الأمريكية من المنتجات النفطية خلال الربع الثالث من عام 2019 مقارنة بحوالي 87.5% خلال الربع المماثل من العام السابق. وتعد كندا المزود الرئيسي للولايات المتحدة باحتياجاتها من المنتجات النفطية حيث وصلت النسبة إلى 22.1% من إجمالي وارداتها من المنتجات النفطية مقارنة بنسبة 24.5% خلال الربع المماثل من العام السابق.

بينما استحوذت الدول الأعضاء في منظمة أوبك على حوالي 7.4% فقط من إجمالي واردات المنتجات النفطية للولايات المتحدة الأمريكية خلال الربع الثالث من عام 2019 مقارنة بحوالي 12.5% خلال الربع المماثل من العام السابق. ومن ضمن دول أوبك، استأثرت الدول الأعضاء في منظمة أوبك بنحو 6.2% من إجمالي واردات المنتجات النفطية للولايات المتحدة الأمريكية مقارنة بنحو 7.1% خلال الربع المماثل من العام السابق، كما يوضح الجدول (10) والشكلين (19) و (20).

وفي هذا السياق، تجدر الإشارة إلى توقف واردات الولايات المتحدة النفطية من فنزويلا خلال الربع الثالث من عام 2019، وذلك على خلفية الضغوطات الاقتصادية الأمريكية على قطاع الطاقة في فنزويلا والتي دخلت حيز التنفيذ في الثامن والعشرين من شهر أبريل 2019، مقابل استحواذ فنزويلا على حصة بلغت حوالي 6.9% و 4.4% من إجمالي واردات الولايات المتحدة من النفط الخام والمنتجات النفطية على الترتيب خلال الربع المماثل من العام السابق.



الجدول (10)

مصادر واردات الولايات المتحدة الأمريكية من النفط الخام والمنتجات النفطية، (2018-2019)
(مليون برميل / يوم)

المنتجات النفطية				النفط الخام			
الربع الثالث *2019		الربع الثالث 2018		الربع الثالث *2019		الربع الثالث 2018	
النسبة (%)	الكمية	النسبة (%)	الكمية	النسبة (%)	الكمية	النسبة (%)	الكمية
7.4	0.2	12.5	0.3	19.5	1.3	33.5	2.6
دول أوبك				دول أوبك			
6.2	0.1	7.1	0.2	11.3	0.8	21.0	1.7
الدول الأعضاء في أوابك				الدول الأعضاء في أوابك			
1.2	0.03	5.4	0.1	8.2	0.6	12.5	1.0
دول أوبك غير العربية				دول أوبك غير العربية			
92.6	2.2	87.5	2.1	80.5	5.5	66.5	5.3
دول خارج أوبك				دول خارج أوبك			
22.1	0.5	24.5	0.6	57.1	3.9	45.7	3.6
كندا				كندا			
17.5	0.4	16.7	0.4	9.7	0.7	9.7	0.8
روسيا				المكسيك			
5.8	0.14	5.3	0.1	4.5	0.3	3.3	0.3
كوريا الجنوبية				كولومبيا			
5.0	0.12	2.2	0.1	9.2	0.6	7.8	0.6
هولندا				باقي دول العالم			
4.3	0.10	2.0	0.05				
البرازيل							
4.2	0.10	3.2	0.08				
الهند							
3.6	0.08	3.1	0.07				
بلجيكا							
3.3	0.08	5.0	0.12				
المملكة المتحدة							
2.8	0.07	1.4	0.03				
كولومبيا							
2.8	0.07	0.7	0.02				
مصر							
2.3	0.05	2.5	0.06				
أستراليا							
1.7	0.04	1.0	0.02				
البلقان							
1.7	0.04	2.0	0.05				
النرويج							
1.6	0.04	1.9	0.04				
تركيا							
1.6	0.04	1.0	0.02				
فنلندا							
1.4	0.03	0.8	0.02				
سنغافورة							
1.4	0.03	1.6	0.04				
المكسيك							
0.5	0.01	0.7	0.02				
الصين							
9.0	0.3	11.9	0.4				
باقي دول العالم							
2.4		2.4		6.8		7.9	
إجمالي الواردات				إجمالي الواردات			

*بيانات تقديرية

المصدر:

- إدارة معلومات الطاقة الأمريكية (EIA).

وعلى جانب **الصادرات**، إنخفضت صادرات الولايات المتحدة من النفط الخام خلال الربع الثالث من عام 2019 بحوالي 75 ألف ب/ي، أي بنسبة 2.5% مقارنة بمستويات الربع السابق لتصل إلى نحو 2.9 مليون ب/ي، وهو مستوى مرتفع بنحو 1.1 مليون ب/ي مقارنة بمستويات الربع المماثل من العام السابق. كما إنخفضت الصادرات الأمريكية من المنتجات النفطية بنحو 85 ألف ب/ي، أي بنسبة 1.6% مقارنة بمستويات الربع السابق لتبلغ حوالي 5.1 مليون ب/ي، وهو مستوى مرتفع بنحو 27 ألف ب/ي مقارنة بمستويات الربع المماثل من العام الماضي.

وبالنسبة **لوجهة الصادرات من النفط الخام**، تأتي كوريا الجنوبية في المرتبة الأولى بنسبة 18.1% من إجمالي صادرات الولايات المتحدة خلال الربع الثالث من عام 2019 مقارنة بنسبة 12.5% خلال الربع المماثل من العام السابق. وفي هذا السياق، ارتفعت واردات كوريا الجنوبية من الخام الأمريكي في شهر سبتمبر 2019 بأكثر من ضعفي المستوى المسجل خلال الشهر المماثل من العام الماضي، وفقاً لأحدث البيانات الصادرة من جمارك كوريا الجنوبية. وتراجعت كندا إلى المرتبة الثانية بنسبة 16.4%، ثم تأتي الصين في المرتبة الثالثة بنسبة 8.8% فقط، بعد أن كانت أكبر مستوردي النفط الخام من الولايات المتحدة، ويعزى ذلك إلى استمرار التوترات حول التجارة بين الولايات المتحدة والصين، تزامناً مع فرض الصين تعريف جمركية نسبتها 5% على وارداتها من النفط الخام الأمريكي، وهي المرة الأولى التي يُستهدف فيها نفط الولايات المتحدة منذ بدء التوترات حول التجارة بين أكبر اقتصادين في العالم قبل أكثر من عام. وفي هذا السياق، تجدر الإشارة إلى توقف صادرات الولايات المتحدة من النفط الخام إلى الصين خلال الفترة (أغسطس – أكتوبر) 2018 وخلال شهر يناير 2019، وذلك وفقاً لأحدث التقارير الصادرة عن وكالة معلومات الطاقة الأمريكية. أما فيما يخص **وجهة الصادرات من المنتجات النفطية**، تأتي الدول الآسيوية في المرتبة الأولى بنسبة 20.4% من إجمالي صادرات الولايات المتحدة الأمريكية من المنتجات النفطية خلال الربع الثالث من عام 2019 مقارنة بنسبة 19.2% خلال الربع المماثل من العام السابق، تليها المكسيك بنسبة 20.2% مقارنة بنسبة 21.9% خلال الربع المماثل من العام السابق. وقد استحوذت دول أمريكا اللاتينية على حوالي 18.2%، واستحوذت الدول الأوروبية وكندا على حوالي 15.4% و 9.4% على الترتيب، كما يوضح الجدول (11) والشكلين (21) و(22).



الجدول (11)
وجهة صادرات الولايات المتحدة الأمريكية من النفط الخام والمنتجات النفطية، (2018-2019)
(مليون برميل / يوم)

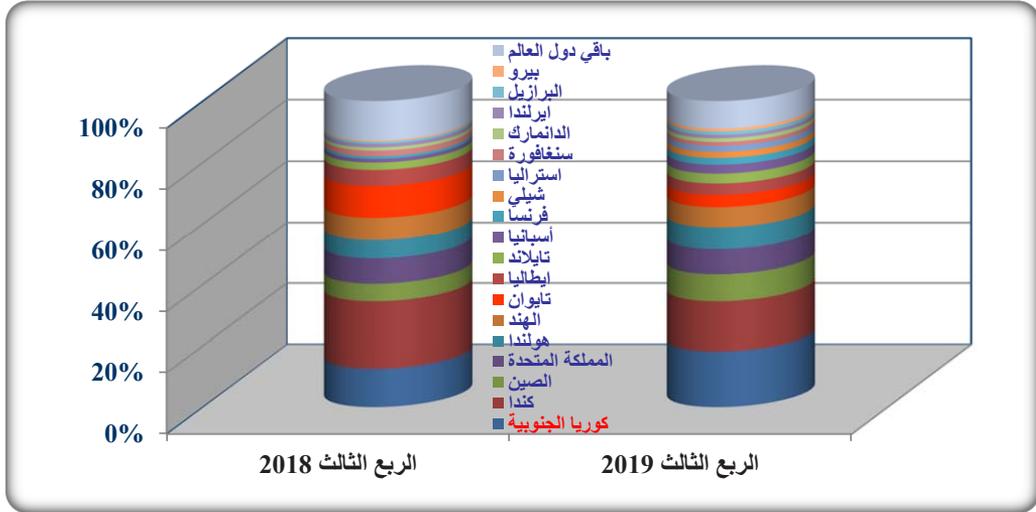
المنتجات النفطية				النفط الخام				
الربع الثالث *2019		الربع الثالث 2018		الربع الثالث *2019		الربع الثالث 2018		
النسبة (%)	الكمية	النسبة (%)	الكمية	النسبة (%)	الكمية	النسبة (%)	الكمية	
20.4	1.0	19.2	1.0	18.1	0.5	12.5	0.2	كوريا الجنوبية
20.2	1.0	21.9	1.1	16.4	0.5	22.0	0.4	كندا
18.2	0.9	18.3	0.9	8.8	0.3	5.7	0.1	الصين
15.4	0.8	14.9	0.8	8.3	0.2	8.4	0.2	المملكة المتحدة
9.4	0.5	10.1	0.5	7.3	0.2	6.0	0.1	هولندا
16.4	0.8	15.6	0.8	6.6	0.2	7.4	0.1	الهند
				4.0	0.1	10.4	0.2	تايوان
				3.7	0.1	5.2	0.1	إيطاليا
				3.2	0.1	2.4	0.04	تايلاند
				2.9	0.1	1.2	0.02	أستراليا
				2.2	0.06	0.8	0.01	فرنسا
				2.0	0.06			شيلي
				1.9	0.06			استراليا
				1.3	0.04	1.9	0.03	سنغافورة
				1.2	0.04	1.0	0.02	الدانمارك
				1.1	0.03	1.2	0.02	أيرلندا
				1.1	0.03	0.7	0.01	البرازيل
				1.0	0.03	0.4	0.01	بيرو
				8.9	0.3	12.8	0.2	باقي دول العالم
	5.1		5.1		2.9		1.8	إجمالي الصادرات

* بيانات تقديرية

المصدر:

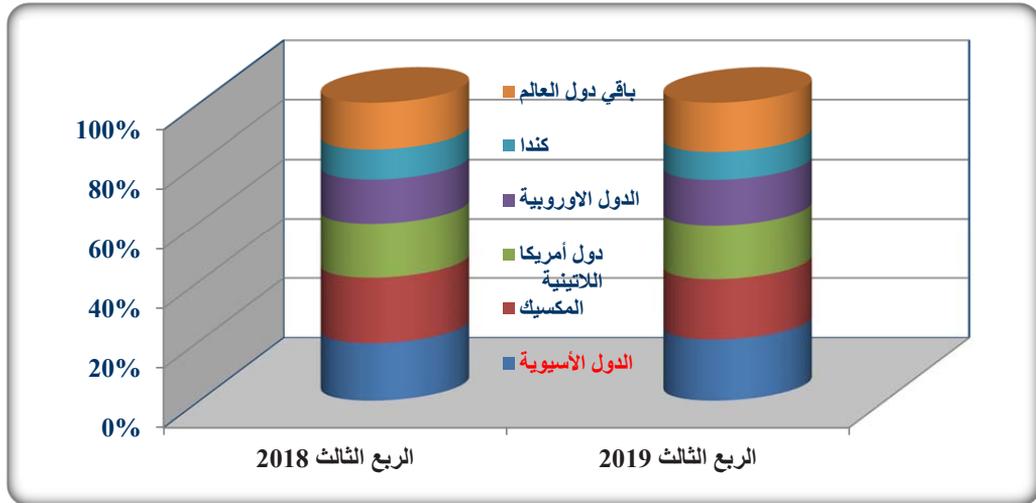
- إدارة معلومات الطاقة الأمريكية (EIA).

الشكل (21)
وجهة صادرات الولايات المتحدة من النفط الخام، (2018 - 2019)
(%)



المصدر: إدارة معلومات الطاقة الأمريكية (EIA).

الشكل (22)
وجهة صادرات الولايات المتحدة من المنتجات النفطية، (2018 - 2019)
(%)



المصدر: إدارة معلومات الطاقة الأمريكية (EIA).



وبذلك ينخفض صافي الواردات النفطية للولايات المتحدة خلال الربع الثالث من عام 2019 بحوالي 168 ألف ب/ي، أي بنسبة 13.1% مقارنة مع الربع السابق ليصل إلى نحو 1.114 مليون ب/ي، وهو مستوى منخفض بنحو 2.1 مليون ب/ي مقارنة بمستويات الربع المماثل من العام الماضي، كما يوضح الجدول (12) والجدول (13).

الجدول (12)

تطور صافي واردات (صادرات) النفط الخام في الولايات المتحدة واليابان والصين والهند
(مليون برميل/يوم)

الهند	الصين	اليابان	الولايات المتحدة	
4.5	8.9	3.1	6.1	الربع الثالث 2018
4.6	10.0	3.1	5.2	الربع الرابع
4.6	9.9	3.2	4.3	الربع الأول 2019
4.5	10.0	3.0	4.1	الربع الثاني
4.5	9.9	3.1	3.9	الربع الثالث *
—	(0.100)	0.083	(0.241)	التغير عن الربع الثاني 2019
—	0.967	(0.017)	(2.069)	الربع الثالث 2018 (مليون ب/ي)

الجدول (13)

تطور صافي واردات (صادرات) المنتجات النفطية في الولايات المتحدة واليابان والصين والهند
(مليون برميل/يوم)

الهند	الصين	اليابان	الولايات المتحدة	
(0.6)	0.2	0.4	(2.7)	الربع الثالث 2018
(0.6)	0.2	0.6	(3.6)	الربع الرابع
(0.3)	(0.1)	0.3	(2.8)	الربع الأول 2019
(0.3)	0.07	0.3	(2.9)	الربع الثاني
(0.6)	0.05	0.3	(2.8)	الربع الثالث *
(0.224)	(0.017)	(0.005)	0.073	التغير عن الربع الثاني 2019
0.021	(0.167)	(0.071)	(0.044)	الربع الثالث 2018 (مليون ب/ي)

*بيانات تقديرية

ملاحظة:

- الأرقام بين قوسين تعني سالبا.

المصادر:

— أعداد مختلفة من التقرير الشهري لمنظمة أوبك. Ministry of Petroleum & Natural Gas, India
— إدارة معلومات الطاقة الأمريكية (EIA). General Administration of Customs, China

2.3. واردات وصادرات اليابان من النفط الخام والمنتجات النفطية

ارتفعت واردات اليابان النفطية بشكل طفيف خلال الربع الثالث من عام 2019، حيث ارتفعت وارداتها من النفط الخام بنحو 83 ألف ب/ي، أي بنسبة 2.8% مقارنة بمستويات الربع السابق لتبلغ حوالي 3.1 مليون ب/ي، وهو مستوى منخفض بنحو 17 ألف ب/ي مقارنة بمستويات الربع المماثل من العام الماضي. كما ارتفعت وارداتها من المنتجات النفطية بحوالي 63 ألف ب/ي، أي بنسبة 7.6% مقارنة بمستويات الربع السابق لتبلغ حوالي 897 ألف ب/ي، وهو مستوى منخفض بنحو 42 ألف ب/ي مقارنة بمستويات الربع المماثل من العام الماضي.

وعلى جانب الصادرات، ارتفعت صادرات اليابان من المنتجات النفطية بحوالي 68 ألف ب/ي، أي بنسبة 12.7% مقارنة بمستويات الربع السابق لتبلغ حوالي 603 ألف ب/ي، وهو مستوى مرتفع بنحو 29 ألف ب/ي مقارنة بمستويات الربع المماثل من العام الماضي.

وبذلك ارتفع صافي الواردات النفطية لليابان خلال الربع الثالث من عام 2019 بحوالي 78 ألف ب/ي، أي بنسبة 2.4% مقارنة مع الربع السابق ليصل إلى 3.3 مليون ب/ي، وهو مستوى منخفض بنحو 88 ألف ب/ي مقارنة بمستويات الربع المماثل من العام الماضي، كما يوضح الجدول (12) والجدول (13) المشار إليه سابقاً.

3.3. واردات وصادرات الصين من النفط الخام والمنتجات النفطية

إنخفضت واردات الصين من النفط الخام خلال الربع الثالث من عام 2019 بحوالي 100 ألف ب/ي، أي بنسبة 1% مقارنة بمستويات الربع السابق لتبلغ حوالي 9.9 مليون ب/ي، وهو مستوى مرتفع بنحو 967 ألف ب/ي مقارنة بمستويات الربع المماثل من العام الماضي.

هذا وقد أشارت أحدث بيانات رسمية صادرة عن الإدارة العامة للجمارك الصينية إلى استقرار واردات الصين من النفط الخام خلال شهر يوليو 2019 قرب نفس المستوى المسجل خلال الشهر السابق وهو 9.7 مليون ب/ي. وارتفعت تلك الواردات إلى نحو 9.9 مليون ب/ي خلال شهر أغسطس، بدعم من إنتاج هوامش التكرير، رغم استمرار الفائض في المنتجات النفطية. وفي شهر سبتمبر 2019 ارتفعت واردات الصين من النفط الخام، على خلفية زيادة الطلب على اللقيم بفعل بدء إنتاج مصافي جديدة كبيرة، تزامناً مع زيادة أنشطة السفر في الخريف، وهو موسم الذروة لاستهلاك



النفط المكرر في الصين، لتسجل الواردات نحو 10 مليون ب/ي، وهو أعلى مستوى لها منذ شهر أبريل 2019، عندما بلغت مستوى قياسي جديد وهو 10.7 مليون ب/ي. كما أشارت أحدث بيانات رسمية صادرة عن الإدارة العامة للجمارك الصينية إلى تراجع واردات الصين من النفط الخام الإيراني خلال شهر سبتمبر 2019 بأكثر من 70% مقارنة بالشهر المماثل من العام السابق، وذلك على خلفية الضغوطات الاقتصادية الأمريكية المفروضة على صادرات النفط الإيرانية في شهر نوفمبر 2018، والتي كانت الصين قبلها من أكبر المشترين للنفط الإيراني بنحو 700 ألف ب/ي. وقررت أكبر شركة للنفط والغاز في الصين "CNPC"، التخلي عن المشتريات المباشرة للنفط الفنزويلي بسبب الضغوطات الاقتصادية الأمريكية على فنزويلا، حيث أوقفت الشركة شراء حوالي 5 مليون برميل من النفط، كما تخلت عن التحميل المخطط للخام على ناقلات النفط لشهر أغسطس 2019، وهي المرة الأولى التي ترفض فيها الصين شراء النفط الفنزويلي منذ أكثر من عشر سنوات.

في المقابل واصلت المملكة العربية السعودية احتفاظها بمركزها كأكبر مورد للنفط الخام إلى الصين، حيث بلغت واردات الصين من النفط الخام السعودي خلال شهر سبتمبر 2019 نحو 1.74 مليون ب/ي، وهو ما يمثل حوالي ضعف المستوى المسجل خلال الشهر المماثل من العام السابق، وذلك وفقاً لأحدث البيانات الجمركية.

كما إنخفضت واردات الصين من المنتجات النفطية بحوالي 133 ألف ب/ي، أي بنسبة 9.3% مقارنة بمستويات الربع السابق لتبلغ 1.3 مليون ب/ي، وهو مستوى منخفض بنحو 67 ألف ب/ي مقارنة بمستويات الربع المماثل من العام الماضي.

وفيما يتعلق بالصادرات، لم تصدر الصين أي كميات من النفط الخام خلال الربع الثالث من عام 2019. في حين إنخفضت صادراتها من المنتجات النفطية، وبخاصة البنزين، بحوالي 117 ألف ب/ي، أي بنسبة 8.5% مقارنة بمستويات الربع السابق لتبلغ 1.2 مليون ب/ي، وهو مستوى مرتفع بنحو 100 ألف ب/ي مقارنة بمستويات الربع المماثل من العام الماضي.

وبذلك إنخفض صافي الواردات النفطية للصين خلال الربع الثالث من عام 2019 بحوالي 116 ألف ب/ي، أي بنسبة 1.2% مقارنة مع الربع السابق ليصل إلى 9.9 مليون ب/ي، وهو مستوى مرتفع بنحو 800 ألف ب/ي مقارنة بمستويات الربع المماثل من العام الماضي، كما يوضح الجدول (12) والجدول (13) المشار إليهما آنفاً.

4.3. واردات وصادرات الهند من النفط الخام والمنتجات النفطية

استقرت واردات الهند من النفط الخام خلال الربع الثالث من عام 2019 عند نفس المستوى المسجل خلال الربع السابق والربع المماثل من العام الماضي وهو 4.5 مليون ب/ي، مع تقليص بعض شركات التكرير من مشتريات النفط بسبب أعمال الصيانة أو تغيير أنظمة الوقود خلال شهر سبتمبر.

بينما إنخفضت واردات الهند من المنتجات النفطية بحوالي 91 ألف ب/ي، أي بنسبة 10.2% مقارنة بمستويات الربع السابق لتبلغ حوالي 802 ألف ب/ي، وهو مستوى منخفض بنحو 67 ألف ب/ي مقارنة بمستويات الربع المماثل من العام الماضي. ويعزى ذلك إلى التراجع الملحوظ في الواردات من زيت الوقود والديزل نتيجة التراجع في مبيعات السيارات خلال شهر يوليو 2019 مقارنة بالشهر السابق، قبل أن ترتفع واردات زيت الوقود خلال شهر سبتمبر 2019 إلى أعلى مستوياتها في أكثر من ثمان سنوات، وفقاً لبيانات وزارة النفط والغاز الطبيعي في الهند.

وفيما يتعلق بالصادرات، ارتفعت صادرات الهند من المنتجات النفطية بحوالي 133 ألف ب/ي، أي بنسبة 10.8% مقارنة بمستويات الربع السابق لتبلغ حوالي 1.4 مليون ب/ي، وهو مستوى منخفض بنحو 67 ألف ب/ي مقارنة بمستويات الربع المماثل من العام الماضي.

وبذلك ينخفض صافي الواردات النفطية للهند خلال الربع الثالث من عام 2019 بحوالي 224 ألف ب/ي، أي بنسبة 5.4% مقارنة مع الربع السابق ليصل إلى 3.9 مليون ب/ي، وهو مستوى مرتفع بنحو 21 ألف ب/ي مقارنة بمستويات الربع المماثل من العام الماضي، كما يوضح الجدول (12) والجدول (13) المشار إليهما سابقاً.



5.3. صادرات دول الاتحاد السوفيتي السابق من النفط الخام والمنتجات النفطية

ارتفعت صادرات دول الاتحاد السوفيتي السابق من النفط الخام خلال الربع الثالث من عام 2019 بحوالي 317 ألف ب/ي، أي بنسبة 4.6% مقارنة بمستويات الربع السابق لتبلغ نحو 7.3 مليون ب/ي، وهو مستوى مرتفع بنحو 417 ألف ب/ي مقارنة بمستويات الربع المماثل من العام الماضي، يأتي ذلك تزامناً مع ارتفاع مستوى الإمدادات النفطية من روسيا في ظل التأهب لفصل الشتاء القادم²⁶. كما ارتفعت صادراتها من المنتجات النفطية بحوالي 283 ألف ب/ي، أي بنسبة 10.6% مقارنة بمستويات الربع السابق لتبلغ حوالي 3 مليون ب/ي، وهو مستوى مرتفع بنحو 50 ألف ب/ي مقارنة بمستويات الربع المماثل من العام الماضي، يأتي هذا عقب التراجع التي شهدته تلك الصادرات خلال الربع السابق على خلفية تلوث شحنات النفط الروسي المتجهة عبر خط أنابيب Druzhba إلى أوروبا بالكوريد العضوي.

4. تطور صناعة تكرير النفط الخام العالمية

تحسن أداء صناعة تكرير النفط الخام العالمية بشكل ملحوظ خلال الربع الثالث من عام 2019، حيث شهدت أسواق المنتجات النفطية على مستوى العالم مكاسب قوية خلال شهر يوليو، بدعم من زيادة هوامش تكرير مصافي تكرير النفط، وبخاصة المصافي العاملة في أوروبا وآسيا، حيث ارتفعت الهوامش بأكثر من 3 دولار/ برميل، مع اقتراب ذروة الطلب في موسم الصيف من نهايتها. وأظهرت أسواق المنتجات أداء متباين بشكل عام خلال شهر أغسطس، تزامناً مع إنخفاض ملحوظ في أسواق الناقتا وزيت الوقود عالي المحتوى الكبريتي. واستمر الأداء المتباين لأسواق المنتجات النفطية خلال شهر سبتمبر 2019، وذلك على خلفية قيام مصافي النفط العاملة في الحوض الأطلسي ببدء الصيانة الموسمية في موسم الخريف من جانب، وإنتعاش أسواق زيت الوقود عالي المحتوى الكبريتي، قبل ثلاثة أشهر من تطبيق القواعد الجديدة للمنظمة البحرية الدولية (IMO) 2020 بشأن الوقود البحري منخفض المحتوى الكبريتي.

²⁶ صفحة رقم 64 من التقرير.

ارتفعت كميات النفط الخام المستهلك في المصافي العالمية خلال الربع الثالث من عام 2019 بنحو 1.9 مليون برميل/يوم، أي بنسبة 2.3% مقارنة بالربع السابق لتصل إلى 83.7 مليون برميل/يوم، وهو مستوى منخفض بنحو 0.2 مليون برميل/يوم، أي بنسبة 0.2% مقارنة بالربع المماثل من العام الماضي.

وعلى مستوى المجموعات الدولية، ارتفعت كميات النفط الخام المستهلك في مصافي الدول الصناعية خلال الربع الثالث من عام 2019 بنحو 1.4 مليون برميل/يوم مقارنة بالربع السابق لتصل إلى 39.2 مليون برميل/يوم، وفي هذا السياق، تجدر الإشارة إلى تحسن أداء مصافي تكرير النفط العاملة في الولايات المتحدة بشكل عام، برغم استمرار توقف مصفاة "Philadelphia" عن العمل، وهي أكبر وأقدم مصفاة نفطية عن الساحل الشرقي للولايات المتحدة، وتبلغ طاقتها الإنتاجية 335 ألف برميل/يوم، وذلك على خلفية الحريق الهائل الذي إجتاحتها في الحادي والعشرين من شهر يونيو 2019. حيث ارتفعت هوامش تكرير مصافي النفط الأمريكية خلال شهر يوليو، وإن كان بقدر أقل من المستوى المحقق في أوروبا وآسيا، بدعم من ارتفاع أسعار المنتجات، وإنخفضت تلك الهوامش في شهر أغسطس نتيجة زيادة المخزون من المنتجات النفطية المكررة، قبل أن تعاود الارتفاع خلال شهر سبتمبر، تزامناً مع بداية ذروة موسم الطلب في فصل الخريف وبعض الإنقطاعات غير المخطط لها المرتبطة بالطقس، مما أدى بالتبعية إلى ارتفاع في أسعار المنتجات النفطية.

كما تجدر الإشارة إلى الأداء الإيجابي القوي لمصافي النفط العاملة في دول أوروبا، عقب التراجع الذي شهدته خلال الربع السابق، نتيجة تأثرها بإنقطاع إمدادات الخام الروسي عبر خط أنابيب Druzhba، على خلفية تلوث شحنات النفط الروسي بالكلوريد العضوي. يعزى ذلك بشكل رئيسي إلى الطلب القوي على نواتج التقطير المتوسطة خلال شهري يوليو وأغسطس 2019، تزامناً مع تحسن الطلب المحلي وبخاصة الاستهلاك العائلي، وتوقع تزايد تشغيل مصافي التكرير خلال الأشهر المقبلة، وبرغم انخفاض الطلب الموسمي على البنزين وتباطؤ الصادرات إلى الولايات المتحدة خلال شهر أغسطس.



وارتفعت كميات النفط الخام المستهلك في مصافي الدول النامية والمتحولة بنحو 475 ألف برميل/ يوم خلال الربع الثالث من عام 2019 مقارنة بالربع السابق لتصل إلى 44.5 مليون برميل/ يوم، ويعزى ذلك بشكل أساسي إلى الانتعاش الملحوظ في الطلب على النفط الخام في مصافي التكرير العاملة في دول الاتحاد السوفيتي السابق، عقب تراجعها خلال الربع السابق، نتيجة إنقطاع إمدادات الخام الروسي عبر خط أنابيب Druzhba. إلى جانب بعض التحسن في الطلب على غاز البترول المسال والنافتا والبنزين والديزل ووقود الطائرات في الصين، نتيجة زيادة أنشطة السفر في الخريف، وهو موسم الذروة لاستهلاك النفط المكرر في الصين، تزامناً مع بدء تشغيل مصافي جديدة. يأتي ذلك على الرغم من تباطؤ نمو الطلب على النفط في الصين بشكل عام خلال الربع الثالث من عام 2019، وذلك على خلفية تباطؤ النمو الاقتصادي الذي انعكس سلباً على أداء القطاع الصناعي. هذا وتجدر الإشارة إلى أن مصافي التكرير الصينية لا تزال وسط نقطة تحول من معالجة درجات الخام الثقيلة إلى درجات خفيفة مثل الشحنات الأمريكية كجزء من مبادرة الحكومة الصينية لتقليل مستويات التلوث.

وارتفع الطلب على النفط الخام من قبل مصافي النفط العاملة في أمريكا اللاتينية بشكل طفيف، وبخاصة في الأرجنتين، في الوقت التي تشهد فيه فنزويلا توقف شبه كامل لنشاط تكرير النفط، وفقاً لأحدث بيانات صادرة عن وكالة الطاقة الدولية. وفي البرازيل واصلت صناعة تكرير النفط إلى حد ما تعافيتها من الحرائق التي شهدتها مصفاة "Manguinhos" ومصفاة "Replan" أكبر مصافي التكرير في البلاد خلال عام 2018، وهنا تجدر الإشارة إلى إتجاه البرازيل نحو طرح ثماني مصاف نفطية تابعة لشركة "بتروبراس" للبيع ضمن خطة خصخصة واسعة، تبلغ الطاقة الإجمالية لهذه لمصافي نحو 1.1 مليون ب/ي، كما يوضح الجدول (14) والشكل (23).

الجدول (14)
تطور متوسط كميات النفط الخام المستهلكة في المصافي العالمية، (2018 – 2019)
(مليون برميل/يوم)

المنطقة	التغير عن (مليون ب/ي)		2019		2018
	الربع الثالث 2018	الربع الثاني 2019	الربع الثالث*	الربع الثاني	الربع الثالث
الدول الصناعية :	(0.428)	1.428	39.2	37.7	39.6
الأمريكتين	(0.147)	0.543	19.8	19.2	19.9
أوروبا	(0.156)	0.716	12.5	11.8	12.7
آسيا/الهادي	(0.125)	0.169	6.9	6.7	7.0
الدول النامية والمتحولة:	0.245	0.475	44.5	44.0	44.3
الدول الآسيوية النامية	0.678	0.017	23.5	23.5	22.9
دول الشرق الأوسط	(0.225)	0.032	7.8	7.8	8.1
دول أمريكا اللاتينية	(0.152)	0.012	3.6	3.5	3.7
دول الاتحاد السوفيتي السابق	(0.053)	0.280	6.9	6.6	7.0
أخرى**	(0.003)	(0.066)	2.7	2.7	2.7
الإجمالي العالمي	(0.183)	1.903	83.7	81.8	83.9

* بيانات تقديرية

** تشمل دول أفريقيا ودول أوروبا غير الصناعية.

ملاحظة:

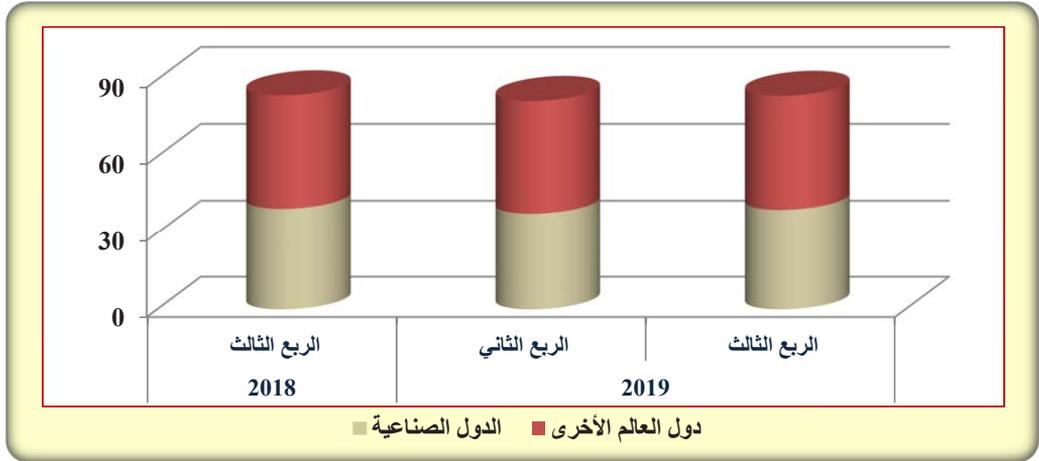
- الأرقام بين قوسين تعني سالبا.

المصادر:

- Oil Market Intelligence, various issues.



الشكل (23)
التطورات في متوسط كميات النفط الخام المستهلك في المصافي العالمية، (2018- 2019)
(مليون برميل/ يوم)



المصدر: Oil Market Intelligence, Various Issues.

وفيما يخص معدلات تشغيل مصافي التكرير العالمية، فقد ارتفعت خلال الربع الثالث من عام 2019 بنحو 1.5% مقارنة بالربع السابق لتصل إلى 83.5%، وهو مستوى منخفض بنحو 2.1% مقارنة بالربع المماثل من العام الماضي. وفي هذا السياق، يذكر أن معدلات تشغيل مصافي التكرير العاملة في الولايات المتحدة الأمريكية قد ارتفعت خلال شهر يونيو 2018 إلى أعلى مستوى لها منذ عام 1998 وهو 97%، قبل أن تتراجع إلى 95.3% خلال شهر أغسطس 2019، وهو أعلى مستوى لها منذ شهر ديسمبر 2018، ثم إنخفضت إلى 89.9% خلال شهر سبتمبر، تزامناً مع تعطل البنية التحتية للنقل والتكرير في ولاية Texas، على خلفية العاصفة الاستوائية "Imelda"، وفقاً لبيانات إدارة معلومات الطاقة الأمريكية. كما تجدر الإشارة إلى تأثير معدلات تشغيل مصافي التكرير العاملة في منطقة الشرق الأوسط إلى حد ما بالتوترات الجيوسياسية التي شهدتها خلال شهر سبتمبر 2019، كما يوضح الجدول (15).

الجدول (15)
تطور متوسط معدلات تشغيل مصافي التكرير العالمية، (2018 – 2019)
(%)

المنطقة	2019		2018		التغير عن (مليون ب/ي) الربع الثالث 2018
	الربع الثاني 2019	الربع الثالث*	الربع الثاني	الربع الثالث	
الدول الصناعية :	2.7	86.0	83.3	87.7	(1.7)
الأمريكتين	2.5	87.5	85.0	89.4	(1.9)
أوروبا	3.2	84.7	81.5	85.8	(1.1)
آسيا/الهادي	2.4	84.1	81.7	86.3	(2.2)
الدول النامية والمتحولة:	1.0	81.9	81.0	83.8	(1.8)
الدول الآسيوية النامية	1.2	91.0	89.8	93.0	(2.0)
دول الشرق الأوسط	(0.7)	82.4	83.1	82.8	(0.4)
دول أمريكا اللاتينية	-	80.0	80.0	80.0	-
دول الاتحاد السوفيتي السابق	-	79.0	79.0	79.0	-
دول أفريقيا	1.1	60.4	59.3	65.8	(5.4)
دول أوروبا غير الصناعية	-	80.0	80.0	80.0	-
المتوسط العالمي	1.5	83.5	82.0	85.6	(2.1)

* بيانات تقديرية

ملاحظة:

- الأرقام بين قوسين تعني سالبا.

المصادر:

- Oil Market Intelligence, various issues.

أما فيما يتعلق بالمنتجات النفطية المكررة من المصافي العالمية، فقد ارتفعت تلك الكميات بشكل كبير بلغ نحو 2 مليون برميل/ يوم خلال الربع الثالث من عام 2019 مقارنة بالربع السابق لتصل إلى 82.9 مليون برميل/ يوم، وهو مستوى منخفض بنحو 200 ألف برميل/يوم مقارنة بالربع المماثل من العام الماضي.

حيث ارتفعت المنتجات النفطية المكررة من مصافي الدول الصناعية خلال الربع الثالث من عام 2019 بنحو 1.6 مليون برميل/يوم مقارنة بالربع السابق لتصل إلى 39.2 مليون برميل/ يوم، ويعزى ذلك بشكل رئيسي إلى ارتفاع معدلات تشغيل مصافي النفط. كما ارتفعت



المنتجات النفطية المكررة من مصافي الدول النامية والمتحولة بنحو 300 ألف برميل/ يوم مقارنة بالربع السابق لتصل إلى 43.7 مليون برميل/ يوم، كما يوضح الجدول (16) والشكل (24).

الجدول (16)
تطور متوسط كميات المنتجات النفطية المكررة في المصافي العالمية
(مليون برميل/يوم)

المنطقة	2019		2018		التغير عن (مليون ب/ي)
	الربع الثالث*	الربع الثاني	الربع الثالث	الربع الثاني	
الدول الصناعية :	39.2	37.6	39.5	37.6	(0.3)
الأمريكتين	19.8	19.2	19.9	19.2	(0.1)
أوروبا	12.5	11.8	12.6	11.8	(0.1)
آسيا/الهادي	6.9	6.6	7.0	6.6	(0.1)
الدول النامية والمتحولة:	43.7	43.4	43.6	43.4	0.1
الدول الآسيوية النامية ومنها:	23.2	23.2	22.5	23.2	0.7
الصين	12.6	12.8	12.0	12.8	(0.2)
دول الشرق الأوسط	7.8	7.8	8.1	7.8	(0.3)
دول أمريكا اللاتينية	3.2	3.2	3.4	3.2	(0.2)
دول الاتحاد السوفيتي السابق	6.9	6.5	7.0	6.5	(0.1)
أخرى**	2.6	2.7	2.6	2.7	(0.1)
الإجمالي العالمي	82.9	80.9	83.1	80.9	(0.2)

* بيانات تقديرية

** تشمل دول أفريقيا ودول أوروبا غير الصناعية.

ملاحظة:

- الأرقام بين قوسين تعني سالبا.

المصادر:

- Oil Market Report, various issues.

الشكل (24)
التطورات في متوسط كميات المنتجات المكررة من المصافي العالمية، (2018- 2019)
(مليون برميل/ يوم)



المصدر: Oil Market Report, Various Issues.

ثالثاً: التطورات في أسواق الغاز الطبيعي العالمية

1. الأسعار الفورية للغاز الطبيعي في السوق الأمريكي

إنخفض متوسط السعر الفوري للغاز الطبيعي المسجل في مركز هنري بالسوق الأمريكي خلال الربع الثالث من عام 2019 بمقدار 0.18 دولار لكل مليون وحدة حرارية بريطانية (و ح ب) مقارنة بالربع السابق ليصل إلى 2.38 دولار لكل مليون و ح ب، ليشكل إنخفاضاً بمقدار 0.58 دولار لكل مليون و ح ب مقارنة بالربع المماثل من العام الماضي. علماً بأن أعلى مستوى لمتوسط السعر الفوري للغاز الطبيعي المسجل في مركز هنري بالسوق الأمريكي قد تحقق خلال الربع الرابع من عام 2005 عندما بلغ 12.26 دولار لكل مليون و ح ب. ولدى مقارنة متوسط السعر الفوري للغاز الطبيعي بمتوسط خام غرب تكساس²⁷ خلال الربع الثالث من عام 2019، يتضح إنخفاض أسعار الغاز الطبيعي بنحو 7.34 دولار لكل مليون و ح ب، كما يوضح الجدول (17).

²⁷ بغرض المقارنة، تم تحويل خام غرب تكساس إلى مليون وحدة حرارية بريطانية (و ح ب) على أساس أن البرميل يحتوي 5.80 مليون و ح ب.



الجدول (17) تطور متوسط الأسعار الفورية للغاز الطبيعي في السوق الأمريكي (دولار/ مليون وحدة حرارية بريطانية)

الغاز الطبيعي *	خام غرب تكساس **	
2.93	12.02	الربع الثالث 2018
3.80	10.17	الربع الرابع
2.92	9.47	الربع الأول 2019
2.56	10.30	الربع الثاني
2.38	9.72	الربع الثالث
(0.18)	(0.58)	التغير عن الربع الثاني 2019
(0.55)	(2.30)	(دولار/م و ح ب) الربع الثالث 2018

* كما هو في مركز هنري.

** تم تحويل خام غرب تكساس إلى مليون و ح ب على أساس أن البرميل يحتوي 5.80 مليون و ح ب.

ملاحظة:

- الأرقام بين قوسين تعني سالبا.

المصادر:

- أعداد مختلفة من التقرير الشهري لمنظمة أوبك.

- <http://www.eia.gov/dnav/ng/hist/rngwhhdM.htm>

ويعزى الإنخفاض الذي شهده متوسط الأسعار الفورية للغاز الطبيعي في السوق الأمريكي خلال الربع الثالث من عام 2019 إلى ارتفاع إنتاج الغاز الصخري رغم الضغوط المالية التي تواجهها شركات التنقيب الأمريكية بسبب الاستثمارات المرتفعة. إضافة إلى ارتفاع مخزون الغاز الطبيعي في الولايات المتحدة، وإن كان لا يزال أدنى من متوسطه على مدار الخمس أعوام السابقة.

2. إنتاج الغاز الصخري في الولايات المتحدة الأمريكية²⁸

ارتفع متوسط إجمالي إنتاج الولايات المتحدة من الغاز الصخري خلال الربع الثالث من عام 2019 بحوالي 9.2 مليار متر مكعب، أي بنسبة 4.5% مقارنة بمستويات الربع الثاني من عام 2019 لبلغ 213.6 مليار متر مكعب، مرتفعاً بنحو 28.4 مليار متر مكعب، أي بنسبة 15.3% مقارنة بالربع المماثل من عام 2018.

²⁸ يمثل إنتاج سبع مناطق رئيسية في إنتاج الغاز الصخري في الولايات المتحدة الأمريكية وهي مناطق، «Bakken»، «Eagle Ford»، «Haynesville»، «Appalachia»، «Permian»، «Niobrara»، و«Anadarko». هذا ويُعد منطقة Appalachia أكبر مصادر تطوير الغاز الصخري بالولايات المتحدة في الوقت الحالي، حيث ارتفع إنتاج الغاز الصخري فيها بشكل ملحوظ وبخاصة في حقلي «Marellellus» و«Utica»، مما أدى إلى زيادة عامة في إنتاج الغاز الطبيعي في الولايات المتحدة، وذلك وفقاً لتقرير إدارة معلومات الطاقة الأمريكية حول إنتاجية الحفر.

و فيما يتعلق بالإنتاج الأمريكي الشهري من الغاز الصخري، فقد استهل الربع الثالث من عام 2019، أي خلال شهر يوليو عند مستوى 71.3 مليار متر مكعب، ثم ارتفع إلى أعلى مستوياته خلال الربع الثالث من عام 2019 وهو 72 مليار متر مكعب خلال شهر أغسطس، ثم إنخفض مجدداً ليصل إلى 70.3 مليار متر مكعب في شهر سبتمبر، كما يوضح الشكل (25).

الشكل (25)

متوسط الإمدادات الربع السنوية للغاز الصخري في الولايات المتحدة الأمريكية، (2018 - 2019)
(مليار متر مكعب/ ربع سنة)



المصدر: إدارة معلومات الطاقة الأمريكية (EIA)، تقرير إنتاجية الحفر في مناطق النفط والغاز الصخري، أعداد مختلفة.

من ناحية أخرى، أظهرت أحدث بيانات لإدارة معلومات الطاقة الأمريكية أن الغاز الطبيعي المسوق في الولايات المتحدة الأمريكية قد سجل مستوى قياسي وهو 100.5 مليار متر مكعب يومياً خلال شهر اغسطس 2019.

3. أسواق الغاز الطبيعي المسيل في آسيا

تستعرض الفقرات التالية التطورات في أسعار الغاز الطبيعي المسيل في أسواق شمال شرق آسيا والكميات المستوردة من كل من اليابان وكوريا الجنوبية والصين وتايوان، والمصادر الرئيسية لتلك الواردات، وصافي عائد الشحنات الفورية لمصدري الغاز الطبيعي المسيل خلال الربع الثالث من عام 2019.



1.3. أسعار الغاز الطبيعي المسيل

ارتفع متوسط أسعار الغاز الطبيعي المسيل الذي استوردته *اليابان* خلال الربع الثالث من عام 2019 بمقدار 0.2 دولار/ مليون و ح ب مقارنة بالربع السابق ليصل إلى 9.7 دولار/ مليون و ح ب، وهو مستوى منخفض بنحو 0.5 دولار/ مليون و ح ب مقارنة بالربع المماثل من العام الماضي. علماً بأن أعلى مستوى لمتوسط أسعار الغاز الطبيعي المسيل الذي استوردته اليابان قد تحقق خلال الربع الثالث من عام 2012 عندما بلغ 17.5 دولار/ مليون و ح ب.

كما ارتفع متوسط أسعار الغاز الطبيعي المسيل الذي استوردته *تايوان* بمقدار 0.6 دولار / مليون و ح ب مقارنة بالربع السابق ليصل إلى 9 دولار/ مليون و ح ب، مشكلاً بذلك إنخفاضاً بمقدار 0.3 دولار / مليون و ح ب مقارنة بالربع المماثل من العام الماضي.

وارتفع متوسط أسعار الغاز الطبيعي المسيل الذي استوردته *كوريا الجنوبية* بمقدار 0.3 دولار/ مليون و ح ب مقارنة بالربع السابق ليصل إلى 9.5 دولار/ مليون و ح ب، مشكلاً بذلك إنخفاضاً بمقدار 0.8 دولار/ مليون و ح ب مقارنة بالربع المماثل من العام الماضي. علماً بأن أعلى مستوى لمتوسط أسعار الغاز الطبيعي المسيل الذي استوردته كوريا الجنوبية قد تحقق خلال الربع الرابع من عام 2008 عندما بلغ 16.6 دولار/ مليون و ح ب.

بينما إنخفض متوسط أسعار الغاز الطبيعي المسيل الذي استوردته *الصين* بمقدار 0.2 دولار/ مليون و ح ب مقارنة بالربع السابق ليصل إلى 8.5 دولار/ مليون و ح ب ، وهو نفس مستوى الربع المماثل من العام الماضي. علماً بأن أعلى مستوى لمتوسط أسعار الغاز الطبيعي المسيل الذي استوردته الصين قد تحقق خلال الربع الرابع من عام 2014 عندما بلغ 12 دولار/ مليون و ح ب.

2.3. الكميات المستوردة من الغاز الطبيعي المسيل

ارتفع متوسط إجمالي الكميات المستوردة من الغاز الطبيعي المسيل في *أسواق شمال شرق آسيا* من المصادر المختلفة خلال الربع الثالث من عام 2019 بمقدار 4.6 مليون طن، أي بنسبة 10.6% مقارنة بالربع السابق ليصل إلى 48.1 مليون طن، وهو مستوى مرتفع بمقدار 0.8 مليون طن مقارنة بالربع المماثل من العام الماضي. *وفي هذا السياق*، ارتفعت واردات اليابان (أكبر مستورد للغاز المسيل عالمياً) عقب التراجع الذي شهدته منذ بداية العام، لتصل إلى 6.4 مليون

طن خلال شهر سبتمبر 2019. وفي هذا السياق، يذكر أن واردات اليابان من الغاز الطبيعي المسيل قد إنخفضت خلال العام السابق إلى أدنى مستوياتها منذ عام 2011، في ظل استمرار تراجع الاستهلاك نتيجة للانكماش السكاني.

كما ارتفعت واردات الصين من الغاز الطبيعي المسيل لتصل إلى 5.10 مليون طن في شهر سبتمبر، إلا إنها لا تزال أقل مقارنة بمستوى قياسي بلغ 6.58 مليون طن في شهر يناير 2019، يأتي ذلك عقب تراجع وارداتها في شهر أغسطس، وسط ركود في الاستهلاك الموسمي في فصل الصيف، تزامناً مع توقف وارداتها من الولايات المتحدة، على خلفية تصاعد حدة التوترات حول التجارة بين الطرفين. هذا وقد أعلنت الصين عن زيادة الرسوم الجمركية على هذه الواردات من 10% إلى 25% ابتداء من شهر يونيو 2019. وبناء على ذلك قررت الولايات المتحدة إطلاق معظم مشروعات بناء محطات تسييل الغاز، حيث تم مؤخراً افتتاح مصنع للغاز في ولاية Louisiana، يتضمن ثلاث خطوط لتسييل الغاز بطاقة إجمالية تبلغ 13.5 مليون طن سنوياً.

وفي هذا السياق، تجدر الإشارة إلى أحدث توقعات وكالة الطاقة الدولية بأن تصبح الولايات المتحدة الأمريكية، أكبر مصدر للغاز الطبيعي المسيل على مستوى العالم، بأكثر من 100 مليار متر مكعب، وأن تتجاوز واردات الصين من الغاز الطبيعي المسيل 100 مليار متر مكعب، لتصبح أكبر مستورد له في العالم، وذلك بحلول عام 2024.

كما تجدر الإشارة إلى أن موردي الغاز الطبيعي المسيل إلى الصين سوف يواجهون منافسة كبيرة مع روسيا، تزامناً مع الإتفاق على البدء في ضخ الغاز الطبيعي المسيل من روسيا إلى الصين عبر خط أنابيب "قوة سيبيريا"²⁹ في الثاني من شهر ديسمبر 2019، والذي من المتوقع أن يسهم في أن تصبح روسيا أحد أكبر مزودي الغاز الطبيعي المسيل إلى الصين.

ويوضح الجدول (18) الكميات المستوردة من الغاز الطبيعي المسيل وأسعاره في كل من اليابان وكوريا الجنوبية و الصين وتايوان.

²⁹ يبلغ طول خط أنابيب "قوة سيبيريا" 4500 كيلو متر، بسعة 48 مليار متر مكعب من الغاز الطبيعي سنوياً، وتصل تكلفته إلى 20 مليار دولار. ويأتي هذا المشروع في إطار صفقة موقعة بين شركة "غازبروم" وشركة النفط والغاز الوطنية الصينية "CNPC" لتوريد 38 مليار متر مكعب سنوياً من الغاز الروسي، من شرق سيبيريا إلى الصين، لمدة 30 عام.



الجدول (18)

تطور كميات و متوسط أسعار الغاز الطبيعي المسيل المستوردة في أسواق شمال شرق آسيا *

متوسط أسعار الاستيراد (دولار / م و ح ب)		حصة الدول العربية من الواردات %			الكميات المستوردة (مليون طن)					
كوريا الجنوبية	تايوان	الصين	اليابان		الإجمالي	كوريا الجنوبية	تايوان	الصين	اليابان	
10.3	9.3	8.5	10.2	20.7	47.3	9.0	4.4	13.2	20.7	الربع الثالث 2018
11.1	9.8	8.5	11.0	18.4	53.6	12.5	4.1	16.9	20.1	الربع الرابع
11.3	9.6	9.8	10.9	25.8	51.6	10.4	4.0	15.0	22.2	الربع الأول 2019
9.2	8.4	8.7	9.5	21.8	43.5	9.6	4.0	13.5	16.4	الربع الثاني
9.5	9.0	8.5	9.7	20.0	48.1	9.1	4.4	15.2	19.4	الربع الثالث
0.3	0.6	(0.2)	0.2		4.6	(0.5)	0.4	1.7	3.0	الربع الثاني 2019
(0.8)	(0.3)	-	(0.5)		0.8	0.1	-	2.0	(1.3)	التغير عن الربع الثالث 2018

*بيانات تقديرية

ملاحظة:

- الأرقام بين قوسين تعني سالبا.
- حصة الدول العربية من الواردات لا تشمل الصين بداية من الربع الثاني من عام 2018 وحتى الربع الرابع من عام 2018، حيث لم تصدر الصين بيانات تفصيلية عن مصادر وارداتها منذ شهر مارس 2018 وحتى بداية عام 2019.

المصادر: World Gas Intelligence, various issues.

3.3 مصادر و واردات الغاز الطبيعي المسيل

بلغت صادرات استراليا إلى أسواق شمال شرق آسيا خلال الربع الثالث من عام 2019 حوالي 18.6 مليون طن، لتأتي في المرتبة الأولى بنسبة 38.7% من إجمالي واردات اليابان وكوريا الجنوبية والصين وتايوان خلال الفترة نفسها، تليها قطر بنسبة 15.6% ثم ماليزيا بنسبة 12%.

وقد بلغت صادرات الدول العربية إلى أسواق شمال شرق آسيا حوالي 9.6 مليون طن لتساهم بما نسبته 20% من إجمالي واردات تلك الدول خلال الربع الثالث من عام 2019 مقارنة بمساهمة بلغت نحو 20.7% خلال الربع المماثل من العام الماضي.

4.3. صافي عائد الشحنات الفورية لمصدري الغاز الطبيعي المسيل³⁰

وفيما يتعلق بصافي عائد الشحنات الفورية المحقق لعدد من الدول المصدرة للغاز الطبيعي المسيل في أسواق شمال شرق آسيا في نهاية الربع الثالث من عام 2019، فتأتي روسيا في المرتبة الأولى محققة صافي عائد في حدود 5.19 دولار/ مليون و ح ب، تليها إندونيسيا بصافي عائد 5.05 دولار/ مليون و ح ب، ثم ماليزيا بصافي عائد 5 دولار/ مليون و ح ب، وأستراليا بصافي عائد 4.97 دولار/ مليون و ح ب. فيما بلغ صافي العائد لقطر 4.73 دولار/ مليون و ح ب، وللجزائر 4.30 دولار/ مليون و ح ب.

رابعاً: التطورات في الأسواق العالمية للطاقات المتجددة³¹

ارتفع نمو قدرات توليد وإنتاج الطاقات المتجددة عالمياً خلال الربع الثالث من عام 2019، وذلك تزامناً مع تراجع أسعار العديد من تكنولوجيات الطاقة المتجددة، التي شهدت إنخفاضاً ملحوظاً خلال الأعوام القليلة الأخيرة، وبخاصة الطاقة الشمسية وطاقة الرياح، حيث إنخفض متوسط تكلفة إنتاجهما إلى أقل من دولار لكل ميغاواط.

في هذا السياق، يذكر أن وكالة الطاقة الدولية قد أشارت في أحدث تقاريرها إلى توقع نمو قطاع الطاقة المتجددة في عام 2019 بأكثر من 10%، وذلك عقب التباطؤ الذي شهده في عام 2018 بعد نحو عشرين عاماً من النمو السنوي القوي. كما أشار التقرير إلى توقع زيادة قدرة الطاقة المتجددة العالمية بنحو 50% خلال خمس أعوام، مدفوعة بعمليات تركيب الألواح الشمسية فوق المنازل والمباني والمنشآت الصناعية، والتي ستشكل حوالي 60% من هذا النمو، في حين ستشكل منشآت طاقة الرياح البرية حوالي 25%. مع توقع ارتفاع حصة مصادر الطاقة المتجددة في توليد الكهرباء إلى نحو 30% بحلول عام 2024 مقارنة بنحو 26% في الوقت الراهن. وأشار التقرير إلى أن هناك حاجة لإصلاحات في السياسة والرسوم لضمان استدامة نمو الألواح الشمسية وتجنب حدوث اضطرابات في أسواق الكهرباء وارتفاع تكاليف الطاقة، كما أشار إلى أن تباطؤ الاقتصاد العالمي قد يشكل خطراً على مصادر الطاقة المتجددة. وبلغت الحصة العالمية من توليد الكهرباء التي تمثلها

³⁰ عائدات التصدير مطروحاً منها تكاليف النقل ورسوم الإتاوة.

³¹ المصادر:
- REN21, Renewables 2019, Global Status Report
- IRENA, Renewable Energy Statistics 2018 & Renewable Capacity Statistics 2019.
- UN Environment Programme, Global Trends in Renewable Energy Investment 2019.



مصادر الطاقة المتجددة نحو 12.9% في عام 2018 مقارنة بنحو 11.6% في عام 2017، وذلك وفقاً لتقرير الاتجاهات العالمية في مجال الاستثمار في الطاقة المتجددة لعام 2019.

كما يجدر بالذكر، إنه وفقاً لأحدث البيانات الصادرة عن برنامج الأمم المتحدة للبيئة بلغ حجم الاستثمارات العالمية في الطاقات المتجددة (باستثناء المشاريع الكبيرة في الطاقة الكهرومائية) حوالي 272.9 مليار دولار خلال عام 2018، بإنخفاض بلغت نسبته 11.7% مقارنة بعام 2017، ويعزى ذلك الإنخفاض بشكل أساسي إلى التراجع الحاد في تمويل مشاريع الطاقة الشمسية بنسبة 22% ليصل إلى 133.5 مليار دولار، نتيجة استمرار إنخفاض التكاليف الرأسمالية للمنشآت الكهروضوئية، والضعف المفاجئ الذي تشهده أكبر سوق للطاقة الشمسية في العالم وهي الصين، منذ منتصف عام 2018. كما إنخفضت الاستثمارات في الطاقة الحرارية الأرضية بنسبة 1% لتصل إلى 2 مليار دولار، وتراجعت الاستثمارات في مشاريع الوقود الحيوي ومشاريع الطاقة الكهرومائية الصغيرة إلى نحو 481 مليون دولار ونحو 359 مليون دولار على التوالي.

هذا وقد استحوذت الصين على حصة بلغت 32.4% من إجمالي الاستثمارات العالمية في الطاقات المتجددة خلال عام 2018 مقارنة بنحو 45% خلال عام 2017، يليها أوروبا بحصة 21.9%، ثم الولايات المتحدة الأمريكية بحصة 15.7%، ودول آسيا/الهادئ بحصة 15.4%. كما انتشرت الطاقات المتجددة في عدد متزايد من الاقتصادات النامية والناشئة، وأصبح بعضها من الأسواق الهامة، ليرتفع عدد الدول التي تستثمر في الطاقات المتجددة إلى 29 دولة مقارنة بـ 25 دولة في عام 2017. وتستعرض الفقرات التالية التطورات الأخيرة في الأسواق العالمية للطاقات المتجددة:

1. أسواق الطاقة الكهرومائية:

ارتفع الإجمالي العالمي لقدرات توليد الطاقة الكهرومائية بنسبة 1.5% مقارنة بالعام السابق، ليصل إلى نحو 1295.3 جيجاواط في نهاية عام 2018، وقد استحوذت كل من الصين والبرازيل والولايات المتحدة وكندا ودول الاتحاد السوفيتي السابق والنرويج على حوالي 61.5% من ذلك الإجمالي. بينما إنخفض الإجمالي العالمي من الطاقة الكهرومائية المنتجة بشكل طفيف بلغ نحو 0.1% مقارنة بالعام السابق ليصل إلى نحو 4158.2 تيراواط ساعة في عام 2017، وذلك وفقاً لأحدث البيانات المتاحة، كما يوضح الجدول (19).

أما فيما يخص الدول الأعضاء في منظمة أوابك، فقد بلغ إجمالي قدرات توليد الطاقة الكهرومائية المتاحة بها في عام 2018 نحو 7.153 جيجاواط، وهو مستوى منخفض بنحو 1% بالمقارنة مع العام السابق. في حين بلغ إجمالي إنتاجها من الطاقة الكهرومائية نحو 18.259 تيراواط ساعة في عام 2017، وهو مستوى منخفض بنحو 7% مقارنة بعام 2016، كما يوضح الجدول (20). هذا ويواصل البنك الدولي دعمه لمشاريع الطاقة الكهرومائية المصممة والمنفذة بشكل جيد، بهدف دعم التنمية المحلية والتخفيف من آثار تغير المناخ.

2. أسواق طاقة الرياح:

ارتفع الإجمالي العالمي لقدرات توليد طاقة الرياح بنحو 10% مقارنة بالعام السابق، ليصل إلى نحو 563.7 جيجاواط في نهاية عام 2018، وتُعد آسيا أكبر سوق أقليمية لطاقة الرياح بحصة تصل إلى 40.6% من الإجمالي العالمي، يليها أوروبا بحصة 32.4%، ثم الولايات المتحدة الأمريكية بحصة 16.7%. كما ارتفع الإجمالي العالمي من طاقة الرياح المنتجة بنحو 18.4% مقارنة بالعام السابق لتصل إلى نحو 1134.4 تيراواط ساعة في عام 2017، كما يوضح الجدول (19).

أما فيما يخص الدول الأعضاء في منظمة أوابك، فقد بلغ إجمالي قدرات توليد طاقة الرياح المتاحة بها في عام 2018 نحو 1.397 جيجاواط، وهو مستوى مرتفع بنحو 36.7% مقارنة بالعام السابق. في حين بلغ إجمالي إنتاجها من طاقة الرياح نحو 2.694 تيراواط ساعة في عام 2017، وهو مستوى مرتفع بنحو 4.8% مقارنة بعام 2016، كما يوضح الجدول (20).

والجدير بالذكر أنه استجابة للطلب العالمي المتزايد على تقنيات ومشاريع طاقة الرياح، قام موردي التوربينات الهوائية ومطوري المشاريع بتوسيع وفتح مصانع ومكاتب جديدة في جميع أنحاء العالم.

3. أسواق الطاقة الشمسية:

ارتفع الإجمالي العالمي لقدرات توليد الطاقة الشمسية بنحو 24.7% مقارنة بالعام السابق، ليصل إلى نحو 486.1 جيجاواط في نهاية عام 2018، وحققت خمسة أسواق رئيسية نحو 75% من هذه الزيادة وهي الصين والولايات المتحدة الأمريكية واليابان والهند وألمانيا. أما بالنسبة للقدرة التراكمية، فتأتي الصين في المرتبة الأولى يليها كل من اليابان والولايات المتحدة الأمريكية،



التي تخطت ألمانيا، وتأتي إيطاليا في المرتبة الخامسة. هذا وقد بدأت الأسواق الناشئة في المساهمة بشكل كبير في النمو العالمي لإجمالي قدرات الطاقة الشمسية المتاحة. كما ارتفع الإجمالي العالمي من الطاقة الشمسية المنتجة بنحو 32.9% مقارنة بالعام السابق لتصل إلى نحو 437.3 تيراواط ساعة في عام 2017، كما يوضح الجدول (19).

أما فيما يخص الدول الأعضاء في منظمة أوبك، فقد بلغ إجمالي قدرات توليد الطاقة الشمسية المتاحة بها في عام 2018 نحو 2.069 جيجاواط، وهو مستوى مرتفع بنحو 74% مقارنة بالعام السابق، ويعزى ذلك إلى ارتفاع قدرات توليد الطاقة الشمسية في كل من مصر والامارات والسعودية والجزائر. وتضاعف إجمالي إنتاج الدول الأعضاء من الطاقة الشمسية ليصل إلى نحو 2.344 تيراواط ساعة في عام 2017، كما يوضح الجدول (20).

يُذكر أن العديد من دول العالم قد استخدمت العطاءات بصورة متزايدة بهدف رفع قدرتها على توليد الطاقة الشمسية، حيث قدمت بعض الأسواق عطاءات جديدة منخفضة تبلغ أقل من 3 سنت/كيلوواط ساعة، كما قدمت عدة دول من بينها الهند والأردن والسعودية وجنوب أفريقيا والامارات عطاءات منخفضة جداً للطاقة الشمسية. وفي الولايات المتحدة، أدى انخفاض أسعار شراء الطاقة المتجددة إلى جعل الطاقة الشمسية أكثر جاذبية من طاقة الغاز الطبيعي في العديد من المواقع.

4. أسواق الطاقة الحيوية³²:

ارتفع الإجمالي العالمي لقدرات توليد الطاقة الحيوية بنحو 6.2% مقارنة بالعام السابق، ليصل إلى نحو 118 جيجاواط في نهاية عام 2018، كما ارتفع الإجمالي العالمي من الطاقة الحيوية المنتجة بنحو 6.1% مقارنة بالعام السابق لتصل إلى نحو 495.4 تيراواط ساعة، كما يوضح الجدول (19).

أما فيما يخص الدول الأعضاء في منظمة أوبك، فقد بلغ إجمالي قدرات توليد الطاقة الحيوية المتاحة بها في عام 2018 نحو 0.113 جيجاواط، وهو نفس المستوى المحقق خلال العام السابق. في حين بلغ إجمالي إنتاجها من الطاقة الحيوية نحو 0.459 تيراواط ساعة في عام 2017، وهو مستوى أقل بنحو 0.01 تيراواط ساعة فقط مقارنة بمستوى العام السابق، كما يوضح الجدول (20).

³² الطاقة الحيوية هي الطاقة التي يتم توليدها من المخلفات والنفايات العضوية الحيوانية أو النباتية "تقنية الوقود الحيوي" ومن المنتجات الصناعية والتجارية.

هذا وتحرز صناعة الطاقة الحيوية تقدماً من خلال الدعم الأكاديمي والحكومي للتكنولوجيات الجديدة في الأسواق. غير أن المنافسة المتزايدة من مصادر الطاقة المتجددة منخفضة التكلفة الأخرى، إضافة إلى المخاوف بشأن استدامة بعض أشكال الطاقة الحيوية قد انعكست سلباً على المناخ الاستثماري في أسواق الطاقة الحيوية، وهو ما يشكل عائقاً أمام إنتاج الطاقة الحيوية.

الجدول (19)

قدرات توليد الطاقات المتجددة في الدول الأعضاء، 2018

(جيجاواط)

الإجمالي	الطاقة الحيوية	الطاقة الشمسية	طاقة الرياح	الطاقة الكهرومائية	
0.597	0.001	0.594	0.002	-	الإمارات
0.006	-	0.005	0.001	-	البحرين
0.673	-	0.435	0.010	0.228	الجزائر
0.358	-	0.047	0.245	0.066	تونس
0.142	-	0.139	0.003	-	السعودية
1.503	0.007	0.001	0.001	1.494	سورية
2.551	-	0.037	-	2.514	العراق
0.043	0.038	0.005	-	-	قطر
0.041	-	0.031	0.010	-	الكويت
0.005	-	0.005	-	-	ليبيا
4.813	0.067	0.770	1.125	2.851	مصر
10.732	0.113	2.069	1.397	7.153	الدول الأعضاء
2356.3	117.8	486.1	563.7	1295.3	العالم

المصدر: IRENA, Energy Statistics 2019.



الجدول (20)
إنتاج الطاقات المتجددة في الدول الأعضاء، 2017
(تيراواط ساعة)

الإجمالي	الطاقة الحيوية	الطاقة الشمسية	طاقة الرياح	الطاقة الكهرومائية	
0.792	0.006	0.785	0.001	-	الإمارات
0.009	-	0.008	0.001	-	البحرين
0.578	-	0.112	0.449	0.017	تونس
0.635	-	0.560	0.019	0.056	الجزائر
0.160	-	0.155	0.005	-	السعودية
0.788	0.033	-	0.001	0.754	سورية
4.640	-	0.057	-	4.582	العراق
0.123	0.115	0.008	-	-	قطر
0.066	-	0.049	0.018	-	الكويت
0.008	-	0.008	-	-	ليبيا
15.957	0.305	0.602	2.200	12.850	مصر
23.756	0.459	2.344	2.694	18.259	الدول الأعضاء
6190.9	495.4	437.3	1134.4	4158.2	العالم

المصدر: IRENA, Renewable Energy Statistics 2019.

الأهداف الاستراتيجية للطاقة المتجددة في الدول الأعضاء في منظمة أوبك:

تم وضع إطار عمل عربي مشترك لتعزيز إنتاج الطاقة من المصادر المتجددة المختلفة، وذلك استناداً إلى الاستراتيجية العربية لتطوير استخدامات الطاقة المتجددة (2010 - 2030)، والتي اعتمدها القمة العربية التنموية الاقتصادية والاجتماعية بالعاصمة السعودية، الرياض، في شهر يناير 2013.

وتعد هذه الاستراتيجية أول عمل عربي مشترك يوجه لتنمية مشاركة الطاقة المتجددة في مزيج الطاقة. وفي عام 2015 أصدرت جامعة الدول العربية الإصدار الثالث من دليل الطاقة المتجددة وكفاءة الطاقة في الدول العربية، والذي تضمن مجموعة من الأهداف الاستراتيجية الوطنية، كما هي موضحة في الجدول (21).

الجدول (21)

الأهداف الاستراتيجية للطاقة المتجددة في الدول الأعضاء في منظمة أوابك

الإمارات	مساهمة الطاقة المتجددة في مزيج الطاقة المنتجة بنسبة 50% بحلول عام 2050.
البحرين	مساهمة الطاقة المتجددة في مزيج الطاقة المنتجة بنسبة 5% بحلول عام 2025، ترتفع إلى 10% بحلول عام 2035
تونس	مساهمة الطاقة المتجددة من الكهرباء المنتجة محلياً بنسبة 30% عام 2030.
الجزائر	مساهمة الطاقة المتجددة من الكهرباء المنتجة محلياً بنسبة 27% عام 2030.
السعودية	مساهمة المصادر المتجددة في توليد الكهرباء بنسبة 30% عام 2030.
سورية	مساهمة الطاقة المتجددة في مزيج الطاقة بنسبة 30% عام 2030.
العراق	مساهمة الطاقة المتجددة في مزيج القدرة المركبة (الطاقة الشمسية وطاقة الرياح) بنسبة 1% بحلول عام 2020
قطر	مساهمة الطاقة الشمسية الكهروضوئية والحرارية في مزيج الطاقة بنسبة 20% عام 2030.
الكويت	مساهمة الطاقة المتجددة في توليد الكهرباء بنسبة 15% عام 2030.
ليبيا	مساهمة الطاقة الشمسية وطاقة الرياح من الطاقة الكهربائية المنتجة بنسبة 7% عام 2020 وبنسبة 10% عام 2025.
مصر	مساهمة طاقة الرياح والطاقة الشمسية والطاقة المائية في توليد الطاقة الكهربائية بنسبة 12% ، 2% ، 6% على التوالي عام 2030.

المصادر: - جامعة الدول العربية ، دليل الطاقة المتجددة وكفاءة الطاقة في الدول العربية لعام 2015.
- برامج وطنية جديدة لتنمية الطاقات المتجددة.

يُذكر إنه قد تم توسيع نطاق الإستراتيجية العربية لتطوير استخدامات الطاقة المتجددة لتصبح الإستراتيجية العربية للطاقة المستدامة، بما يتوافق مع الهدف السابع من أهداف الأمم المتحدة للتنمية المستدامة الذي ينص على " ضمان حصول الجميع بتكلفة ميسورة على خدمات الطاقة الحديثة الموثوقة والمستدامة".



خامساً: أهم الأحداث التي شهدتها السوق البترولية العالمية

شهد الربع الثالث من عام 2019 مجموعة من الأحداث الهامة التي كانت لها بشكل أو بآخر انعكاسات إيجابية أو سلبية على السوق البترولية العالمية، ومن أهم تلك الأحداث ما يلي:

1. تمديد العمل باتفاق خفض الإنتاج بين دول (أوبك+) لمدة تسعة أشهر إضافية

في الأول من شهر يوليو 2019، عقدت منظمة الدول المصدرة للبترول (أوبك) اجتماعها الوزاري العادي رقم 176، بمقر المنظمة، بالعاصمة النمساوية، فيينا. وقد لاحظ الاجتماع تباطؤ نمو الاقتصاد العالمي بشكل متزايد، مع وجود تحديات كبيرة وشكوك متزايدة تتعلق بالمفاوضات التجارية الجارية وتطورات السياسة النقدية وكذلك القضايا الجيوسياسية، وهو ما قد يكون له عواقب محتملة على مستويات المخزون العالمية، وكذلك على معنويات السوق النفطية العالمية والصناعة ككل. وعليه تم الإتفاق على تمديد تعديلات الإنتاج المتفق عليها في الاجتماع الوزاري العادي رقم 175 وذلك لفترة إضافية مدتها تسعة أشهر، أي حتى نهاية شهر مارس 2020. يأتي هذا الاتفاق ليؤكد على التركيز المستمر للدول الأعضاء في منظمة أوبك على العوامل الأساسية والتزامها بسوق نפט مستقرة ومتوازنة، لصالح كل من المنتجين والمستهلكين والأداء الجيد للاقتصاد العالمي. من جانب آخر، تقرر عقد الاجتماع الوزاري العادي القادم في الخامس من شهر ديسمبر 2019، بمقر المنظمة، بالعاصمة النمساوية، فيينا.

وفي الثاني من شهر يوليو 2019، عُقد الاجتماع الوزاري السادس للدول الأعضاء في منظمة أوبك مع بعض الدول المنتجة للنفط من خارجها (أوبك+). ركز الاجتماع على التطورات الأخيرة في سوق النفط العالمية والأفاق المباشرة، وذلك في ضوء حالة عدم اليقين الحالية وتدابيرها المحتملة على سوق النفط العالمية. وعليه تم الإتفاق على تمديد تعديلات الإنتاج المتفق عليها في الاجتماع الوزاري الخامس لدول (أوبك+) حتى نهاية شهر مارس 2020. وأكد المجتمعون مجدداً على استمرار التزام الدول المنتجة المشاركة في "إعلان التعاون" بسوق مستقرة، بما يحقق المصالح المتبادلة للدول المنتجة، والإمداد الفعال والأمن للمستهلكين، وتحقيق عائد عادل على رأس المال المستثمر، وعودة الثقة والاستثمار في صناعة النفط. كما وقعت دول أوبك والدول المنتجة للنفط من خارجها (أوبك+) على ميثاق تعاون جديد بينها يهدف إلى إقامة "تعاون دائم".

2. إجتماع اللجنة الوزارية المشتركة لمراقبة الإنتاج لدول (أوبك +)

أعلنت اللجنة الوزارية المشتركة لدول (أوبك +) لمراقبة الإنتاج، إنه استناداً إلى تقرير اللجنة الفنية المشتركة لشهر يونيو 2019، فقد ارتفع متوسط نسبة التزام الدول الأعضاء في منظمة أوبك للدول المنتجة للنفط من خارجها (أوبك +) بقرار تعديلات خفض الإنتاج إلى 159% خلال شهر يوليو 2019، ثم تراجع بعد ذلك إلى 136% خلال شهر أغسطس، قبل أن يعاود الارتفاع مسجلاً 236% خلال شهر سبتمبر، وفقاً لأحدث التقارير الصادرة، وهو أعلى مستوى منذ بدء تنفيذ إتفاق خفض الإنتاج في عام 2017. وبذلك بلغ متوسط نسبة الالتزام باتفاق خفض الإنتاج خلال الربع الثالث من عام 2019 إلى نحو 177% مقارنة بمتوسط بلغ نحو 156% خلال الربع الثاني من نفس العام، وهو ما يُظهر تقدماً كبيراً نحو تحقيق الهدف المتوافق عليه في الاجتماع الوزاري السادس لدول (أوبك +).

وأكدت اللجنة على أهمية استمرار مراقبة السوق ومدى الإلتزام بتعديلات إتفاق خفض الإنتاج، كما أقرت بحالات عدم اليقين الحالية والحرجة التي تحيط بسوق النفط العالمي خلال عام 2019، مع دعوة جميع الدول المشاركة في "إعلان التعاون" لمضاعفة جهودها في التنفيذ الكامل وفي الوقت المناسب لضمان استعادة توازن سوق النفط العالمي.

3. إعلان الاكوادور عن نيتها الإنسحاب من منظمة أوبك مطلع عام 2020

أعلنت وزارة الطاقة في الاكوادور عن رغبتها في الإنسحاب من منظمة الدول المصدرة للبترول (أوبك) إعتباراً من بداية شهر يناير 2020، بسبب المشكلات والصعوبات المالية التي تواجهها جراء شح السيولة نظراً لاتساع العجز المالي والدين الخارجي. يذكر أن الاكوادور إنضمت إلى منظمة أوبك في عام 1973 ثم انسحبت في عام 1992 وعادت مجدداً لعضوية المنظمة في عام 2007، وبلغ إنتاجها من النفط الخام 547 ألف ب/ي خلال شهر سبتمبر 2019، وفقاً لأحدث التقارير الشهرية الواردة عن منظمة أوبك.

4. تُعطل مؤقت لإمدادات النفط في المملكة العربية السعودية

شهد شهر سبتمبر 2019 توقف مؤقت لإنتاج نحو 5.7 مليون برميل/يوم من النفط الخام في المملكة العربية السعودية، بما يعادل 6% من إمدادات النفط الخام العالمية، إلى جانب توقف إنتاج كمية من الغاز المصاحب تقدر بنحو 2 مليار قدم مكعب/ اليوم، تستخدم لإنتاج 700 ألف برميل من سوائل



الغاز الطبيعي، وذلك تزامناً مع التوترات الجيوسياسية في منطقة الشرق الأوسط، قبل أن تستعيد المملكة العربية السعودية كامل طاقتها الإنتاجية بأسرع مما كان متوقفاً.

5. ارتفاع الأسعار الأجلة للنفط الخام بتيرة في ثلاثون عاماً

ارتفعت أسعار النفط الخام بالسوق الأجلة في السادس عشر من شهر سبتمبر 2019 بأسرع وتيرة زيادة بالنسبة المئوية خلال يوم منذ نحو ثلاثون عاماً، وذلك على خلفية التوترات الجيوسياسية في منطقة الشرق الأوسط، حيث قفزت العقود الأجلة لخام برنت بنحو 19.5% في أكبر زيادة لها منذ الرابع عشر من شهر يناير 1991، كما قفزت العقود الأجلة لخام غرب تكساس بنسبة 15.5% وهي أكبر زيادة لها منذ الثاني والعشرون من شهر يونيو 1998.

6. فرض الصين للمرة الأولى لرسموم جمركية على واردات النفط الخام الأمريكي

بدأت الصين في فرض رسوم جمركية نسبتها 5% على واردات النفط الخام الأمريكي القادم إلى الصين (أكبر مستورد للنفط في العالم) بداية من شهر سبتمبر 2019، وهي المرة الأولى التي يُستهدف فيها نفط الولايات المتحدة منذ بدء التوترات حول التجارة بين أكبر اقتصادين في العالم قبل أكثر من عام.

7. تسجيل البرازيل لمستوى قياسي في إنتاج النفط والغاز

أشارت الوكالة الوطنية للبترول والغاز الطبيعي والوقود الحيوي (ANP) في أحدث تقاريرها إلى ارتفاع إنتاج البرازيل من النفط الخام إلى رقم قياسي جديد وهو 2.99 مليون ب/ي خلال شهر أغسطس 2019، تزامناً مع تحسن إنتاج حقلي Lula و Búzios النفطيين، وكلاهما يقع في منطقة ما قبل الملح في حوض Santos. كما أشارت إلى ارتفاع إنتاج الغاز الطبيعي خلال نفس الشهر مسجلاً مستوى قياسي جديد بلغ 133.3 مليون متر مكعب/يوم.

8. خفض شركة "غازبروم" الروسية إمدادات من الغاز الطبيعي إلى أوروبا عبر خط "أوبال"

خفضت شركة "غازبروم" الروسية حجم إمداداتها للغاز الطبيعي إلى أوروبا عبر خط "أوبال"، وهو الفرع الشرقي من خط أنابيب "السييل الشمالي" الذي ينقل الغاز الروسي إلى ألمانيا حتى الحدود مع التشيك، وذلك تنفيذاً لقرار من محكمة الاتحاد الأوروبي يحظر استخدام أكثر من نصف قدرات خط "أوبال" من طرف شركة واحدة، بدءاً من منتصف شهر سبتمبر 2019.

يذكر أن المفوضية الأوروبية قد سمحت لشركة "غازبروم" باستخدام القدرات الإضافية لخط "أوبال" فوق مستوى 50% في عام 2016.

9. اكتشاف حقل نفطي باحتياطات هائلة في الصين

أعلنت شركة النفط الوطنية الصينية "CNPC"، أكبر منتج للنفط والغاز في الصين، عن اكتشاف حقل نفط جديد شمال غربي الصين، قد يحتوي على أكثر من مليار طن من احتياطات النفط والغاز. وفقاً للشركة يحتوي حقل "تشينغتشونغ" المكتشف في حوض أوردوس على نحو 358 مليون طن من احتياطات النفط المؤكدة الجديدة، ونحو 693 مليون طن من الاحتياطات المتوقعة. وتهدف الشركة إلى إنتاج حوالي 640 ألف طن من النفط من هذا الحقل خلال عام 2019، فيما قد يصل الإنتاج السنوي إلى حوالي 3 مليون طن في المستقبل القريب. كما تم اكتشاف حوالي 741 مليار متر مكعب من احتياطات الغاز الصخري المؤكدة في حوض "سيتشوان" بجنوب غرب الصين، وتخطط الشركة لإنتاج 7.7 مليار متر مكعب من الغاز الصخري خلال عام 2019، وتوسيع الإنتاج إلى أكثر من 10 مليارات متر مكعب بحلول نهاية عام 2020.

10. تخلى شركة "روسنت" الروسية عن التعامل بالدولار الأمريكي في عقود التصدير

بدأت شركة "روسنت"، أكبر شركة نفط خام في روسيا، باعتماد اليورو كعملة أساسية في عقود التصدير الجديدة للنفط الخام ومنتجاته، بدلاً من العملة الأمريكية الدولار، وذلك بدءاً من شهر سبتمبر 2019. وفي هذا السياق، تعمل روسيا على تقليص اعتمادها على الدولار، وفي هذا الإطار تقوم بتقليص نصيب العملة الأمريكية في احتياطاتها الدولية، وذلك بسبب الضغوطات الاقتصادية الأمريكية المفروضة عليها، وقامت موسكو بزيادة حصة الذهب واليوان واليورو على حساب الدولار.

11. إعلان شركة "نوفاتيك" الروسية عن إطلاق مشروع ضخم للغاز في القطب الشمالي

توصلت شركة "نوفاتيك"، وهي أكبر منتج مستقل للغاز الطبيعي في روسيا، إلى قرار استثمار نهائي بشأن تمويل مشروع "الغاز المسيل-2" في القطب الشمالي (اركتيك ال ان جي-2) بقيمة 21.3 مليار دولار، والذي من المفترض أن ينتج أول شحنة من الغاز المسيل في 2023. ومن المقرر أن تبلغ القدرة الإنتاجية لهذا المشروع حوالي 535 ألف برميل مكافئ نفط/يوم، مما سيعزز موقع روسيا كمنتج كبير للغاز المسيل.



سادساً: التطورات في اتفاق باريس لتغير المناخ

عُقدت "قمة العمل المناخي 2019" في الثالث والعشرون من شهر سبتمبر 2019 بمدينة نيويورك الأمريكية. جاءت هذه القمة على هامش الاجتماعات السنوية للجمعية العامة للأمم المتحدة، وبحضور قادة أكثر من 60 دولة، بهدف تعزيز الطموح الدولي ورفع معدل الإجراءات الرامية للتصدي لأخطار تغير المناخ، والخروج بعدد من التعهدات الواضحة والمحددة بتواريخ للتنفيذ، وكذلك بعدد من المبادرات الدولية.

وشهدت القمة إلتزام 77 دولة بخفض انبعاثات الغازات الدفينة إلى مستوى الصفر بحلول عام 2050، في حين أعلنت 70 دولة عن قيامها بتعزيز خطط عملها الوطنية بحلول عام 2020 أو أنها قد شرعت بالفعل في ذلك. وأعلنت العديد من الدول وأكثر من 100 مدينة عن خطوات جديدة معتبرة وملموسة لمواجهة أزمة المناخ.

ومن بين البيانات الرئيسية التي صدرت عن القمة، إعلان فرنسا عن عدم عقدها لأي اتفاقية تجارية مع الدول التي لديها سياسات تتعارض مع اتفاقية باريس، والتزام ألمانيا بتحييد الكربون بحلول عام 2050، وتقديم 12 دولة التزامات مالية للصندوق الأخضر للمناخ وهو الآلية المالية الرسمية لمساعدة البلدان النامية في تبني ممارسات التكيف والتخفيف لمواجهة التغيرات المناخية، ومضاعفة المملكة المتحدة المبلغ الإجمالي الذي تخصصه للتمويل الدولي للأنشطة المتعلقة بالمناخ، وتعهد الهند بزيادة قدرتها الإنتاجية المتعلقة بالطاقة المتجددة، وإعلان الصين عن تخفيض الانبعاثات بأكثر من 12 مليار طن سنوياً، وإعلان الاتحاد الأوروبي عن تخصيص 25% على الأقل من ميزانيته القادمة للأنشطة المتعلقة بالمناخ، وإعلان الاتحاد الروسي عزمه على التصديق على اتفاقية باريس وبذلك سيصل إجمالي عدد الدول التي انضمت إلى الاتفاقية إلى 187 دولة، وإعلان فرنسا ونيوزيلندا وبعض الدول الأخرى عن عدم سماحها بالتنقيب عن النفط أو الغاز على أراضيها أو مياهها البحرية، وإعلان كوريا الجنوبية عن اغلاقها لأربع محطات طاقة تعمل بالفحم، وسست محطات أخرى بحلول عام 2022، بالإضافة إلى مضاعفة مساهمتها في صندوق المناخ الأخضر.

كما قدمت القمة منصات هامة لتحسين كفاءة استخدام الطاقة وتقليل الاحتياجات المتزايدة من الطاقة للتبريد، حيث يعمل تحالف "Three Percent Club" على تحقيق زيادة عالمية سنوية تبلغ 3% في كفاءة استخدام الطاقة.

سابعاً: الانعكاسات المحتملة للتطورات في أسواق البترول على اقتصادات الدول الأعضاء في أوابك

1. الانعكاس على كمية صادرات النفط الخام في الدول الأعضاء في أوابك

تشير التقديرات الأولية إلى انعكاس تمديد إتفاق خفض الإنتاج بين الدول الأعضاء في منظمة أوابك مع عدد من الدول المنتجة للنفط من خارجها (أوابك+) حتى نهاية شهر مارس 2020، على كمية صادرات النفط الخام في الدول الأعضاء في أوابك خلال الربع الثالث من عام 2019، حيث إنخفضت بنحو 262 ألف برميل/يوم مقارنة بالربع السابق لتصل إلى 17.8 مليون برميل/يوم وهو مستوى منخفض بنحو 644 ألف برميل/يوم مقارنة بالربع المماثل من العام الماضي، ويعزى هذا التراجع في الأساس إلى انخفاض إنتاج المملكة العربية السعودية بشكل ملحوظ بلغ نحو 254 ألف برميل/يوم مقارنة بالربع السابق، وفي هذا السياق تجدر الإشارة إلى تراجع إنتاج المملكة العربية السعودية إلى نحو 9.129 مليون برميل/يوم خلال شهر سبتمبر 2019، تزامناً مع التوترات الجيوسياسية في منطقة الشرق الأوسط. يأتي ذلك إلى جانب انخفاض إنتاج النفط في كلاً من الكويت وليبيا خلال الربع الثالث من عام 2019 بنحو 45 ألف برميل/يوم و 53 ألف برميل/يوم تبعاً مقارنة بالربع السابق. كما يوضح الجدول (22) والشكل (26).

الجدول (22)

التطور الربع السنوي في كمية صادرات النفط الخام في الدول الأعضاء، (2018-2019)*
(مليون برميل/يوم)

التغير عن (مليون ب/ي)		2019		2018	
الربع الثالث 2018	الربع الثاني 2019	الربع الثالث*	الربع الثاني	الربع الثالث	
0.069	0.017	2.523	2.505	2.454	الإمارات
-	-	0.167	0.167	0.167	البحرين
(0.041)	0.008	0.610	0.602	0.651	الجزائر
(0.901)	(0.254)	7.069	7.323	7.971	السعودية
0.170	0.065	3.855	3.790	3.685	العراق
-	-	0.335	0.335	0.335	قطر
(0.148)	(0.045)	2.256	2.301	2.404	الكويت
0.208	(0.053)	0.880	0.933	0.672	ليبيا
-	-	0.119	0.119	0.119	مصر
(0.644)	(0.262)	17.814	18.076	18.458	الإجمالي

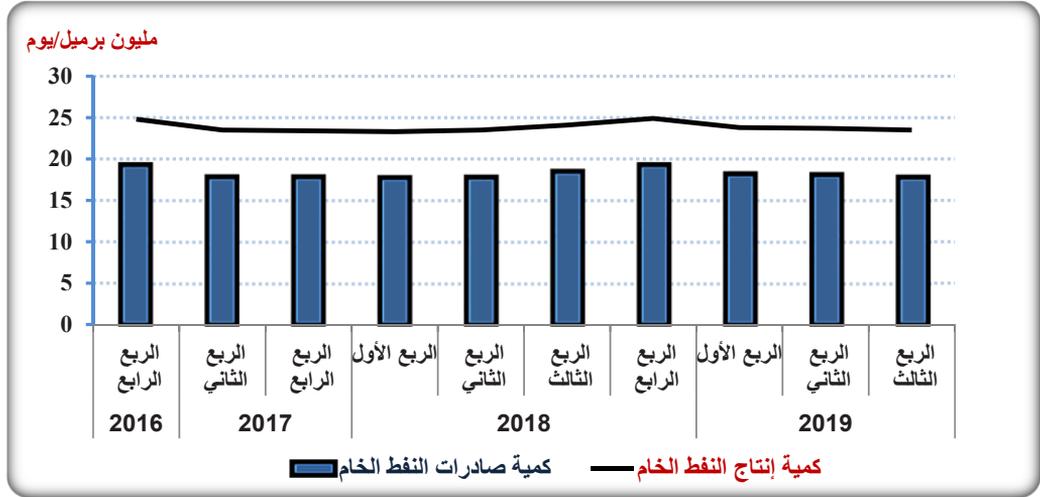
*بيانات تقديرية.

ملاحظة: الأرقام بين قوسين تعني سالبا.

المصدر: منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول (أوابك)، تقديرات أولية.



الشكل (26)
**مقارنة كمية إنتاج النفط الخام بصادراته المقدرة للدول الأعضاء في منظمة أوبك،
(2016-2019*)**



ملاحظة: الفارق ما بين الإنتاج والصادرات يمثل الاستهلاك.

المصدر: منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول (أوبك) - تقديرات أولية.

أما بالنسبة لحركة المعدلات الشهرية لكمية إنتاج الدول الأعضاء في أوبك من النفط الخام خلال الربع الثالث من عام 2019 وانعكاساتها على الكمية المقدرة لصادرات النفط الخام في الدول الأعضاء، فقد إنخفضت كمية صادرات النفط الخام للدول الأعضاء المقدرة في شهر يوليو 2019 مقارنة بالشهر السابق لتصل إلى 17.884 مليون ب/ي، عندما إنخفضت كمية إنتاج الدول الأعضاء من النفط الخام إلى 23.528 مليون ب/ي.

و ارتفعت الكمية المقدرة لصادرات النفط الخام في الدول الأعضاء إلى 18.044 مليون ب/ي في شهر أغسطس 2019، نتيجة ارتفاع كمية إنتاج الدول الأعضاء من النفط الخام إلى 23.688 مليون ب/ي. وفي شهر سبتمبر 2019، عاودت الكمية المقدرة لصادرات النفط الخام في الدول الأعضاء الإنخفاض مسجلة أدنى مستوى لها خلال الربع الثالث من عام 2019 وهو 17.513 مليون ب/ي، عندما إنخفضت كمية إنتاج الدول الأعضاء من النفط الخام إلى 23.157 مليون ب/ي.

2. الانعكاس على قيمة صادرات النفط الخام في الدول الأعضاء في أوابك

تشير التقديرات الأولية إلى انعكاس الإنخفاض في متوسط الأسعار الفورية لسلة خامات أوبك خلال الربع الثالث من عام 2019 على قيمة صادرات النفط الخام في الدول الأعضاء المقدره خلال نفس الربع، فقد إنخفضت بنحو 9.9 مليار دولار، أي بنسبة 8.8% مقارنة بالربع السابق لتصل إلى 102.4 مليار دولار، وهو مستوى منخفض بنحو 24.4 مليار دولار، أي بنسبة 19.2% مقارنة بالربع المماثل من العام الماضي، كما يوضح الجدول (23) والشكل (27).

الجدول (23)

التطور الربع السنوي في قيمة صادرات النفط الخام في الدول الأعضاء، (2018-2019)*
(مليار دولار)

التغير عن (مليار دولار)		2019		2018	
الربع الثالث 2018	الربع الثاني 2019	الربع الثالث*	الربع الثاني	الربع الثالث	
(2.8)	(0.1)	14.5	15.5	17.3	الإمارات
(0.2)	(0.1)	1.0	1.0	1.1	البحرين
(1.1)	(0.3)	3.5	3.8	4.5	الجزائر
(14.1)	(4.8)	41.0	45.8	55.1	السعودية
(2.9)	(1.4)	21.9	23.3	24.8	العراق
(0.3)	(0.2)	1.9	2.1	2.3	قطر
(3.3)	(1.3)	13.0	14.2	16.3	الكويت
0.4	(0.8)	5.0	5.8	4.5	ليبيا
(0.1)	(0.1)	0.7	0.7	0.8	مصر
(24.4)	(9.9)	102.4	112.3	126.8	الإجمالي

* بيانات تقديرية.

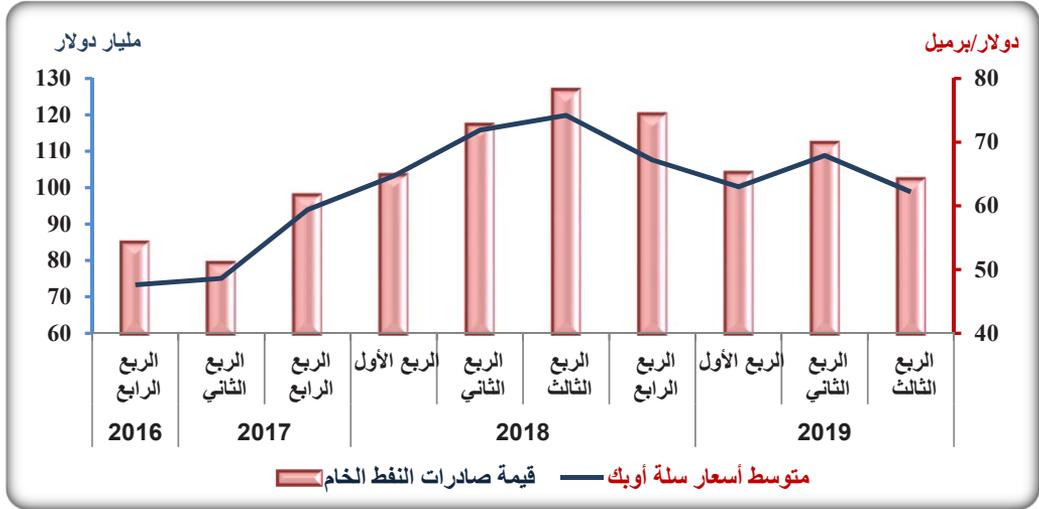
ملاحظة: الأرقام بين قوسين تعني سالبا.

المصدر: منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول (أوابك)، تقديرات أولية.

* تم احتساب حجم صادرات النفط الخام في الدول الأعضاء وذلك بطرح الاستهلاك الشهري من إنتاج النفط الخام الشهري، وبضرب المتوسط الشهري للأسعار الفورية لخامات كل دولة في حجم الصادرات النفطية الشهرية، تم تقدير قيمة الصادرات الشهرية، ومنها تم احتساب القيمة التقديرية لصادرات النفط الربع سنوية للدول الأعضاء.



الشكل (27)
**مقارنة مستويات أسعار النفط بقيمة صادراته المقدرة للدول الأعضاء في منظمة أوبك،
(2016-2019)**



المصدر: منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول (أوبك) - تقديرات أولية.

أما بالنسبة لحركة المعدلات الشهرية للأسعار الفورية لسلة خامات أوبك خلال الربع الثالث من عام 2019 وانعكاساتها على قيمة صادرات النفط الخام في الدول الأعضاء المقدرة خلال نفس الربع، فقد ارتفعت قيمة صادرات النفط الخام للدول الأعضاء المقدرة في شهر يوليو 2019 مقارنة بالشهر السابق لتصل إلى 36 مليار دولار، نتيجة ارتفاع السعر الفوري لسلة خامات أوبك إلى 64.7 دولار/برميل، قبل أن تنخفض تلك القيمة خلال شهر أغسطس 2019، لتصل إلى 33.6 مليار دولار، وذلك تزامناً مع إنخفاض السعر الفوري لسلة خامات أوبك إلى أدنى مستوى له منذ شهر يناير 2019 وهو 59.6 دولار/برميل. وواصلت قيمة صادرات النفط الخام في الدول الأعضاء المقدرة تراجعها خلال شهر سبتمبر 2019 لتصل إلى أدنى مستوى لها خلال الربع الثالث من عام 2019 وهو 32.8 مليار دولار، وذلك رغم ارتفاع السعر الفوري لسلة خامات أوبك إلى 62.9 دولار/برميل، ويعزى ذلك إلى إنخفاض كمية صادرات الدول الأعضاء بشكل ملحوظ بلغ نحو 0.5 مليون ب/ب/ي خلال نفس الشهر.

3. الانعكاس على الأداء الاقتصادي الكلي للدول الأعضاء في منظمة أوابك

ألفت التطورات في السوق البترولية العالمية بظلالها على مستويات الأداء الاقتصادي في بعض الدول الأعضاء خلال الربع الثالث من عام 2019، حيث استمر تراجع مستويات الناتج في القطاعات النفطية للربع الثالث على التوالي، عقب الزخم القوي الذي شهدته خلال الربع الأخير من عام 2018. ويعزى ذلك في الأساس إلى ضعف أداء الاقتصاد العالمي وما يصاحبه من تباطؤ في مستويات الطلب على النفط، تزامناً مع تذبذب أداء الأسواق المالية وبخاصة خلال شهر أغسطس 2019، إلى جانب التوترات الجيوسياسية في منطقة الشرق الأوسط، واتجاه هذه الدول نحو استمرار خفض الإنتاج النفطي على خلفية تمديد إتفاق خفض الإنتاج بين دول أوبك ومنتجي النفط من خارجها (أوبك+) حتى نهاية الربع الأول من عام 2020، مع ارتفاع مستويات الالتزام بهذا الإتفاق، وهو ما إنعكس على صادرات تلك الدول من النفط الخام بشكل عام.

يأتي ذلك ليحد من الآثار الإيجابية لبرامج الإصلاح الاقتصادي التي يجري تنفيذها في بعض الدول الأعضاء بهدف دعم النشاط الاقتصادي وتنويع القاعدة الإنتاجية والتصديرية، والتي بدأت تظهر مع بداية عام 2018، حيث شهدت مستويات النشاط في القطاعات غير النفطية تحسن نسبي على خلفية ارتفاع الإنفاق الاستثماري المصاحب لتنفيذ عدد من المشروعات في إطار المبادرات الحكومية ومزيج سياسات التصحيح المالي التي تبنته هذه الدول ويشتمل على سياسات واسعة لزيادة مستويات تنويع الهياكل الاقتصادية وتحسين مناخ الاستثمار وبيئة الأعمال ومعالجة العجز المالي والدعم الحكومي ولاسيما دعم الطاقة وتحقيق الكفاءة في استخدام الموارد الطبيعية والمالية. لتتزايد المخاوف بشأن تباطؤ معدلات النمو الاقتصادي لتلك الدول بشكل عام على المدى البعيد.



الخلاصة

1. الأداء الاقتصادي

شهدت وتيرة أداء الاقتصاد العالمي تباطؤ خلال الربع الثالث من عام 2019، تزامناً مع تصاعد حدة التوترات حول التجارة العالمية، إلى جانب ارتفاع مستويات عدم اليقين، مما أدى إلى ضعف الاستثمار، والذي انعكس سلباً على قطاعي الخدمات والاستهلاك. كما تراجع زخم نشاط الصناعات التحويلية إلى حد كبير، لتصل إلى مستويات لم تشهدها منذ الأزمة المالية العالمية. ومن جانب آخر، اتفقت دول (أوبك +) على تمديد إتفاق خفض الإنتاج حتى شهر مارس 2020، مع التأكيد على ضرورة الالتزام بهذا الإتفاق. كما وقعت على "ميثاق" تعاون جديد فيما بينها يهدف إلى إقامة "تعاون دائم"، الأمر الذي انعكس بشكل إيجابي على أسواق النفط العالمية وعلى الاقتصاد العالمي ككل، باعتبار أن النفط الخام هو أحد أهم عوامل حركة الاقتصاد العالمي. وفي الوقت ذاته، لا تزال تشير غالبية التوقعات إلى استمرار تأثير أداء الاقتصاد العالمي بالعديد من التحديات كالتأثير الضعيف للحوافز المالية الأمريكية، والقضايا المالية في بعض الدول الأعضاء في الأتحاد الأوروبي، واستمرار حالة عدم اليقين بشأن خروج بريطانيا من الأتحاد الأوروبي (Brexit)، والتوترات الجيوسياسية المتصاعدة التي أثرت على أسعار الطاقة. إلى جانب التحديات التي تواجه الأرجنتين وفنزويلا وغيرهما من الاقتصادات الناشئة والنامية، والقيود المفروضة على الحيز المالي في العديد من الاقتصادات الرئيسية نتيجة مستويات الديون المرتفعة والتي من الممكن أن تؤدي إلى مزيد من الترددي في أوضاع التصنيف الائتماني لتلك الاقتصادات.

2. أسواق النفط الخام

1.1.2. الأسعار

إنخفض متوسط الأسعار الفورية لسلة خامات أوبك خلال الربع الثالث من عام 2019 ليصل إلى 62.2 دولار/برميل، كما إنخفض متوسط سعر خام برنت ليصل إلى 61.8 دولار/برميل، وإنخفض متوسط سعر خام غرب تكساس ليصل إلى 56.4 دولار/برميل. وانعكس هذا التطور على مستويات الأسعار الفورية لمختلف الخامات العربية التي سلكت ذات المسلك، حيث شهدت إنخفاضاً بالمقارنة مع الربع السابق وبدرجات متفاوتة، كما انعكس على متوسط أسعار المنتجات

النفطية المختلفة في كافة الأسواق الرئيسية في العالم التي شهدت هي الأخرى **إنخفاضاً** بنسب متفاوتة حسب السوق ونوع المنتج.

2.2. الإمدادات النفطية

☞ **إنخفض إجمالي الإمدادات النفطية العالمية** (نفط خام وسوائل الغاز الطبيعي) خلال الربع الثالث من عام 2019، بنحو 0.3 مليون برميل/يوم، أي بنسبة 0.3% مقارنة بالربع السابق ليصل إلى 98.3 مليون برميل/يوم.

وعلى مستوى المجموعات، إنخفضت الإمدادات النفطية (نفط خام وسوائل الغاز الطبيعي) لدول أوبك خلال الربع الثالث من عام 2019 بنحو 0.6 مليون برميل/يوم، أي بنسبة 1.7% مقارنة بالربع السابق لتصل إلى 34.2 مليون برميل/يوم. وفي هذا السياق، إنخفضت إمدادات دول أوبك من النفط الخام إلى أدنى مستوى لها منذ عام 2011 وهو 29.4 مليون برميل/يوم. بينما ارتفع إجمالي الإمدادات النفطية لمجموعة الدول المنتجة من خارج منظمة أوبك خلال الربع الثالث من عام 2019 بحوالي 0.3 مليون برميل/يوم، أي بنسبة 0.5% مقارنة بالربع السابق، ليصل إلى 64.1 مليون برميل/يوم.

☞ **استمر تباطؤ معدل نمو إنتاج الولايات المتحدة الأمريكية من النفط الصخري** خلال الربع الثالث من عام 2019 ليبليغ 8.742 مليون برميل/يوم، أي بزيادة بلغت نسبتها 3% مقارنة بالربع السابق. كما **إنخفض متوسط عدد الحفارات العاملة** في مناطق إنتاج النفط الصخري للربع الثالث على التوالي بنحو 68 حفارة مقارنة بمستويات الربع السابق ليصل إلى 816 حفارة، وفي هذا السياق يذكر أن عدد الحفارات العاملة قد بلغ أعلى معدل له وهو 1293 حفارة خلال الربع الرابع من عام 2014. وتراجع إجمالي عدد آبار النفط والغاز الصخريين المحفورة في الولايات المتحدة بنحو 371 بئر مقارنة بالربع السابق، وهي ثالث تراجع على المستوى الفصلي على التوالي منذ الربع الرابع من عام 2017، ليبليغ عددها 3740 بئر.

3.2. الطلب على النفط

☞ **ارتفع الطلب العالمي على النفط** خلال الربع الثالث من عام 2019 ليصل إلى نحو 100.7 مليون برميل/يوم، أي بزيادة بلغت نسبتها 1.8% مقارنة بالربع السابق.



وعلى مستوى المجموعات الدولية، ارتفع طلب الدول الصناعية خلال الربع الثالث من عام 2019 بحوالي 1.1 مليون برميل/يوم، أي بنسبة 2.3% مقارنة بالربع السابق، ليصل إلى نحو 48.5 مليون برميل/يوم. كما ارتفع طلب الدول النامية والدول المتحولة بحوالي 700 ألف برميل/يوم، أي بنسبة 1.4% مقارنة بالربع السابق ليصل إلى 52.2 مليون برميل/يوم.

4.2. المخزونات النفطية

ارتفع إجمالي المخزونات النفطية العالمية (التجارية والإستراتيجية) في نهاية الربع الثالث من عام 2019 بنحو 2 مليون برميل فقط، أي بنسبة 0.02% مقارنة بالربع السابق ليبينغ 8.953 مليار برميل. بينما إنخفض المخزون الاستراتيجي في دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية وجنوب أفريقيا والصين في نهاية الربع الثالث من عام 2019 بمقدار 6 مليون برميل مقارنة بالربع السابق ليصل إلى 1.824 مليار برميل.

5.2. حركة التجارة النفطية

انخفض صافي الواردات النفطية للولايات المتحدة خلال الربع الثالث من عام 2019 بنسبة 13.1% مقارنة بالربع السابق ليصل إلى 1.114 مليون ب/ي، كما انخفض صافي الواردات النفطية للصين بنسبة 1.2% مقارنة بالربع السابق ليصل إلى 9.9 مليون ب/ي، وإنخفض صافي الواردات النفطية للهند بنسبة 5.4% مقارنة بالربع السابق ليصل إلى 3.9 مليون ب/ي. بينما ارتفع صافي الواردات النفطية لليابان خلال الربع الثالث من عام 2019 بنسبة 2.4% مقارنة بالربع السابق ليصل إلى 3.3 مليون ب/ي.

6.2. أداء مصافي التكرير

ارتفعت كميات النفط الخام المستهلك في المصافي العالمية خلال الربع الثالث من عام 2019، بنحو 1.9 مليون برميل/يوم مقارنة بالربع السابق لتصل إلى 83.7 مليون برميل/يوم، كما ارتفع متوسط معدلات تشغيل مصافي التكرير العالمية بنحو 1.5% مقارنة بالربع السابق لتصل إلى 83.5%. وارتفعت كميات إنتاج المصافي العالمية من المنتجات النفطية خلال الربع الثالث من عام 2019 بشكل ملحوظ بلغ نحو 2 مليون برميل/يوم مقارنة بالربع السابق لتصل إلى 82.9 مليون برميل/يوم.

3. أسواق الغاز الطبيعي

1.1.3. الأسعار

☞ **إنخفض متوسط السعر الفوري للغاز الطبيعي المسجل في مركز هنري بالسوق الأمريكي** خلال الربع الثالث من عام 2019 بمقدار 0.18 دولار لكل مليون وحدة حرارية بريطانية (و ح ب) مقارنة بالربع السابق ليصل إلى 2.38 دولار لكل مليون و ح ب.

☞ **ارتفع متوسط أسعار الغاز الطبيعي المسيل الذي استوردته اليابان** خلال الربع الثالث من عام 2019 بمقدار 0.2 دولار لكل مليون و ح ب مقارنة بالربع السابق ليصل إلى 9.7 دولار/ مليون و ح ب، علماً بأن أعلى مستوى له قد تحقق خلال الربع الثالث من عام 2012 عندما بلغ 17.5 دولار/برميل، كما ارتفع متوسط أسعار الغاز الطبيعي المسيل الذي استوردته تايوان بمقدار 0.6 دولار لكل مليون و ح ب مقارنة بالربع السابق ليصل إلى 9 دولار/ مليون و ح ب. وارتفع متوسط أسعار الغاز الطبيعي المسيل الذي استوردته كوريا الجنوبية بمقدار 0.3 دولار لكل مليون و ح ب مقارنة بالربع السابق ليصل إلى 9.5 دولار/ مليون و ح ب، علماً بأن أعلى مستوى له قد تحقق خلال الربع الرابع من عام 2008 عندما بلغ 16.6 دولار/ مليون و ح ب، بينما **إنخفض متوسط أسعار الغاز الطبيعي المسيل الذي استوردته الصين** بمقدار 0.2 دولار/ مليون و ح ب مقارنة بالربع السابق ليصل إلى 8.5 دولار/ مليون و ح ب، علماً بأن أعلى مستوى له قد تحقق خلال الربع الرابع من عام 2014 عندما بلغ 12 دولار/ مليون و ح ب.

2.3. الإنتاج

☞ **ارتفع متوسط إجمالي إنتاج الولايات المتحدة من الغاز الصخري** خلال الربع الثالث من عام 2019 بحوالي 9.2 مليار متر مكعب، أي بنسبة 4.5% فقط مقارنة بالربع السابق ليصل إلى 213.6 مليار متر مكعب.

3.3. الصادرات

☞ **بلغت صادرات الدول العربية من الغاز الطبيعي المسيل إلى أسواق شمال شرق آسيا** حوالي 9.6 مليون طن لتساهم بما نسبته 20% من إجمالي واردات تلك الدول خلال الربع الثالث من عام 2019 مقارنة بمساهمة بلغت نحو 20.7% خلال الربع المماثل من العام الماضي.



4. أسواق الطاقات المتجددة

ارتفع نمو قدرات توليد وإنتاج الطاقات المتجددة عالمياً خلال الربع الثالث من عام 2019، وذلك تزامناً مع تراجع أسعار العديد من تكنولوجيات الطاقة المتجددة، التي شهدت إنخفاضاً ملحوظاً خلال الأعوام القليلة الأخيرة، وبخاصة الطاقة الشمسية وطاقة الرياح، حيث إنخفض متوسط تكلفة إنتاجهما إلى أقل من دولار لكل ميغاواط. في هذا السياق، أشارت وكالة الطاقة الدولية في أحدث تقاريرها إلى توقع نمو قطاع الطاقة المتجددة في عام 2019 بأكثر من 10%، وذلك عقب التباطؤ الذي شهده في عام 2018 بعد نحو عشرين عاماً من النمو السنوي القوي. كما أشار التقرير إلى توقع زيادة قدرة الطاقة المتجددة العالمية بنحو 50% خلال خمسة أعوام، مدفوعة بعمليات تركيب الألواح الشمسية فوق المنازل والمباني والمنشآت الصناعية، والتي ستشكل حوالي 60% من هذا النمو، في حين ستشكل منشآت طاقة الرياح البرية حوالي 25%. مع توقع ارتفاع حصة مصادر الطاقة المتجددة في توليد الكهرباء إلى نحو 30% بحلول عام 2024 مقارنة بنحو 26% في الوقت الراهن. وأشار التقرير إلى أن هناك حاجة لإجراء إصلاحات في السياسة والرسوم لضمان استدامة نمو الألواح الشمسية وتجنب حدوث اضطرابات في أسواق الكهرباء وارتفاع تكاليف الطاقة، كما أشار إلى أن تباطؤ الاقتصاد العالمي قد يشكل خطراً على مصادر الطاقة المتجددة. يجدر بالذكر، إنه وفقاً لأحدث البيانات الصادرة عن برنامج الأمم المتحدة للبيئة بلغ حجم الاستثمارات العالمية في الطاقات المتجددة (باستثناء المشاريع الكبيرة في الطاقة الكهرومائية) حوالي 272.9 مليار دولار خلال عام 2018، بإنخفاض بلغت نسبة 11.7% مقارنة بعام 2017، ويعزى ذلك الإنخفاض بشكل أساسي إلى التراجع الحاد في تمويل مشاريع الطاقة الشمسية بنسبة 22% ليصل إلى 133.5 مليار دولار، نتيجة استمرار إنخفاض التكاليف الرأسمالية للمنشآت الكهروضوئية، والضعف المفاجئ الذي تشهده أكبر سوق للطاقة الشمسية في العالم وهي الصين، منذ منتصف عام 2018.

5. الانعكاسات المحتملة للتطورات في أسواق البترول على اقتصادات الدول الأعضاء

إنخفضت كمية صادرات النفط الخام في الدول الأعضاء المقدره خلال الربع الثالث من عام 2019 بنحو 262 ألف ب/ي مقارنة بالربع السابق لتصل إلى 17.8 مليون ب/ي. كما إنخفضت قيمة صادرات النفط الخام في الدول الأعضاء المقدره خلال الربع الثالث من عام 2019 بنحو 9.9 مليار دولار مقارنة بالربع السابق لتصل إلى 102.4 مليار دولار.



أقلت التطورات في السوق البترولية العالمية بظلالها على مستويات الأداء الاقتصادي في بعض الدول الأعضاء خلال الربع الثالث من عام 2019، حيث استمر تراجع مستويات الناتج في القطاعات النفطية للربع الثالث على التوالي، عقب الزخم القوي الذي شهدته خلال الربع الأخير من عام 2018. ويعزى ذلك في الأساس إلى ضعف أداء الاقتصاد العالمي وما يصاحبه من تباطؤ في مستويات الطلب على النفط، تزامناً مع تذبذب أداء الأسواق المالية وبخاصة خلال شهر أغسطس 2019، إلى جانب التوترات الجيوسياسية في منطقة الشرق الأوسط، واتجاه هذه الدول نحو خفض الإنتاج النفطي، على خلفية تمديد إتفاق خفض الإنتاج بين دول أوبك ومنتجي النفط من خارجها (أوبك+) حتى نهاية الربع الأول من عام 2020، مع ارتفاع مستويات الالتزام بهذا الإتفاق، وهو ما إنعكس على صادرات تلك الدول من النفط الخام بشكل عام. يأتي ذلك ليحد من الآثار الإيجابية لبرامج الإصلاح الاقتصادي التي يجري تنفيذها في بعض الدول الأعضاء بهدف دعم النشاط الاقتصادي وتنويع القاعدة الإنتاجية والتصديرية، والتي بدأت تظهر مع بداية عام 2018. لتتزايد المخاوف بشأن تباطؤ معدلات النمو الاقتصادي لتلك الدول بشكل عام على المدى البعيد.







منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول (أوابك)